

مجلة البحوث الأمنيّة

دوريّة - علميّة - محكّمة

تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية



المجلد ١٢ العدد ٢٥ شعبان ١٤٢٤هـ / اكتوبر ٢٠٠٣م

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى نشر الإنتاج العلمي في مجالات الأمن بمفهومه الشامل (الجنائي، الصناعي، الغذائي، المائي، الفكري، الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، أمن المعلومات والوثائق، إدارة الأزمات، إدارة الكوارث ...الخ) وتحقيقا لهذا الغرض، ينشر في المجلة ما يلي:

١ - الأبحاث العلمية.
٢ - تقارير اللقاءات العلمية (المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية).
٣ - مراجعات الكتب والرسائل الجامعية والدراسات المتخصصة.

المراسلات:

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
ص.ب: ٦٦٤٦١ الرياض ١١٥٣٢ المملكة العربية السعودية

هواتف المجلة:
رئيس التحرير: ٢٤٦٢٦٨٨
مدير التحرير: ٢٤٦٣٦٨٤
فاكس: ٢٤٦١٣٧٦

ردمد ١٦٥٨-٠٤٣٥
ISSN.1658-0435
رقم الإيداع ٢٢/٣٣٩١

المملكة العربيّة السعوديّة
وزارة الداخلية
كلية الملك فهد الأمنيّة
مركز البحوث والدراسات



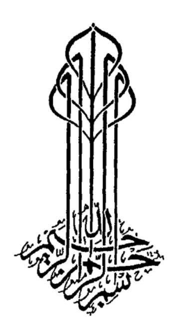
مجلّة البحوث الأمنيّة

دوريّة - علميّة - محكّمة

تعنى بنشر البحوث والدراسات العلمية في مجالات الأمن بمفهومه الشامل

تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية

المجلد ١٢ العدد ٢٥ شعبان ١٤٢٤هـ / أكتوبر ٢٠٠٣م



﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ (الأنعام: ٨٢)

- تخضع البحوث والدراسات المنشورة للتحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها.
- يتم ترتيب المواد العلمية في كل عدد وفقا لاعتبارات فنية.

قواعد النشر بمجلّة البحوث الأمنيّة

يراعى أن تتسم الأعمال المقدمة للنشر بالجدّة والأصالة والموضوعية، وتكتب بلغة عربية سليمة، وأسلوب واضح ، مع ملاحظة ما يلي.

أولا: البحوث العلمية

ضوابط نشر البحوث والدراسات العلمية

١. أن يكون الباحث متخصصا في المجال نفسه ، ويجوز أن يشترك في كتابة البحث اثنان.
٢. تقبل الأعمال العلمية التي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر في دورية أو مطبوعة أخرى.
٣. ألا يتجاوز العمل العلمي ١٥٠٠٠ كلمة، ولا يقل عن ٨٠٠٠ كلمة .
٤. تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر بالمجلة للتحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها.

ثانيا: عروض الكتب

تنشر المجلة المراجعات التقييمية للكتب (العربية والأجنبية) حديثة النشر إذا توافرت الشروط التالية.

١. أن يعالج الكتاب إحدى قضايا أو مجالات الأمن المتعددة، ويشتمل على إضافة علمية جديدة.
٢. أن يكون الكتاب متميزا ومشتملا على إضافة علمية جديدة.
٣. أن يكون معد المراجعة متخصصا في نفس المجال العلمي للكتاب.
٤. ألا يكون قد سبق تقديم العرض للنشر في مطبوعة أخرى.
٥. أن يعرض المراجع ملخصا وافيا لمحتويات الكتاب مع بيان أهم أوجه التميز وأوجه القصور.
٦. ألا يزيد عدد صفحات العرض عن (١٥) صفحة.

ثالثا: عروض الرسائل الجامعية

يراعى في الرسائل الجامعية موضوع العرض أن تكون حديثة، وتمثل إضافة علمية جديدة في أحد مجالات الأمن، وألا يزيد عدد صفحات العرض عن (٢٠) صفحة، مع مراعاة أن يشتمل على ما يلي.

١. مقدمة لبيان أهمية موضوع البحث.
٢. ملخص لمشكلة (موضوع) البحث وكيفية تحديدها.
٣. ملخص لمنهج البحث وفروضه وعينته وأدواته.
٤. ملخص للدراسة الميدانية (التطبيقية)، وأهم نتائجها.
٥. خاتمة لأهم ما توصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات.

رابعا: تقارير اللقاءات العلمية

تنشر المجلة التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بأحد المجالات الأمنية التي تعقد داخل المملكة أو خارجها، ويشترط أن يغطي التقرير فعاليات الندوة أو المؤتمر، وأن يركز على الأبحاث العلمية وأوراق العمل المقدمة ونتائجها، وأهم التوصيات التي يتوصل إليها اللقاء، وألا يزيد عدد صفحات التقرير عن ٢٠ صفحة.

خامسا: ملاحظات عامة

١) يرفق ملخصان لكل عمل علمي أحدهما بالعربية والآخر بالإنجليزية، على ألا يتجاوز عدد كلمات كل منهما (٢٠٠) كلمة.
٢) يرفق معد العمل نبذة عن سيرته الذاتية تتضمن: الاسم، الدرجة العلمية ،التخصص الدقيق، العمل الحالي وجهته، أهم الإنجازات العلمية، عنوانه البريدي (العادي والإلكتروني)، ورقمي الهاتف والفاكس .
٣) ترسل ثلاث نسخ ورقية من المادة العلمية المراد نشرها، مع نسخة إلكترونية على قرص مرن IBM
٤) بعد استكمال إجراءات التعديل وقبول العمل العلمي للنشر تقدم نسخة ورقية و نسخة إلكترونية على قرص مرنIBM
٥) توضع الملاحق (إن وجدت) بشكل مستقل بعد نهاية المراجع مباشرة، وتنشر إذا رأت هيئة التحرير ضرورة ذلك.
٦) ترفق أداة جمع البيانات (إن وجدت) مع العمل العلمي وتنشر مع الملاحق إذا رأت هيئة التحرير ذلك.
٧) تعطى الأولوية في النشر للبحوث والتقارير حسب الأسبقية الزمنية للورود الى هيئة تحرير المجلة، وذلك بعد إجازتها تحكيمياً، ووفقا للاعتبارات العلمية والفنية التي تراها هيئة التحرير.
٨) تنتقل الحقوق المتعلقة بالأعمال العلمية المنشورة إلى المجلة.
٩) تُصرف مكافآت مالية لكتاب الأعمال العلمية التي يتم نشرها في المجلة.
١٠) لا تعاد أصول المواد العلمية إلى أصحابها، سواء نشرت أم لم تنشر.

سادسا: طريقة التوثيق

يجب أن يشير الكاتب الى ما يقتبسه من الآخرين، سواء كان ذلك على شكل نصوص منقولة حرفيا أو أفكار لكتاب آخرين، ولكنها مصوغة بلغة الكاتب نفسه، وذلك على النحو التالي:

- الاقتباس الحرفي: يجب نقله كما هو، وتمييزه عن كلام الكاتب بإحدى طريقتين:
  * إذا كان النص المقتبس في حدود خمسة أسطر، فيميز عن النص بوضعه بين علامتي تنصيص في بدايته ونهايته.
  * أما إذا كان النص المقتبس أكثر من خمسة أسطر، فيطبع في فقرة جديدة بعيدا عن الهامشين الجانبيين (حوالي سم واحد للداخل)، مع تضييق المسافة الرأسية بين أسطره بحيث تكون مسافة سطر واحد.
- الاقتباس غير الحرفي: وهو عرض لآراء كتاب آخرين وأفكارهم، مصوغة بلغة الكاتب يتم دمجه مع المتن.

توثق الاقتباسات في العمل العلمي بوضع الهوامش داخل المتن، وذلك على النحو التالي:

(١) عندما يكون الاقتباس نصا يذكر رقم صفحة الاقتباس أو صفحاته بعد سنة النشر مباشرة:
(السعيد، ١٤١٣ هـ/١٩٩٣م :٩٤) (George, 1985 :69)
السعيد، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م : ٣٥) (George, (1985 : 45)

(٢) عندما يكون الاقتباس عاما، فإنه يشار إلى مصدر/مصادر اقتباس الفكرة، وذلك بوضع الاسم الأخير للمؤلف/المؤلفين، وسنة النشر بين قوسين:
(الباز،١٤٢١هـ) (Walter, 1995) .

(٣) عند الاقتباس أو الاستشهاد بمرجع سبقت الإشارة إليه في متن البحث، يذكر اسم المؤلف أولا ثم توضع سنة النشر بين قوسين:
، الباز (١٤٢١هـ) Walter (1995)

(٤) إذا ورد اسم المؤلف في الفقرة نفسها بحيث لا يمكن الخلط بينه وبين دراسات أخرى، فإنه يُكتفى بذكر اسم الكاتب فقط: وقد وجد الباز أيضا ..... وقد وجد Walter أيضا ....

(٥) عند الاقتباس أو الاستشهاد بمصادر المختلفة، توضع أسماء المؤلفين وسنوات النشر بين قوسين: (الباز، ١٤٢١هـ ؛ المالكي، ١٤٢١هـ)
(George, 1993 ; Smith, 1995 ; David, 1997)

(٦) عند الاقتباس أو الاستشهاد بأكثر من مرجع لمؤلف واحد نشرت في نفس العام، يميز بين المراجع باستخدام ترتيب الأحرف الهجائية لكل مرجع، بحيث توضع هذه الأحرف بعد سنة الإصدار مباشرة:
(الباز، ١٤٢١هـ أ) (الباز،١٤٢١هـ ب). (Al-Baz,2000 a) (Al-Baz, 2000 b).

(٧) عند الاقتباس من عمل لأكثر من مؤلف تذكر في المرة الأولى الألقاب (الأسماء الأخيرة) لجميع المؤلفين، تليها سنة النشر بين قوسين:
السعيد، ضياء الدين، هلال (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)
George, Jone, and Smith (1985)
وفي المرات التالية يذكر اللقب (الاسم الأخير) للمؤلف الأول، تليه عبارة وآخرون تليها سنة النشر بين قوسين:
السعيد، وآخرون، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م). George *et al.* (1985)

سابعا: طريقة كتابة قائمة المراجع

يدرج أي مرجع يشار إليه في متن البحث أو الدراسة في قائمة المراجع، وتصنف في قائمة واحدة في نهاية البحث مهما كان نوعها: كتب، دوريات، مجلات، وثائق رسمية، ...الخ، وتوضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية، وترتب أبجديا حسب الاسم الأخير للمؤلف أو الباحث، وذلك على النحو التالي.

أ) الكتب
ربيع، حامد (١٩٨٤). نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط. القاهرة: دار الموقف العربي.

ب) فصل في كتاب
النمر، سعود بن محمد (١٤١١/١٩٩١). التخطيط. في سعود النمر وآخرون، الإدارة العامة: الأسس والوظائف. الرياض: مطابع الفرزدق التجارية. ص ٨٥-١٣٤.

Baha El-Din, A. (1981). An Arab View of Superpower "Security" in the Gulf. In Abdel Majed Farid *et al*. Oil and Security in The Arbian Gulf. London: Croom Helms.

ج) البحوث والدراسات
مثال: أحمد، محمد (١٩٨١). "حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينات" ، الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١: ٩-٤٠.

Al-Rumaihi, M. (1987-88) "Arabian Gulf Security" . American – Arab Affairs, 23: 47-56.

د) الوثائق والنشرات الرسمية
- الكتاب الإحصائي (١٤١٨هـ/١٩٩٨م). الرياض : وزارة الداخلية.
- نظام خدمة الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٣) في ١٣٩٣/٨/٢٨هـ.

هـ) الرسائل العلمية
المالكي، عبدالحفيظ (١٤٢١). تقويم مناهج كلية الملك فهد الأمنية الخاصة بمكافحة الشغب ودورها في تأهيل ضباط الأمن، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

Alshehri, F. (2000). Electronic Newspapers on The Internet : A Study of the Production and Consuption of Arab Dailies on the World Wide Web. Unpublished doctoral dissertation, University of Sheffield, UK.

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

تواصل مجلة البحوث الأمنية رسالتها في خدمة القضايا الأمنية من خلال شحذ همم الباحثين والمختصين لتقديم رؤاهم وأفكارهم حول المستجدات الأمنية ولتعميق الفهم العلمي لـدى رجال الأمن في ميادين العمل الأمني المختلفة. ولعل ما يميز مجلتكم مجلة البحوث الأمنـية حرصـها الشـديد على التواصل مع الباحث العربي المهتم بالقضايا الأمنية التي تشـترك في الكثير من مكونات الشكل والمضمون في سائر المجتمعات العربية مما يسهم في وضع إطار علمي لمختلف قضايانا العربية ذات الصلة بالمجال الأمني.

وفي هذا العدد تتواصل جهود الباحثين المهتمين بقضايا الأمن بمفهومه الشامل من خـلال الأبحـاث والدراسات المتميزة التي تتناول موضوعات مهمة ذات صلة بمكونات البناء الفكري الأمني. فمن خلال الدراسة الأولى، تتناول الدكتورة/ ليلى بنت صالح محمد زعـزوع ومن خلال دراسة مركزة التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة فـي مدينة جدة بهدف التعرف على تأثير المواقع الجغرافية في طبيعة الحوادث المرورية. ومما لاشك فيه أن مثل هذه الدراسة ستسهم ــ بإذن الله ــ في دعم جهود الجهات الأمنية المسـئولة عن تأمين السلامة المرورية لقائدي المركبات في مدينة جدة وتساعد على اتخاذ الإجراءات ووضع التدابير اللازمة للحد من تكرار مثل هذه الحوادث المروعة.

وفـي البحـث الثانـي يتناول الدكتور/ صالح بن عبد الله الملحم من خلال دراسة ميدانـية فـي إدارتـي المرور والشرطة في الأحساء أثر تطبيق إدارة الوقت على إنجاز المعـاملات الإداريـة. ولقـد توصل الباحث إلى العديد من النتائج المهمة التي يأتي في مقدمـتها ضـعف تطبـيق مفهـوم إدارة الوقـت في الخطوات والإجراءات الإدارية في المعـاملات الحكومية مما يدفعنا إلى طرح هذه النتيجة الهامة أمام المسئولين للعمل على تلافيها في المستقبل حتى تتحقق الفائدة المرجوة وتزداد الفاعلية الإدارية في تلك الإدارات المهمة.

ومن الدراسات الميدانية ذات العلاقة المباشرة بالعمل الأمني دراسة الدكتور/ ناجي محمـد هـلال التـي حـاول فـيها دراسـة الأحوال الأسرية للسجناء من خلال دراسة

سوســيولوجية على السجناء بإحدى المؤسسات العقابية، حيث أشار الباحث إلى أن هنالك الكثــير من التغيرات والتداعيات الاجتماعية السلبية المرتبطة بالإيداع في السجن لعل من أبرزها حالة العوز الشديد للأسرة التي تفقد عائلها الوحيد وما يرتبط بذلك من تفكك أسري وفقدا لوظائف الأسرة الاجتماعية. وبعرض مثل هذا النوع من الدراسات نسعى إلى تقديم العون للمسئولين في السجون وعن الشئون الاجتماعية لمراعاة مثل هذه التغيرات كخطوة ضرورية للمحافظة على البناء الاجتماعي للأسرة السعودية بشكل خاص والأسرة العربية بشكل عام.

وفــي البحــث الــرابع نطــالع القواعد العامة لمنهج الإسلام في الحد من الجريمة للدكــتور/ بكــر بــن زكي عوض الذي أشار إلى أن الإنسان في ظل التعاليم الإسلامية الســمحة آمن على دينه وعرضه وماله ونفسه وعقله وان الجرائم لا ترتكب إلا من أناس انقطعت علاقتهم بالله أو ضعف إيمانهم به.

وفي هذا العدد نطالع أيضا العديد التقارير العلمية المتخصصة التي تسعى إلى تنمية وتطويــر الفكر الأمني لدى رجل الأمن المتخصص ولدى القارئ المهتم بالقضايا الأمنية المخــتلفة. كل ما نرجوه هو أن نكون قد وفقنا في إعداد مائدة علمية شهية تسهم في تنمية مكونــات الــثقافة الأمنــية والاجتماعية لدى القارئ الكريم وتساعد على تحقيق الدرجة المطلوبة من الشمولية العلمية لمجلة البحوث الأمنية.

وفي الختام أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الزملاء الباحثين وإلى رئيس وأعضاء هيــئة الإشراف وإلى الزملاء أعضاء هيئة التحرير على ما بذلوه من جهد وما أبدوه من تعــاون ســاهم في استمرار تميز مجلة الجميع مجلة البحوث الأمنية. الشكر الخالص إلى الــزملاء في الهيئة الإدارية بالمجلة وعلى رأسهم الزميل الرائد/ عبد الحفيظ المالكي مدير التحرير والزميل الرائد/ محمد المنيع سكرتير التحرير لما يقدمانه من جهد متميز لتطوير وتنمــية التواصــل العلمي مع الباحثين المختصين وما يبذلانه من جهود رائعة في سبيل الرقي بالعمل الإداري في مجلة البحوث الأمنية.

نسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

الدكتور/ مفرج بن سعد الحقباني
drmofa@yahoo.com

المحتويات

أولاً: البحوث العلمية

ثانياً: تقارير اللقاءات العلمية وعرض الكتب والرسائل الجامعية

أولاً: البحوث العلمية

التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة

إعداد

د : ليلى بنت صالح محمد زعزوع

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز

جدّة - المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة

إن الاهتمام بدراسة التوزيع الجغرافي للحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة ، يسهم في حل المشكلات الاجتماعية للحياة اليومية بسكان جدة ،من خلال البحث في العوامل الديناميـة لمشكلة الحوادث المرورية وخصائصها البنيوية (الموقعية) وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية علي مجتمع جدة ، التي تجاوز عدد سكانها مليوني نسمة والتي تشهد نموا عمرانيا واقتصاديا وسياحيا".

فنظراً لارتفاع أعداد الحوادث المرورية في مدينة جدة ، فإنه لابد من إجراء الدراسات والاعتماد على الدراسات العلمية التطبيقية من قبل الجهات الأمنية المختصة للحد من هذه المشكلة المتفاقمة . و تدفعنا مثل هذه الدراسات إلى محاولة وضع التدابير الكفيلة لتحقيق السلامة المرورية . وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مواقع الحوادث المرورية (الجسيمة) على شبكة الطرق الحضرية لمدينة جدة من وجهة نظر جغرافية .

مقدمة

تركز دراسات الجغرافيا الاجتماعية منذ منتصف الستينات على دراسة المشكلات الاجتماعية Social Spatial Problems ضمن الإطار المكاني، الذي ينتظم في مجموعة متفاعلة من العوامل الاجتماعية ، والاقتصادية ، والحضارية، والسلوكية، وما ينجم عن ذلك من أنماط في الحيز المكاني.

وإن الدراسات الجغرافية لحوادث المرور أو الطرقات بمثابة تحليل ديناميي للعمليات المؤدية لتلك الحوادث المرورية(Brunn , 1977:13) في الحيز المروري ، للتخفيف من استفحال مشكلة الحوادث المرورية. وكما نعلم أن المملكة العربية السعودية تعاني ارتفاع أعداد حوادثها المرورية. فخلال الأعوام من ١٣٩٤ – ١٤١٦ هجرية قدرت أعداد الحوادث المرورية بما يقارب المليون حادث نتج عنها ٥٠٠ ألف مصاب، و ٦٥ ألف متوفى (الصقر، ١٤١٨: ٥). ولذلك تبرز الحاجة الماسة للإسهام الجغرافي في هذا المجال الحيوي الذي تعد فيه الحوادث مشكلة وطنية نتيجة للخسارة التي يتعرض لها أفراد هذا المجتمع.

ومن خلال الإطلاع على أدبيات البحث في دراسات جغرافية الحوادث

المرورية، نجد أنها محدودة العدد على المستوى العالمي والمحلي رغم الحاجة إليها، ومن هذه الدراسات (Mollering 1974); (Whitelegg , 1987) (Jegede ,1988); ومع ذلك فنحن لا نغفل الدراسات المتعلقة بالسلامة المرورية الهندسية أو غيرها.

وقد ارتكزت الأبحاث التي أجريت عن الحوادث على الطرقات في مدن المملكة العربية السعودية على الدراسات التحليلية للمتغيرات الإحصائية الصادرة من إدارات الشرطة، للتعرف على أعداد الحوادث، وأسبابها، وأنواعها، وزمن حدوثها، ومكان حدوثها في داخل المدن أو خارجها فقط ، وخصائص السائقين وغير ذلك . ومن هذه الدراسات دراسة أجريت من قبل إدارة مرور جدة – شعبة أقسام الحوادث عن حوادث الطرق في مدينة جدة عام ١٤٠٥ ودراسة (الزهراني وآخرين، ١٤٠٢) عن الحوادث المرورية في مدينة جدة عام ١٤٠٢، ودراسة (العسرج ، ١٤٠٩) عن مسببات حوادث المرور في المملكة العربية السعودية، ودراسة (عبدالرحمن ، ١٤٠٣) عن حوادث المرور في مدينة الرياض أسبابها وطرق الوقاية منها ، ودراسة (السيف وآخرين، ١٤١١) عن أسباب ارتفاع نسبة الإصابات في منطقتي مكة المكرمة والشرقية.

وهناك دراسات جغرافية منها دراسة (الصالح ، ١٤٠٨) عن العلاقات المكانية والزمانية لحوادث المرور في مكة المكرمة ، ودراسة أخرى له (عام ١٤١١) عن المستجدات والمتغيرات في حوادث المرور خلال عشر سنوات من ١٤٠٣ – ١٤١٢. ولم تلق دراسات مواقع الحوادث المرورية الاهتمام إلا ضمن ثنايا الدراسات. إلا أن دراسة (محمدين ، ١٤٠٣) عن حوادث المرور بمدينة الرياض أظهرت لنا في تحليلها لأسباب الحوادث المرورية اختيارها لنماذج

مختارة للمواقع على الطرقات.

وتعد دراسة الصالح (عام ١٤١٦) مساهمة الجغرافية الفاعلة في تركيزها على خصوصية مواقع الحوادث المرورية في مكة المكرمة عام ١٤١٣. وهناك دراسة (زعزوع، ١٤١٩) عن الحوادث المرورية على جسور طرقات مدينة جدة، دراسة تطبيقية في جغرافية الحوادث، وقد ركزت الباحثة فيها على خصوصية مواقع حوادث الجسور والتي بلغت نسبتها ٢٣,٣٥% من مجموع الحوادث في مدينة جدة . وعليه فإن هذه الدراسة عن توزيع مواقع الحوادث المرورية الجسيمة أو الخطيرة في مدينة جدة، هي أول دراسة جغرافية من نوعها تلقي الضوء على المواقع الخطيرة على الطرقات لتحقيق السلامة في النظام المروري لمدينة جدة.

ويطلق الباحثون الجغرافيون وغيرهم عددا من المسميات على المواقع الخطيرة أو الجسيمة؛ منها Black Spots أو Accident Prone أو Hazardous Road) Location) وهي المواقع التي ترتفع فيها أعداد الحوادث المرورية مقارنة بالمواقع الأخرى. أو بمعنى آخر هي تلك المناطق التي يكثر فيها وقوع الحوادث المرورية. ونذكر منها على سبيل المثال الجسور، والتقاطعات، والميادين. وتتفاوت الخصائص المكانية لهذه المواقع من مدينة لأخرى طبقا لشبكة الطرق ، والتصميم الهندسي ، وفعالية نظام المرور . ومما يؤسف له أن الدراسات العلمية تشير إلى ازدياد معدلاتها في المملكة العربية السعودية ودول العالم النامي مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة.

ولذا فإن تحديد الحوادث الجسيمة أو الخطيرة ، يلقي الضوء على مكمن الخطر Hazard Location ؛ ومن ثم تلمس مشكلة الحوادث المرورية، وتحديد مواقع الحوادث المرورية؛ لكي يتسنى للمختصين من مسئولي الأمن والمرور

ومهندسي الطرق والنقل والمخططين إعادة النظر في هذه المواقع الخطيرة، من حيث الإنشاء والتصميم والصيانة . ومن ثم رسم السياسات المستقبلية لتخطيط النقل، وتصميم شبكات الطرق في المدن السعودية، التي تشهد نموا عمرانيا وسكانيا كبيرا ، وما صاحبها من تحسن في مستوى الدخل، وزيادة ملكية المركبات، والاعتماد على المركبات الخاصة في القيام برحلات داخل ومابين المدن، والتي أدت إلى زيادة حجم الحركة المرورية، وزيادة احتمال وقوع الحوادث المرورية .

إن لدراسة الموقع المكاني للحادث المروري دورا ديناميكيا(حركيا) فعالا على سكان مدينة جدة وشبكة نقلها. نظرا للنمو العمراني والسكاني والاقتصادي للمدينة، وازدياد أطوال الطرق، وتباعد المسافات، والعدد الكبير في امتلاك المركبات من قبل الأسر السعودية، التي أفرزت لنا المشكلات المرورية في المدينة، ومن أبرزها ارتفاع أعداد الحوادث المرورية، والاختناقات المرورية، وتلوث البيئة.

أهمية الدراسة

تعزى أهمية هذه الدراسة عن المواقع الخطيرة للحوادث المرورية في مدينة جدة، إلى أنها أول دراسة جغرافية تبحث في محاولة تحسين السلامة المرورية للبناء الحضري لمدينة جدة.

تسهم مثل هذه الدراسات الجغرافية في تلمس المشكلات المكانية والاجتماعية في المجتمع، والمحافظة على سلامة أرواح أفراده من النزف الدموي على الطرقات، من جراء ارتفاع أعداد الحوادث المرورية في مدننا السعودية، والتقليل من التكاليف الباهظة المادية والمعاناة النفسية والاجتماعية، والمحـــــافظة على أهمية موقع جدة الاقتصادي والتجاري والسياحي و الترفيهي .

أهداف الدراسة

تواكب دراسة المواقع الخطيرة في حوادثها المرورية الجسيمة، تفعيل دور الأبحاث التطبيقية في دفع مسيرة التنمية السعودية في محاولة الإجابة على تساؤلات الدراسة المطروحة، من قبل الجغرافيين ومختصي النقل والطرق، والمخططين والإسهام في إعادة النظر في مثل هذه المواقع الخطيرة، ويقود ذلك إلى التعرف على مسببات الحوادث في هذه المواقع الخطيرة. وإن الفائدة المرجوة من هذه الدراسة التطبيقية هو التوصل إلى نتائج تعزز من مستوى السلامة المرورية. فالكشف عن السمات التوزيعية، وتحديد مواقع الحوادث المرورية على خريطة مدينة جدة الجغرافية Accident Map يكشف لنا الأبعاد المكانية لمشكلة الحوادث المتفاقمة على الطرقات، والتعرف على خصائص هذه المواقع الخطيرة في المدينة مؤشر فعال لتحقيق السلامة المرورية، وفي الحد من مشكلة الحوادث المرورية الظاهرة التي يعاني منها المجتمع السعودي .

تساؤلات الدراسة

- ما الترتيب الهرمي لهذه المواقع الخطرة في الحوادث المرورية علي مسطح مدينة جدة الحضري؟.
- أين تتوزع مواقع الحوادث المرورية الخطرة على خريطة مدينة جدة، وما نوعية مواقعها الجغرافية، هل هي الجسور، أم التقاطعات، أم الميادين؟.
- ما معدل خطورة الحوادث المرورية في المواقع المختلفة تبعا لخصائصها الموقعية، إن كانت جسورا أو تقاطعات أو غيره؟ و تبعا لنوع الحادث المروري سواء أكانت دهسا أم تصادما أم انقلابا؟ وبالتالي معدل خطورة الحوادث المرورية على طرقات مدينة جدة؟.

- هل هناك تجانس بين نوعية مواقع الحوادث المرورية الجسيمة، أو بمعني آخر هل تتساوى الحوادث المرورية على الجسور مع التقاطعات، أو بين أنواع الجسور؟ وهل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع الحادث وموقع الحادث المروري الجسيم؟.
- كم عدد الوفيات والإصابات التي حدثت في هذه المواقع الخطيرة في حوادثها المرورية ؟

معوقات الدراسة

- الحصر اليدوي للإحصاءات في إدارة شرطة جدة، عوضا عن الحاسب، مما شكل مشقة للباحثة في حصرها لمحاضر بلغت ٢٠٠٠محضر لحوادث عام كامل هو عام ١٤١٧ .
- عـــدم ذكـــر أسماء مواقع الحوادث المرورية، وعدم وضوحها في الشوارع والأحياء في أحيان أخرى، وبخاصة الأحياء السكنية، إذ يكتفى بذكر الحي دون الموقع.
- تعيق محدودية المتغيرات المسجلة في استمارات محاضر التحقيق المروري اســتخدام الباحـــث لكثير من المقاييس والمؤشرات الإحصائية في التحليل للبيانات.
- يــؤدي الـــنقص في تسجيل العنوان كاملاً من قبل ضباط التحقيق إلي فقر المعلومـــات المســجلة عـــن موقع الحادث، إذ يكتفي أحيانا بكتابة الطريق السريع علي سبيل المثال، بدلا من تحديد معلم واضح يستدل عليه.
- تفـــتقد التحقـــيقات المرورية إلى التسجيل الكامل لموقع الحادث المروري بجمـــيع عناصـــره المكانية التفصيلية حيث يعتمد على البيانات المبوبة في

محضر التحقيق الذي مضى عليه زمن لم يعد يفي بالتطورات البحثية.

- تفـتقر مدينة جدة إلى الدراسات التفصيلية، والخرائط عن المدينة، وحركة المـرور، وحجمهـا، وشبكة الطرق، واستخدام الأرض الحديثة فيما عدا البيانات التي اجريت منذ اكثر من عشرين عاما لكي تمد الباحث بمعلومات وفيرة تثري البحث .

منهجية الدراسة ومفاهيمها

تكشف لنا الحوادث المرورية أهم معايير السلامة على الطرقات، وهذا ما يقودنا إلى أن يتم التعرف على الطريق الآمن والذي يعرف بما يلي: هو الطريق الذي لاتصل فيه درجة التفاعل المتبادلة بين عناصر الحادث إلي المستوى الذي ينجم عنه حادث مروري على أي نقطة على امتداد الطريق (FHWA) Safety.
Design & Operational Practices for Streets & Highway, USA, Dot, 1980.

وقد انتهجت الدراسة في تحليلها لبيانات الدراسة حصر أعداد الحوادث المرورية في مدينة جدة، بالاعتماد على محاضر تحقيق الحوادث المرورية الصادرة من شرطة جدة عام ١٤١٧ البالغ عددها ١٩٤٩حادثا. ثم في المرحلة التالية حصرت مواقع الحوادث المرورية الجسيمة بعد ان استبعدت مواقع الحوادث التي يقل متوسطها عن (٥,٤ حوادث يومية) والتي تحددت في (٧٩) موقعا .

وقد يطرح القارئ تساؤلا عن قدم المعلومات في هذا البحث، لكننا نشير هنا -كما في معوقات البحث- إلى أن حصر المحاضر اليدوية المستخدمة من قبل رجال المرور قد استغرق مدة عام؛ وقد تطلب الأمر التعرف على ٢٠٠٠ موقع، والوقوف عليها على الطبيعة شخصيا، ثم أفرزت وبوبت في الحاسب الآلي لكامل المعلومات، فاستغرق البحث مايقارب السنتين في الإعداد لكننا ننوه هنا إلى أن

موقع الحادث الجسيم يظل خطيرا طالما لم يطرأ أي تعديل عليه. وحتى كتابة هذه السطور والباحثة من قاطني مدينة جدة.

والموقع الخطير هو ذلك الجزء من شبكة الطرق الذي تتركز فيه الحوادث المرورية ، وقد يكون هذا الموقع جزءا من طريق أو تقاطع، ويصبح الموقع أشد خطورة عندما تتداخل المواقع بعضها مع بعض على أجزاء الطريق (العجمي، ١٤١٨، ص١٤٣) .

واعـتمدنا في هذه الدراسة على حساب متوسط الحوادث اليومي في مدينة جـدة، والذي بلغ (٥,٤) حادثة مرورية يومياً، كمؤشر إحصائي للتعرف على المواقـع الخطـرة التـي ترتفع فيها أعداد الحوادث المرورية عن المتوسط العام للحوادث في مدينة جدة .

إذا فالمواقع الخطيرة في حوادثها المرورية وفقا لطبيعة هذه الدراسة هي: تلك المواقع التي ترتفع فيها أعداد الحوادث عن المتوسط العام للحوادث في مدينة جدة. وأن الحوادث الجسيمة هي تلك التي ينجم عنها ضحايا من موتي ومصابين فقط ، وتستثني منها حوادث التلفيات.

والذي دفع الباحثة إلى استخدام متوسط الحوادث اليومي Daily Accident Mean هـو عـدم توفـر وتسجيل البيانات الإحصائية الشاملة عن الحوادث في محاضـر التحقـيق المروري في شرطة جدة ، مما يؤدي إلى حصر الباحثين في نطاق محدد، وعدم القدرة على استخدام المؤشرات الإحصائية ذات الكفاءة الأفضل، التي تثري التحليل، مما يضطر الباحث إلى استخدام ما هو متاح ومتيسر من أرقام.

بعض من الأساليب الإحصائية المستخدمة : توزيع بواسون (Poisson Distribution)

$$p(x) = \frac{e^{-\lambda}\lambda^{x}}{x!}$$

وحتى مع شيوع مقولة إن الحوادث تتبع توزيع بواسون Poisson Distribution في دراسة التوزيعات الاحتمالية، إلا أنه للتأكد من أن بيانات الحوادث المرورية تتبع التوزيع البواسوني، فقد أجرت الباحثة اختبار كولومنوجروف – Kolmogorov Smirnov Goodness of Fit Test وتم على أثره قبول الفرض النافي الذي ينص على أن بيانات الحوادث لا يختلف توزيعها عن توزيع بواسون، إذ ليس لدينا من الأدلة الكافية ما يثبت أن الحوادث المرورية لا تتبع توزيع بواسون كما هو موضح من دالة الاحتمال لتوزيع بواسون بالصيغة المرفقة أعلاه. وهذا التوزيع له خاصية هامة:

هي أن متوسطه يساوي تباينه

بمعنى أن : متوسط X هو λ λ

كما أن تباين X هو λ λ

وبالتالي الانحراف المعياري √ λ

وكلما زادت قيمة λ λ آل توزيع بواسون إلى التوزيع الطبيعي .

وقد لوحظ من بيانات الدراسة أن قيمة (P – Value) في جميع مواقع الحوادث المرورية الخطيرة في مدينة جدة الناتجة من اختبار (K - S) كانت أكبر من مستوى المعنوية [α =.٥] ، ولذلك تم اختيار قيمة واحدة تمثل نوعية الموقع ذي القيمة الأكبر من كل نوع، عوضا عن سرد القيم جميعها، كما هو موضح في الجدول (١) طالما أن جميع مواقع الحوادث المرورية كانت أكبر من مستوى المعنوية. فعلى سبيل المثال لمواقع حوادث الجسور، وأخرى للتقاطعات.

جدول (١) قيم نتائج اختبار توزيع K-S لجودة التوفيق

الموقع	value–P	K – S Z
جسر الخير	.١٦٩١	١,١١١٢
برحة المهرجانات	.٧١٢٧	.٦٩٩١
تقاطع التحلية * المكرونة	.٥٣٨٧	.٨٠٣٤
ميدان التاريخ	١,٠٠٠	.٢٢٢٠
الإستاد الرياضي	.٩٩٩٢	.٣٦٩٠

المصدر : من حساب الباحثة استنادا على بيانات الشرطة لعام ١٤١٧ .

فقد أثبتت نتائج اختبار K - S $\alpha = .\cdot١$ لجودة التوفيق أنه لا توجد أدلة تثبت القول إن تلك البيانات لا تتبع التوزيع البواسوني. فقيمة P – value ١٦٩١ في موقع جسر الخير على سبيل المثال أكبر من مستوى المعنوية ٥. = α لذا يقبل الفرض النافي الذي ينص على عدم وجود اختلاف هذه البيانات عن التوزيع البواسوني. وعليه فلا يوجد من الأدلة ما يمكن القول معه إن تلك البيانات لا تتبع التوزيع البواسوني.

معدل الخطورة Person years risk :

لقياس معدل الخطورة لعدد المركبات المحتمل تعرضها للحوادث المرورية اليومية، استخدم معدل Person years risk لقياس معدل الخطورة لعدد المركبات المحتمل

$$R = \frac{X}{pyrs}$$

تعرضها للحوادث المرورية اليومية عند تقديرنا للمعدل بنقطة والممثلة باليوم (أو العام، أو الفترة) كما توضحه متغيرات المعادلة والتي تشمل عدد

الحوادث اليومي على الطريق مقسوما على حجم الحركة المرورية على الطريق ذاته في تقدير معدل حدوث الحوادث اليومية على طرقات مدينة جدة: حيث تمثل X عدد الحوادث اليومي على الطريق ، وتمثل pyrs الحجم المروري للمركبات على الطريق .

ويمكن من خلال هذا المعدل حساب أو تقدير معدل الخطورة لعدد الحوادث

$$RR = \frac{x_{1} / pyrs_{1}}{x_{2} / pyrs_{2}}$$

اليومية في المواقع (Dalyil , E, Et al, 1991,200- 213) المختلفة تبعا لخصائصها الموقعية، كونها جسورا أو ميادين ...إلخ على طرقات مدينة جدة .

إختبار مربع كاي

يستخدم مربع كاي اختبار التجانس Homogeneity والاستقلال Independence كإحدى الخصائص أو السمات لتوزيع مربع كاي بالمعادلة التالية:لمعرفة حالة التجانس، أي عما إن كانت هناك ثمة فروق ذات دلالة إحصائية، أم أنها مجرد فروق ظاهرية بين النسب ؟ أو بمعنى آخر هل العلاقة متجانسة أم أنها تتساوى بين أكثر من نسبتين، أي هل هناك تجانس بين مواقع الحوادث المختلفة ، أو بمعنى هل تتساوى الحوادث المرورية في الجسور مع التقاطعات ، أو بين أنواع الجسور المختلفة . وذلك بتبني الفرض النافي الذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النسب، وتتغير قيمة مربع كاي الجدولية حسب مستوى المعنوية (α) ودرجات حرية (عدد الصفوف-١)(عدد الأعمدة-١) (Shaw & wheeler,1985:171)

$$\chi^2 = \sum_{i=1}^{r} \sum_{j=1}^{c} \frac{(o_{ij} - e_{ij})^2}{e_{ij}}$$

ويمكن أن نتعرف من خلال دراسة اختبار مربع كاي للاستقلال Chi-square test ، إن كانت هناك علاقة بين الموقع ونوع الحادث المروري (دهس ، تصادم ...) وبما أن α=٠.٠١ عند درجة ثقة ٩٩% أو α=٠.٠٥ عند درجة ثقة ٩٥% أكبر من قيمة P – value فمعنى ذلك وجود علاقة معنوية بين الموقع ونوع الحادث المروري بدرجة ثقة ٩٩% .

ويمكن استخدام معامل التوافق **Contingency Coefficient** لدراسة مدى اعتماد الخاصية الأولى على الثانية لقياس درجة التوافق والاعتمادية بين المتغيرات التي يستخدم فيها تحليل مربع كاي الذي تتراوح قيمة المعامل فيه بين صفر وواحد باستخدام المعادلة الآتية :

$$C = \sqrt{\frac{x^2}{x^2 + N}}$$

حيث c معامل التوافق

X٢ قيمة مربع كاي

N حجم العينة

(Hammond & McCullagh, 1980)

طرق تحليل البيانات

تم تحليل الدراسة بعد تقسيم بياناتها إلى مستويين اثنين هما:

المستوى الأول: الحصر الشامل لجميع الحوادث المرورية و تم فيها حصر مواقع جميع أنواع الحوادث المرورية في مدينة جدة، التي بلغت ١٩٤٩حادثا خلال عام ١٤١٧هـ.

ويوضح الجدول رقم (٢) إجمالي الحوادث المرورية لعام ١٤١٧ في مدينة جدة البالغة ١٩٤٩حادثا. وقد استأثرت حوادث الدهس بالمرتبة الأولى بنسبة ٤٣,٧٢% من مجموع حوادث جدة، يليها في ذلك حوادث التصادم بنسبة ٣٦,٣٧ %، ثم حوادث الانقلاب بنسبة ١٢,٦٢% ، فحوادث الاصطدام بجسم ثابت بنسبة ٣,٨٥% ، فحوادث الاصطدام بعمود بنسبة ١,٥٩% ، ثم تصل نسبة حوادث السقوط من السيارة أو سقوط السيارة ذاتها إلى ٠,١ % ، فالحوادث الأخرى بنسبة ١,١٨% .

الجدول (٢) أنواع الحوادث المرورية في مدينة جدة عام ١٤١٧

نوع الحادث	العدد	%
الدهس	٨٥٢	٤٣,٧
التصادم	٧٠٥	٣٦,٢
الانقلاب	٢٤٦	١٢,٣
الاصطدام بجسم ثابت	٧٥	٣,٨
الاصطدام بعمود	٣١	١,٦
أخرى	٢٣	١,٢
سقوط	١٧	.٩
المجموع	١٩٤٩	١٠٠

المصدر : شرطة جدة ،إحصاءات غير منشورة ، ١٤١٧ .

وإذا ألقينا نظرة على أعداد المتوفين والمصابين في العام ذاته في الجدول (٣) فإننا نجد أن نسبة المصابين من جراء هذه الحوادث بلغت ٨٧,٤٣% يليها في ذلك نسبة عدد المتوفين ١١,١٩% ، ثم تبلغ في الحوادث التي شهدت أعداد مصابين ومتوفين معا نسبة ١,٣٨% .

جدول (٣) أعداد المتوفين والمصابين في الحوادث المرورية في مدينة جدة عام١٤١٧

حوادث الوفيات	حوادث المصابين	الوفيات والمصابين	مجموع الحوادث
٢١٨	١٧٠٤	٢٧	١٩٤٩
%١١,١٩	%٨٧,٤٣	%١,٣٨	%١٠٠

المصدر : شرطة جدة ،إحصاءات غير منشورة ، ١٤١٧ .

المستوى الثاني : حصر مواقع الحوادث المرورية الجسيمة :

تم من خلال المرحلة التالية حصر المواقع الخطيرة التي تتركز فيها الحوادث المرورية لأكثر من خمسة حوادث في كل موقع والتي بلغ عددها ٧٩موقعا، تم توزيعها على خرائط في البحث حسب نوعية الموقع.

نطاق جدة المروري

اعتمدت الدراسة على حدود النطاق المروري لشرطة جدة الذي تشرف عليه وتباشر فيه مهام مسؤولياتها من خلال محاضر تسجيل التحقيقات في الحوادث؛ وتنتهي حدود النطاق المروري لمدينة جدة عند جسر عسفان على طريق المدينة المنورة، وعند جسر بحرة على خط الحرمين، وعند محطة التسهيلات النفطية على طريق مكة المكرمة القديم، لتبتدئ بعد ذلك مهام قوات أمن الطرق في الإشراف على الطرق.

ويلحظ القارئ من التحليل لبيانات الدراسة استخدام الباحثة للمسميات المسجلة في محاضر التحقيق المرورية ذاتها للفائدة المرجوة من هذه الدراسات التطبيقية عند استخلاص نتائج الدراسة. ونذكر مثالا على ذلك (برحة المهرجانات) التي تقع أمام فندق الإنتركونتنتال، وهي الساحة المخصصة للترويح حيث الدبابات التي يلهو بها الشباب والأطفال وغير ذلك.

وكما أشرنا فإننا اعتمدنا على مؤشر متوسط الحوادث اليومي ، الذي أمكننا في ظل غياب البيانات والإحصاءات التفصيلية ، التعرف على مواقع الحوادث الخطيرة (الجسيمة) والتي يرتفع فيها متوسط الحوادث عن المتوسط اليومي (٥,٤) لعام ١٤١٧ بعد الحصر الشامل لجميع الحوادث في مدينة جدة والتي بلغت (١٩٤٩) حادثا.

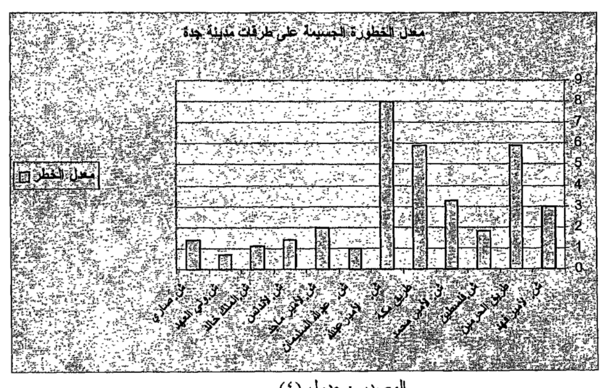
التحليل والمناقشة : التوزيع المكاني لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة

اعتمدنا في التحليل لمواقع الحوادث المرورية الأكثر جسامة على حساب متوسط الحوادث اليومي في مدينة جدة البالغ (٥,٤) حوادث مرورية يومياً ، كمؤشر إحصائي للتعرف على المواقع الخطيرة التي ترتفع فيها أعداد الحوادث المرورية عن المتوسط العام للحوادث في مدينة جدة . ويظهر لنا من بيانات الجدول (١١) أن مواقع الحوادث المرورية الجسيمة بلغ عددها (٧٩) موقعا خطيرا ، وبإجمالي حوادث بلغ (٧٧٥) حادثا يوميا، أي ما نسبته (٣٩,٧٦%) من إجمالي الحوادث المرورية في جدة لعام ١٤١٧هـ.

تحليل معدل الخطورة للحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة

أ. معدل الخطورة للحوادث المرورية الجسيمة على طرقات مدينة جدة

يدفعنا التعرف على معدل الخطورة لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة إلى قياس معدل الخطر اليومي للحوادث المرورية على طرقات جدة الرئيسة كجزء من منظومة متكاملة ، لأن الحوادث تقع عليها ، وذلك من تقديرنا لحجم الحركة المرورية على الطرقات والشوارع الرئيسة في مدينة جدة ، ومتوسط الحوادث اليومي على الطرقات كما في الشكل (١) والجدول (٤).



المصدر : جدول (٤)

وقد أتضح لنا من الدراسة التي أجرتها زعزوع (١٤١٩) أن طريقي الحرمين ومكة المكرمة يحظيان بالمعدل الأكبر من حيث معدل الخطورة لعدد المركبات المحتمل تعرضها للحوادث اليومية. بمعنى أن من بين كل ١٠٠٠مركبة

علي هذين الطريقين تتعرض ٦ مركبات منها إلى حادث مروري في اليوم .يليهما فـي الترتيب طريق المدينة بمعدل حوادث ٤,٤ ، ثم شارع محمد بن عبد العزيز (التحلية) بمعدل حوادث ٣,٣، والأمير فهد ٣، ثم تتضاءل المعدلات في الشوارع الأخـرى، مثل شارع فلسطين بمعدل حوادث ١,٨، فشارع المكرونة بمعدل ١,٥ ، يلي ذلك شارعا الأندلس وصاري بمعدل ١,٤ لكل منهما. ثم تقل معدلات الحوادث إلـى ٢. و٧. لكـل ١٠٠٠مركـبة فـي شارعي الأمير ماجد، وولي العهد على الترتيب.

جدول (٤) قياس معدل الخطر اليومي للحوادث المرورية على الطرقات الرئيسة في جدة

الطريق	الحجم المروري اليومي/ ١٠٠٠	عدد الحوادث اليومي	متوسط الحوادث اليومي	معدل الخطر اليومي/١٠٠٠
ش. الأمير فهد	١٠٤٥٥٨	١١٣	.٣١	٣
طريق الحرمين	٩٨٣٣٣	٢٠٩	.٥٨	٥,٩
ش.فلسطين	٨١٩١٩	٥٤	.١٥	١,٨
ش. الأمير محمد	٥٦٤٥٦	٦٩	.١٩	٣,٣
طريق مكة	٥٦٤٥٠	١٧	.٣٣	٥,٩
ش.الأمير عبد الله	٥٥٧٦٣	١٧	.٠٤	.٨
ش.عبد الله السليمان	٥٥٤١٨	٢٠	.٥	١
ش.الأمير ماجد	٤٩٧٠٢	٢٦	.١	.٢
ش.الأندلس	٤٨١٥٧	٢٦	.٧	١,٤
ش.الملك خالد	٤٦١٠١	١٩	.٠٥٢	١,١
ش.ولي العهد	٤٦٠٣٠	١٣	. ٣٦	.٧
ش. صاري	٤١٠٥٣	٢١	.٥٨	١,٤

المصدر : مراجع الجدول (٥)

ب. معدل الخطورة لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة

يمكننا من تحليلنا معدل الخطورة أو Relative Risk لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة حساب أو تقدير معدل الخطورة لعدد الحوادث اليومية في مواقع الحوادث المختلفة تبعا لخصائصها الموقعية، كونها جسورا أو ميادين ...إلخ على طرقات مدينة جدة.

وكما هو واضح من الجدول (٥) فإن معدل الخطورة اليومي على الجسور في مدينة جدة يزداد ٤,٦٨ مرات عن معدل خطورة الميادين، بينما يزيد معدل خطورة المراكز الخدمية ٢,٤٨٣ مرة عن الميادين، وبمقدار ١,٩٨ للأحياء السكنية، وبمقدار ١,٢٣مرة في التقاطعات، أي أننا نستنتج أن الجسور تشكل معدل الخطورة الأعلى ، وبحدها الأدنى في الميادين المقدر ب (١)

الجدول (٥) قياس معدل الخطورة لمواقع الحوادث الجسيمة في مدينة جدة

المقاييس	الجسور	المراكز	الأحياء	التقاطعات	الميادين
Observed Freq. التكرار المشاهد	٣١٩	١٦٩	١٣٥	٨٤	٦٨
١٥٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
Absolute Risk معدل الخطر المطلق	٢,٠٥٨	١,٠٩٠	.٨٧١	.٥٤٢	.٤٣٩
Relative Risk معدل الخطر النسبي	٤,٦٨٨	٢,٤٨٣	١,٩٨٤	١,٢٣٥	١

المصدر :

١- زعزوع ، ليلى صالح، (١٤١٩) الحوادث اليومية على جسور طرقات مدينة جدة دراسة تطبيقية في جغرافية الحوادث المرورية ، مقدم إلى الندوة السادسة لأقسام الجغرافية المنعقدة في جامعة الملك عبد العزيز في ١٥ -١٤١٩/١١/١٧.

٢- مستندا على إحصاءات ومنشورات أمانة مدينة جدة ، ، وكالة التعمير والمشاريع ، التخطيط العمراني ، تقرير عن المشاكل المرورية ومشروع دراسة تحسين الحركة المرورية بمدينة جدة ، ١٤١٧، ص ١٣.

٣- من حساب الباحثة مستندة على التحقيقات المرورية ، لبيانات الحوادث المرورية لشرطة جدة ، ١٤١٧.

ج. معدل الخطورة لنوعية الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة

مـــن قياســـنا لمعدل الخطورة اليومي تبعا لنوع الحوادث المرورية في مدينة جـــدة نتبيـــن أن حـــوادث الدهس يزيد معدل خطورتها ٣,٨٦٤ مرات عن معدل خطورة الحوادث الأخرى والتي تشمل حوادث الاصطدام بعمود، أو بجسما ثابتا، أو احتراقا ، أو سقوطا وغير ذلك ، إذا حوداث الدهس تشكل معدل الخطورة الأعلى . بيـــنما يـــبلغ معدل خطورة حوادث التصادم ٣,٧١٧ مرات عن الحوادث الأخرى، وبمقدار ١,٧٤٦ لحوادث الانقلاب ، يصل إلى حده الأدنى في الحوادث الأخرى .

جدول (٦)   قياس معدل الخطورة لنوعية الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة

المقاييس	التصادم	الدهس	الانقلاب	أخرى
Observed Freq.	٢٧٩	٢٩٠	١٣١	٧٥
Expected Freq.	١٩٣	١٩٣	١٩٣	١٩٣
Absolute Risk	١,٤٤٦	١,٥٠٣	.٦٧٩	.٣٨٩
Relative Risk	٣,٧١٧	٣,٨٦٤	١,٧٤٦	١

المصدر : من قياس الباحثة

وقـــد وظفنا لتحقيق أهداف الدراسة بعض الأساليب الإحصائية الأخرى منها اســـتخدام مربع كاي للاستقلال لدراسة العلاقة بين نوع وموقع الحادث الجسيم إن كان جسراً أم ميدانا، أم تقاطعا ونوع الحادث إن كان دهساً أم تصادما وغير ذلك. وقد أثبتت نتائج الدراسة أن العلاقة معنوية بدرجة ثقة ٩٥% ، وبلغ معامل التوافق ٤٥. ومعنى هذا أن العلاقة الإعتمادية بين المتغيرين كانت جيدة بنسبة ٤٥% فيما النســـبة المتبقـــية لعوامل أخرى. ومن اختبار التجانس يمكننا القول بأن هناك عدم تجانس بين المواقع المختلفة من حيث عدد نوع الحوادث المختلفة كما هو واضح

مــن الجــدول (٧). فحــوادث الدهس البالغ عدد حوادثها ٢٩٠ لا تساوي حوادث الانقلاب وهكذا.

جدول(٧) نوع حوادث المواقع الجسيمة في مدينة جدة

الموقع	التصادم	الدهس	الانقلاب	أخرى	المجموع
الجسور	١٣٧	٦٥	٦٧	٤٩	٣١٩
المراكز	٤٩	٦٨	٤٣	٩	١٦٩
الأحياء	١٧	١٠٤	٩	٥	١٣٥
التقاطعات	٥٦	٢٢	٤	٢	٨٤
الميادين	٢٠	٣١	٨	٩	٦٨
المجموع	٢٧٩	٢٩٠	١٣١	٧٥	٧٧٥

المصدر : من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات شرطة جدة لعام ١٤١٧

وفيات وإصابات مواقع الحوادث المرورية الجسيمة:

نتبين من الجدول (٨) أن عدد الحوادث التي نجمت عنها وفاة في مواقع الحوادث المرورية الجسيمة بلغت ٩٩حادثا، أو ما نسبته ٤٥,٤١% من مجموع الحوادث التي حدثت بها وفيات في مدينة جدة . وهذه النتيجة تدل على خطورة هذه المواقع بهذا الرقم المرتفع ، وإننا إذا استطعنا تقليص عدد الحوادث في هذه المواقع لانخفضت نسبة حوادث الوفاة إلى النصف تقريبا.

وقد أثبت لنا الاختبار الإحصائي لمربع كاي أن العلاقة معنوية بين نوع الموقع ونتيجة الحادث المروري بدرجة ثقة ٩٥%. وقد أوضح لنا الجدول أن أعلى حوادث وفيات في مدينة جدة وقعت على الجسور بعدد ٥٠ حادث وفاة. وقد أثبت لنا الاختبار الإحصائي لمربع كاي أن العلاقة معنوية بين نوع الموقع ونتيجة

الحادث بدرجة ثقة ٩٥% .

جدول (٨) عدد حوادث الوفاة والإصابات في موا قع الحوادث الجسيمة في مدينة جدة

نوع الموقع	وفاة	إصابة	وفاة وإصابة	المجموع
جسور	٥٠	٢٦٣	٦	٣١٩
مراكز خدمية	٢٨	١٣٧	٤	١٦٩
أحياء	١١	١٢٤	٠	١٣٥
تقاطعات	٧	٧٤	٣	٨٤
ميادين	٣	٦٤	١	٦٨
المجموع	٩٩	٦٦٢	١٤	٧٧٥

المصدر : من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات الشرطة ١٤١٧.

ومن الملاحظ أنه وكما كانت أعلى نسبة وفاة وقعت على الجسور ، فإن أعلى نسبة إصابة كانت على الجسور أيضاً بعدد ٢٦٣حادثا. ومعنى هذا أن المواقع الجسيمة في حوادثها المرورية تأخذ الترتيب الأول من حيث الخطورة في عدد الحوادث، وكذلك في عدد حوادث الوفيات والإصابات. فالمراكز الخدمية تلت الجسور في نسبة الوفيات بعدد ٢٨حادثا، ثم الأحياء بعدد حوادث وفاة بلغت ١١ حادثا، فالتقاطعات بعدد ٧ حوادث، وأخيراً الميادين بعدد ٣حوادث .

ونقودنا هذه النتيجة إلى محاولة التعرف على أعداد المتوفين والمصابين في مواقع الحوادث الجسيمة ، ونتبين من الجدول أن ٣٥حادثا زاد فيها عدد المصابين والمتوفين عن أربع في الموقع ، واحتلت الجسور المرتبة الأولى بعدد ١٥حادثا، ثم التقاطعات بعدد ١٠حوادث، تلتها المراكز الخدمية بعدد ٨ حوادث، وأخيراً الأحياء والميادين بعدد ١ حادث لكل منهما . أما عن أعداد الحوادث التي بلغت أعداد

المصابين والمتوفين فيها ٣ ، فبلغت في الجسور ٢٨ حادثا، وبعدد ١٠ حوادث في المراكـــز الخدمية، ثم التقاطعات بعدد ٥ حوادث، وبعدد ٤ حوادث لكل من الأحياء والميادين.

جدول (٩) أعداد المصابين والمتوفين في مواقع الحوادث المرورية الجسيمة في جدة

نوع الموقع	أكثرمن ٤	٣	٢	١	المجموع
الجسور	١٥	٢٨	٦٨	٢٠٨	١٣٩
الأحياء	١	٤	١٠	١٢٠	١٣٥
المراكز الخدمية	٨	١٠	٢٦	١٢٥	١٦٩
التقاطعات	١٠	٥	١٩	٥٠	٨٤
الميادين	١	٤	١٦	٤٧	٦٨
المجموع	٣٥	٥١	١٣٩	٥٥٠	٧٧٥

المصدر : من عمل الباحثة استنادا على بيانات الشرطة لعام ١٤١٧هـ

التوزيع المكاني للحوادث المرورية تبعا لنوع موقع الحادث

إن الترتيـــب الهيراركي أو الهرمي لمواقع الحوادث المرورية الخمسة الأخطر كمـــا هو واضح من الجدول (١٠) تشكل ما نسبته ١٨,٤٩% من مجموع حوادث المواقـــع الجســـيمة. ومعنى هذا أن موقع جسر الخير تتضاعف فيه الحوادث عن المعـــدل العام ٥,٤ حوادث بما مقداره ثمانية أضعاف، وأربعة أضعاف موقع جسر الصالة الملكية، ومقدار خمسة أضعاف لبرحة المهرجانات، وأربعة أضعاف لتقاطع شارع الأمير محمد مع المكرونة وجسر ولي العهد. وهذه الأرقام تقودنا إلى الكشف وتحديد مواقع الحوادث ونوعها وتحليلها.

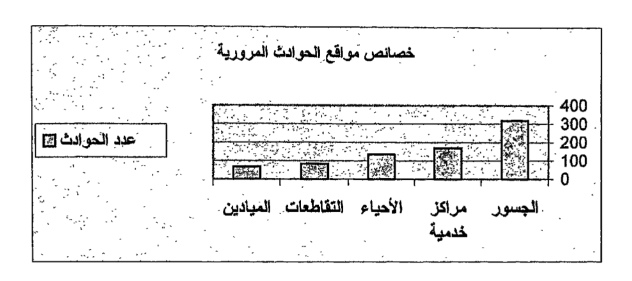
جدول (١٠) الترتيب الهرمي للمواقع الخمس الأخطر في حوادثها المرورية

الرقم	الموقع	عدد الحوادث
١	جسر الخير	٤٥
٢	برحة المهرجانات	٢٥
٣	جسر الصالة الملكية	٢٤
٤	تقاطع شارع الأمير محمد مع شارع المكرونة	٢٠
٥	جسر ولي العهد	٢٠
	المجموع	١٣٤

المصدر : من عمل الباحثة

التوزيع المكاني لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة

اعتمدنا في التحليل لمواقع الحوادث المرورية الأكثر جسامة على حساب متوسط الحوادث اليومي في مدينة جدة البالغ (٥,٤) حوادث مرورية يومياً، كمؤشر إحصائي للتعرف على المواقع الخطيرة التي ترتفع فيها أعداد الحوادث المرورية عن المتوسط العام للحوادث في مدينة جدة. ويظهر لنا من بيانات الجدول (١١) أن مواقع الحوادث المرورية الجسيمة بلغ عددها (٧٩) موقعا خطيرا، وبإجمالي حوادث بلغ (٧٧٥) حادثا يوميا، أي ما نسبته (٣٩,٧٦%) من إجمالي الحوادث المرورية في جدة لعام ١٤١٧. وإن التعرف على مشكلات هذه المواقع الجغرافية الجسيمة يعنى أن ٤٠% من الحوادث في جدة يمكننا التصدي لها، ووضع أيدينا عليها والحيلولة دون حدوثها في المواقع الجسيمة التي تسهم بشكل جذري في التخفيف من حدة مشكلة الحوادث المرورية. وكما هو ملاحظ فإن توزيع الحوادث المكاني انحصر في نوعية محددة من الأماكن هي: الجسور والتقاطعات والميادين والمراكز الخدمية على طرقات جدة وأحيائها وشوارعها في شكل (٢).



جدول (١١) عدد ونوعية مواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة :١٤١٧

نوع الموقع	عدد المواقع	عدد الحوادث	%
الجسور	٢٤	٣١٩	٤١,١٦
مراكز خدمية	٢٠	١٦٩	٢١,٨٠
الأحياء	١٦	١٣٥	١٧,٤١
التقاطعات	١٠	٨٤	١٠,٨٣
الميادين	٩	٦٨	٨,٧٧
المجموع	٧٩	٧٧٥	%١٠٠

المصدر : من عمل الباحثة استناداً إلى إحصاءات شرطة جدة

ورغم خطورة وأهمية البحث في هذه المواقع إلا أنها لم تلفت انتباه الباحثين الجغرافيين لدراسة مواقع الحوادث الجغرافية للإسهام في الكشف عن الخصائص المكانية، ولإيجاد الحلول المناسبة للتقليل من حجم الحوادث في هذه المواقع، ومن ثم التقليل من أعداد المتوفين والمصابين في الحوادث المرورية عندما يتم التركيز عليها. ويظهر لنا الجدول السابق أن الحوادث على الجسور تصل نسبتها إلي

٤١,١٦% من إجمالي حوادث المواقع الجسيمة ، وبنسبة ٢١,٨٠% لمواقع المراكز الخدمية ، يلي ذلك الأحياء بنسبة ١٧,٤١% ، ثم التقاطعات بنسبة ١٠,٨٣% ثم الميادين وبنسبة ٨,٧٧% .

أولا : التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية على الجسور

إن الحصيلة الرقمية المرتفعة لأعداد الحوادث المرورية في المدن السعودية، تدفعنا إلى تحسين الخدمات المرورية بالتخطيط المستقبلي الواعي والمدروس لهذا المرفق الخدمي الفعال حتى يتكامل إنجاز أدائه ضمن منظومة الخدمات في مدينة جدة. ولذلك فإن تحديد توزيع المواقع على مسطح البناء الحضري يكشف لنا مواقع الخطر، ليتمكن المسؤولون من مهندسي الطرق والتخطيط من الوقوف على أبعاد الخلل الكامن في هذه المواقع الجغرافية ، لتحسين السلامة المرورية على طرقات المدينة وشوارعها.

من الجدول (١٢) والشكل (٣) يتضح لنا أن الجسور هي مواقع الخطر الجسيم في حوادث مدينة جدة بنسبة ٤١,١٦% من إجمالي حوادث جدة المرورية الجسيمة البالغ عددها ٧٧٥حادثا، وإن أخطر موقع هو جسر الخير الذي يحتل مركز الصدارة في عدد الحوادث المرورية الجسيمة، فقد بلغت حوادثه (٤٥) حادثا في العام. أي ما يعادل تسعة أضعاف متوسط الحوادث اليومي وهو موقع على درجة عالية من الخطورة. فالموضع الذي يتجه من مخرج الجسر إلى الإستاد الرياضي حدثت فيه ٩ حوادث أو ما نسبته ٢٠% من إجمالي حوادث الجسر. يليه المخرج الآخر المتجه إلى حلواني إخوان ونجم عنة ٦ حوادث أي ١٣,٣٣% من مجموع الحوادث، ثم المخارج الأخرى ومنها المخرج إلى ميدان الأهدل، ودوار الفلاح، وميناء جدة الإسلامي، وبوابة الاتصالات السعودية، وإلى حي الإسكان

الجنوبي العام، وحي المحجر. لهذا فإن الخطورة في ارتفاع حوادث جسر الخير تستوجب الاهتمام من المسئولين لإعادة النظر في إمكانية إيجاد الحلول المناسبة لتوفير السلامة المرورية لمستخدميه أو مرتاديه.

وبلغت حوادث جسر الصالة الملكية (مطار الملك عبد العزيز الدولي) ٢٤ حادثا، (أي ما يعادل أربعة أضعاف المتوسط اليومي للحوادث في جدة، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية علي مستوى حوادث الجسور في مدينة جدة، وهو مؤشر خطير لموقع يستدعي لفت انتباة المختصين إليه. وتكثر الحوادث على هذا الجسر نظرا لزيادة كثافة الحركة المرورية عليه، فهو يربط ما بين طريق المدينة المنورة السريع ومدخل الصالة الملكية شرقا، وإلى شارع الصالة الملكية غربا، كما أنه يربط عدد من الشوارع والأحياء السكنية الممتدة علي جانبي طريق المدينة المنورة.

وهناك جسور أخرى ممتدة علي طريق المدينة المنورة ترتفع فيها الحوادث المرورية وهي جسر الإسمنت بعدد حوادث (١٧)، وجسر البيبسى وعدد حوادثه (١٦)، والجسر المربع بعدد حوادث (١٢)، وجسر قريش بعدد حوادث (١٠)، وجسر صالة الحجاج وعدد حوادثه (٨) وهو الذي يربط ما بين طريق شرق المطار السريع وطريق صالة الحجاج المؤدي إلى مدخل الصالة وطريق المدينة المنورة، و جسر صاري بعدد حوادث (٧) ثم جسر الحرس وذهبان بعدد (٥) حوادث. وشهد طريق المدينة المنورة حوادثا وصل مجموعها إلى ١٠٥ حوادث.

جدول (١٢) توزيع الحوادث المرورية الجسيمة على الجسور في مدينة جدة

	الجسور	تصادم	دهس	انقلاب	أخرى	المجموع	%
١	الخير	٢٢	٨	٢	١٣	٤٥	١٤,١٠
٢	الصالة الملكية	٩	١	٧	٧	٢٤	٧,٥٢
٣	جسر ولي العهد	٨	٢	٧	٣	٢٠	٦,٢٧
٤	جسر الصالة السعودية	٦	٤	٦	٣	١٩	٥,٩٥
٥	جسر البيبسي	١٠	٥	١	٢	١٨	٥,٦٤
٦	جسر الجامعة	٥	٢	٦	٣	١٦	٥,٠١
٧	جسر الإسمنت	٥	٤	٣	٤	١٦	٥,٠١
٨	جسر فهد	٨	٤	١	١	١٤	٤,٣٨
٩	جسر المربع	٩	٤	١	٠	١٤	٤,٣٨
١٠	جسور السعودية	٥	٣	٢	٢	١٢	٣,٧٦
١١	جسر بريمان	١٠	٠	٢	٠	١٢	٣,٧٦
١٢	جسر بحرة	١	٢	٥	٣	١١	٣,٣٣
١٣	جسر فواز	٣	٣	٥	٠	١١	٣,٤٤
١٤	جسر فلسطين	٤	١	٤	٢	١١	٣,٤٤
١٥	جسر التحلية/الحرمين	٦	٣	١	١	١١	٣,٤٤
١٦	جسر قريش	٦	٢	٠	٢	١٠	٣,١٣
١٧	جسر كيلو ١٠	٢	٦	١	٠	٩	٢,٨٢
١٨	جسرك٢ الملك خالد	٢	٥	٠	١	٨	٢,٥٠
١٩	جسر صالة الحجاج	٣	٢	٣	٠	٨	٢,٥٠
٢٠	جسر كيلو ٨/ الإسكان	٤	٢	١	٠	٧	٢,١٩
٢١	جسر صاري	٤	١	١	١	٧	٢,١٩
٢٢	جسر القاعدة الجوية	٤	١	١	٠	٦	١,٨٨
٢٣	جسر ذهبان	١	٠	٣	١	٥	١,٥٦
٢٤	جسر الحرس	٠	٠	٤	١	٥	١,٥٦
	المجموع	١٣٧	٦٥	٦٧	٥٠	٣١٩	١٠٠

المصدر : من عمل الباحثة استناداً إلى إحصاءات غير منشورة من شرطة جدة .

ومن التمعن في الجدول نلحظ أن الحوادث علي جسور طريق الحرمين السريع هي مواقع ذات حوادث مرورية مرتفعة، و تحتل المرتبة الثالثة من حيث مواقع الحوادث الخطيرة على جسور مدينة جدة، وتشمل جسر ولي العهد وعدد حوادثه (٢٠) وهو الذي يربط طريق شرق المطار السريع وشارع ولي العهد المؤدي إلى مدينة جدة غربا وما بين المناطق والأحياء الواقعة شرق طريق الحرمين ، وجسر الجامعة بعدد حوادث (١٦) وهو الذي يربط مابين طريق شرق المطار السريع وشارع عبد الله السليمان المؤدي إلى جامعة الملك عبد العزيز والمباني السكنية في أحياء مدينة جدة غربا ، وجسر بريمان بعدد حوادث (١٢) وهو الذي يربط ما بين شرق المطار السريع وبلدة بريمان شرقا، ويؤدي إلي شمال مدينة جدة من جهة الغرب ، وجسر مشروع الأمير فواز بعدد حوادث (١١)، و جسر بحرة وعدد حوادثه (١١) حادثا، وجسر فلسطين بعدد حوادث (١١) وهو الذي يربط ما بين طريق شرق المطار السريع وشارع فلسطين المؤدي إلى مدينة جدة غربا مابين منطقة حلقة الخضار والأحياء الواقعة شرق خط الحرمين السريع ، وجسر الأمير محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقا) بعدد حوادث (١١) وهو يربط مابين طريق شرق المطار السريع وشارع الأمير محمد بن عبد العزيز غربا، وجسر كيلو ١٠بعدد حوادث (٩) وهو الذي يربط ما بين طريق شرق الحرمين في المواقع ذات الحوادث المرورية الجسيمة إلى ١٠٠ حادث عام ١٤١٧ وهناك جسور أخرى هي كيلو ١١ على طريق مكة المكرمة القديم بعدد حوادث (١١) حيث المنطقة المكتظة بالسكان على جانبي الطريق، وجسر فهد على شارع الأمير فهد بعدد حوادث (٧) . واحتلت حوادث التصادم النسبة الأكبر ٤٢,٩٤% ، يليها حوادث الانقلاب ٢١% ، فالدهس بنسبة٢٠,٣٧% ،وأخيرا الحوادث الأخرى ١٥,٣٦%.

جدول (١٣) الحوادث المرورية على محاور الجسور

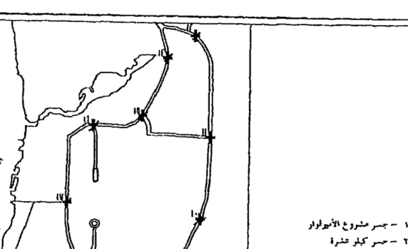
المحور	عدد الجسور	التصادم	الدهس	الانقلاب	أخرى
محور طريق الحرمين	١١	٤٤	٢٠	٣٩	١٤
محور شارع الفلاح	١	٢٢	٨	٢	١٣
محور طريق المدينة الجزء السريع	٩	٥٧	٢٦	٢٤	٢١
محور طريق مكة	٢	٦	٧	١	١
محور شارع الأمير فهد	١	٨	٤	١	١
المجموع	٢٤	١٣٧	٦٥	٦٧	٥٠

المصدر: م. بسام عبد الحي ، أمانة جدة ، ١٤٢٠ إدارة أنظمة النقل والمرور، ١٤٢٠.

ونتبين من الجدول أنه عند معالجة الحوادث يستدعي معرفة موقع الحادث بدقة من قبل محققي الحوادث، ونوع التشغيل للجسور. فقد يعزى السبب لجهاز التحكم، أو بسبب زمن التفريغ لجسم التقاطع، أو أعطال في بعض الأحيان في أعمدة الإشارة أو العدسات. وإذا قارنا بين جسر الصالة الملكية وجسر القاعدة الجوية فإننا نلاحظ أن كثرة الجزر (الأرصفة التوجيهية) على جسر الصالة الملكية تسبب عددا كبيرا من الحوادث المرورية .

وتظهر لنا مواقع حوادث الانقلاب المرورية ، أن الحوادث تحدث عند قنوات الالتفاف اليمنى على الوصلات (Ramp) المؤدية للطريق السريع. وعليه فإن الأمر يستلزم تأثير استخدام الأرض حول الجسر وعلى سبيل المثال جسر ولي العهد والجسر المربع . (عبد الحي ، ١٤٢٠).

شكل (٣) توزيع الحوادث المرورية الجسيمة على الجسور على طرقات مدينة جدة



المصدر : زكي فارسي ، خريطة مدينة جدة ، ١٤١٧هـ اعتمادا على بيانات شرطة جدة ١٤١٧هـ

ثانياً : التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في التقاطعات

إن التوزيع المكاني لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة على التقاطعات في طرق جدة وشوارعها كما في الجدول (١٤) والشكل (٤) يحددان أن وقوعها على شارع الأمير محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقا) شهدت حوادث بلغت نسبتها ٣٨,٠٩% من مجموع حوادث التقاطعات، فتقاطع شارع الأمير محمد بن عبد العزيز (التحلية) مع شارع المكرونة والذي يستأثر بأكبر حجم حوادث على الطرقات (٢٠) حادثا أو ما نسبته ٢٣,٨١% . ووقع ١١ حادثا على تقاطع على شارع الميناء مع عبد الله هاشم. أما عدد الحوادث المرورية على تقاطع شارع ولي العهد مع شارع الأمير فهد فقد بلغت ٩ حوادث، يليها تقاطع الأمير محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقا) مع شارع الأمير ماجد بعدد حوادث (٦) حوادث، وتقاطع الأمير محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقا) مع أم القرى بعدد حوادث (٦). إذا فمجموع الحوادث على تقاطع الأمير محمد بن عبد العزيز تبلغ (٣٢) أو ما نسبته ٣٨,١٠% من مجموع حوادث التقاطعات والميادين، أو بمعني آخر ما يقارب نصف الحوادث في التقاطعات .

ووقع في تقاطع إشارة الخياط على طريق مكة المكرمة القديم ٨ حوادث ، وقد ساعدت الحركة المرورية من خلال عبور مرور الشاحنات على زيادة الحوادث فيها. و شهد تقاطع المساعدية مع طريق المدينة المنورة عدد الحوادث ذاتها . وهناك تقاطعات أخرى ترتفع فيها أعداد الحوادث بعدد ٦ حوادث لكل منها وهي تقاطع شارع فلسطين مع شارع الأمير ماجد ، وتقاطع شارع فلسطين مع شارع الأربعين، وتقاطع المسجد على طريق الملك حيث الحركة التجارية والمرورية الكثيفة .

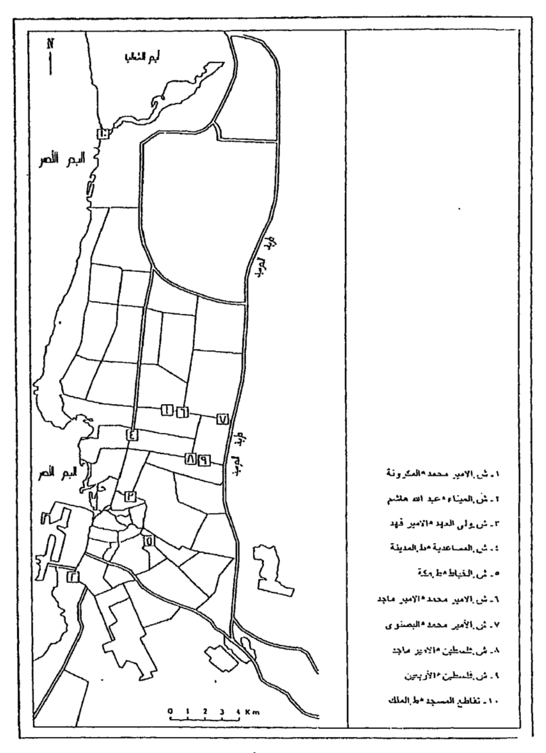
وإذا نظرنا إلى نوعية الحوادث على التقاطعات نجد أن نسبة حوادث التصادم بلغت ٦٦,٦% من مجموع الحوادث لأن حركة المشاة تقل في عددها عن المركبات ، وبنسبة ٢٦,١% لحوادث الدهس، ثم تتوزع الحوادث الأخرى. وبطبيعة الحال فإن وقوع التقاطعات على شوارع تجارية حيث المعارض و المراكز السكنية، والبنوك، والمؤسسات التجارية، والمطاعم على الجانبين، يسهم في زيادة كثافة حجم الحركة السكانية والتجارية وبالتالي الحركة المرورية، كما أن التقاطعات تربط الأحياء السكنية المكتظة على جانبيها.

جدول (١٤) توزيع الحوادث المرورية الجسيمة في تقاطعات مدينة جدة عام ١٤١٧

الرقم	التقاطعات	تصادم	دهس	انقلاب	أخرى	المجموع	%
١	ش .الأمير محمد*المكرونة	١٣	٦		١	٢٠	٢٣,٨١
٢	ش. الميناء * عبد الله هاشم	٣	٦	١	١	١١	١٣,١٠
٣	ش.ولي العهد * الأمير فهد	٧	٢			٩	١٠,٧
٤	ش. المساعدية * ط.المدينة	٦	٢			٨	٩,٥٢
٥	ش. الخياط * ط. مكة	٦		٢		٨	٩,٥٢
٦	ش. الأميرمحمد * الأميرماجد	٦				٦	٧,١٤
٧	ش. الأمير محمد * البصنوي	٥	١			٦	٧,١٤
٨	ش. فلسطين * الأمير ماجد	٤	٢			٦	٧,١٤
٩	ش. فلسطين * الأربعين	٥				٥	٥,٩٥
١٠	تقاطع المسجد * ط. الملك	١	٣	١		٥	٥,٩٥
	المجموع	٥٦	٢٢	٤	٢	٨٤	١٠٠
	%	٦٦,٦	٢٦,١	٤,٦٧	٢,٣٨	١٠٠	

المصدر : من عمل الباحثة وفقا لبيانات شرطة جدة لعام ١٤١٧ .

شكل (٤) توزيع الحوادث المرورية الجسيمة على تقاطعات مدينة جدة



المصدر : زكي فارسي ، خريطة مدينة جدة ، ١٤١٧هـ اعتمادا على بيانات شرطة جدة ١٤١٧هـ

وأوضحت لنا الدراسة التي قام بها قسم تخطيط وهندسة النقل والمرور بأمانة جدة أن مدينة جدة مخدومة بشبكة طرق يبلغ إجمالي أطوالها ٥٦٣,٥ كم. لكن طاقتها الاستيعابية العالية لوصلات شبكة الطرق الرئيسة يتدني فيها مستوى الخدمة عند مداخل العديد من التقاطعات المتمركزة في الطرق الشريانية الرئيسة والثانوية. كما أن طول الفترة الزمنية لدورة إشارات المرور الضوئية عند التقاطعات، وأسلوب توزيع زمن الضوء الأخضر بين مراحل الإشارة المختلفة كشف عن مشكلة التقاطعات التي ترتبط بتنظيم المرور أكثر من ارتباطها بالطاقة الاستيعابية للتخطيط الهندسي للتقاطعات في جدة.

ثالثا : التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في الميادين

شهدت ميادين جدة حوادث مرورية جسيمة بلغ عددها (٩) ميادين كما في الشكل (٥) والجدول (١٥) وبنسبة حوادث ٨,٧٧% من مجموع مواقع الحوادث المرورية الجسيمة. وقد شهد ميدان التاريخ الذي يقع على شارع حراء مع شارع الأمير سلطان وهو أحد الشوارع الطولية الرئيسة في مدينة جدة ١٤ حادثا وبنسبة ٢٠,٥٨% من مجموع حوادث الميادين. يليه في عدد الحوادث ميدان الجواد على شارع الأمير فهد بعدد حوادث ١٣حادثا أو ما نسبته ١٩,١١ % . أي أن ٤٠% من مجموع حوادث الميادين تركزت في هذين الموقعين. ثم تساوت أعداد حوادث ميداني المنجف على شارع الثمانين مع حوادث ميدان القناديل على شارع الأندلس بعدد ٧ حوادث لكل منهما ،كما تساوت أعداد حوادث ميداني الفلك على شارع الأمير فهد والملك عبد العزيز على شارع ولي العهد بعدد ٦ حوادث. ثم ميادين أو دوران النورس على طريق الكورنيش، وميدان النجوم في غليل وميدان المزهرية بعدد ٥حوادث لكل منهما.

جدول (١٥) توزيع حوادث الميادين المرورية الجسيمة في مدينة جدة عام ١٤١٧

الرقم	الميادين	تصادم	دهس	انقلاب	أخرى	مجموع	%
١	التاريخ	٣	٥	٢	٤	١٤	٢٠,٦
٢	الجواد	٢	١٠		١	١٣	١٩,١
٣	المنجف	٣	٣		١	٧	١٠,٣
٤	القناديل	٤	١	٢		٧	١٠,٣
٥	الفلك	١	٥			٦	٨,٨٢
٦	الملك عبد العزيز	٣	١	١	١	٦	٨,٨٢
٧	النورس	١	٣	١		٥	٧,٣٥
٨	النجوم	٢	٢	١		٥	٧,٣٥
٩	المزهرية	١	١	١	٢	٥	٧,٣٥
	المجموع	٢٠	٣١	٨	٩	٦٨	١٠٠
		٢٩,٤	٤٥,٥	١١,٧	١٣,٢	١٠٠%	

المصدر : من عمل الباحثة وفقا لبيانات شرطة جدة لعام ١٤١٧ .

ويغلـب نـوع حوادث الدهس في ميادين مدينة جدة حيث استأثرت بنسبة ٤٥,٥% من مجموع الحوادث، ويعزى ذلك لمحاولة المرور من قبل المشاة ، كما نلاحظ أن معظم الميادين تخلو من الإشارات المرورية ، ويلي ذلك حوادث التصادم بنسبه ٢٩,٢% ثم الحوادث الأخرى .

وقد كشفت لنا دراسة أمانة مدينة جدة عام ١٤١٧ أن كثيرا من الميادين المزودة بإشارات ضوئية في مدينة جدة قد تجاوزت حد التشبع المخطط لها من خلال ازدياد عدد المركبات، ونمو المدينة، وارتفاع عدد السكان، مع أن الهدف من تصميم الميادين هو أن تكون وسيلة فعالة للعمل على انسياب الحركة المرورية بأحجامها المختلفة، دون أي معوقات في التدفق المروري، ولذا فقد أوصت الدراسة بتحويلها إلى تقاطعات تبادلية مع هذا التشبع قد يسهم في ضمان انسيابية الحركة. (أمانة

جدة، ١٤١٧ ، ص ٦) .

ويؤخذ في الاعتبار أن الحوادث المرورية المسجلة عند ميدان النورس والقناديل في النطاق الترفيهي في المدينة مرتفعة، مما يتطلب معه الحفاظ على سلامة مرتادي الأماكن الترفيهية. وعلى كل فإن مقارنة الميادين في مدينة جدة بمجموع حوادثها المرورية والبالغ ٦٨ حادثا بغيرها من المواقع الجسيمة ومنها على سبيل المثال التقاطعات المحكومة بإشارات ضوئية بعدد حوادث ٨٤ حادثا يدلنا بعض الشيء على كفاءة الميادين في تحقيق معدلات سلامة مرورية أعلى.

رابعاً:التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في المراكز الخدمية

تتفاوت الخصائص الهندسية لمراكز الخدمة في مدينة جدة بين مداخل ومخارج (كالمحطات) وعند مداخل التقاطعات (مخابز بدر) أو مهابط الجسور (كمطعم البيك) أو منطقة مشاة، أو الأسواق، أو المجمعات السكنية ذات العدد الكبير من السكان القاطنين بها. وإذا قسمت إلى نطاقات فهي إما مواقع ترفيهية، أو مواقع خدمة على طرق سريعة، أو في وسط مدينة جدة.

وتحتل حوادث المراكز الخدمية المرتبة الثانية ٢١,٧٢% في نسبة الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة عام ١٤١٧ الشكل (٦) والجدول (١٦) وتستقطب المراكز الخدمية العامة والخاصة، سواء أكانت تجارية أو سكنية حوادث الطرقات إليها لوقوعها على مداخل ومخارج الطرق والشوارع الرئيسة في مدينة جدة ، وبما أنها مواقع جاذبة للحركة المرورية فبالتالي ترتفع فيها الحوادث المرورية.

شكل (٥) توزيع الحوادث المرورية الجسيمة في ميادين مدينة جدة

N

0 1 2 3 4 Km

١- ميدان التاريخ
٢- ميدان الجواد
٣- ميدان المصحف
٤- ميدان القناديل
٥- ميدان القلعة
٦- ميدان ساعات بن سلطان
٧- ميدان النورس
٨- ميدان الدوم
٩- ميدان المرمرية

المصدر : زكي فارسي ، خريطة مدينة جدة ، ١٤١٧هـ اعتمادا على بيانات شرطة جدة ١٤١٧هـ

وأود أن أشير هنا إلى أن الموقع قد يستخدم كمعلما رئيسيا للاستدلال عليه من قبل رجال الشرطة أحيانا عند وقوع الحادث المروري وليس لأنة المسبب الرئيس، ولايعني ذلك بطبيعة الحال أن نغفل دورها في كونها مراكز خدمية جاذبة للسكان على الطرقات. فموقع برحة المهرجانات على طريق الكورنيش يشغل المرتبة الأولى في حوادث المراكز الخدمية، وقد بلغت حوادثه ٢٥ حادثا أو ما يعادل خمسة أضعاف متوسط حوادث جدة. وطالما أن جدة مدينة ساحلية سياحية وبها عدد من المواقع الترفيهية التي ترتفع فيها الحوادث المرورية الجسيمة، فإن الأمر يتطلب إضافة خط خدمة مواجه للبحر بمواصفات تنفيذية قياسية وعالية ومثال ذلك برحة المهرجانات لسلامة مرتادي الشاطئ. الذي يحتل المرتبة الثالثة على مستوى حوادث مدينة جدة كونه موقعا ذا حوادث مرورية جسيمة، فهو يقع على الساحة المقابلة لفندق الإنتركونتنتال، ويعزى إرتفاع حوادثه المرورية إلى وجود دبابات الترفيه التي يركبها الأطفال والشباب للهو بها وفق نظام التأجير ويتعرض كثير من راكبيها للانقلاب أثناء التجول بها، وعدد منهم يتعرض للموت أو الإصابة من جراء خطورتها. ولذا فإن توفير عنصر السلامة هو أمر ضروري في الموقع، وقد تنبة المسؤولون إلى درجة خطورته فتم إلغاء الموقع المخصص للعب للحد من حوادثة، فكثير من راكبي الدبابات يخرجون بها عن حدود منطقة اللعب إلى الشوارع حيث المركبات.

ومن الملفت للانتباه أن محطات الوقود الثلاث تشهد ١٥,٣٨% من مجموع حوادث المراكز الخدمية، واستأثرت الأسواق والمطاعم والمخابز والصيدليات بالعدد الأكبر. ويؤكد خطورة هذه المواقع الخدمية عامة ارتفاع حوادث الدهس فيها والتي بلغت ٤٠,٢٣% من مجموع الحوادث. فمطعم البيك على شارع الأمير فهد

-على سبيل المثال- كانت جميع حوادثه من نوع الدهس. أما نسبة حوادث التصادم فبلغت ٢٨,٩٩% ، ثم الانقلاب ٢٥,٤٤% ، فالحوادث الأخرى ٥,٢٣%.

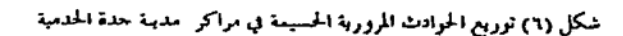
ومن البديهي أن تزداد الحوادث في المراكز الخدمية، لعدد من الأسباب أهمها أن مداخلها على الطرقات تفتقر لأسس السلامة عند إعطاء تصريحاتها لموقعها الخدمي على الطرقات الرئيسة، كما أن افتقار جدة لجسور مشاة يدفع بالمشاة إلى قطع الشوارع للوصول إليها. فمدينة جدة تعاني قصورا تاما في شبكة المشاة بها؛ ناهيك عن قلة عدد المواقف وازدحامها أو انعدامها في المراكز الخدمية، وهو أمر يستدعي الاهتمام، لأهميته آخذين في الاعتبار حجم المتسوقين وعدد السيارات عند كل موقع خدمي، ويمكن عمل جولات تفتيشية للمتخصصين من مهندسي الطرق من قبل أمانة جدة لهذه المواقع التجارية للوقوف على مكمن الخطورة وتحديده .

وإذا طرحنا تساؤلا عما هو التأثير المروري لاستخدام الأرض في المرا كز الخدمية علي طرقات مدينة جدة؟ ومن تقسيمنا لمراكز الخدمات، سواء أكانت عامة أم خاصة، يتضح لنا أن المراكز الخدمية الخاصة تستأثر بالنصيب الأكبر بما مجموعه ٦٨ حادثا، ونلحظ منها تفاوت خصائصها المكانية والتجارية. فهناك المحطات مثل الميزان والرحيلي اللتين تقعان علي خط الحرمين بعدد حوادث (١٤) للأولى و(٧) للثانية. ثم هناك المطاعم والمخابز، ومنها مطعم البيك للوجبات السريعة على شارع الأمير فهد ومخابز بدر على الشارع ذاته، وهذان الموقعان لهما خاصية وقوعهما على مفترق جسر الأمير فهد من الشمال والجنوب.

جدول (١٦) توزيع حوادث المراكز الخدمية المرورية على مدينة جدة عام ١٤١٧

الرقم	المراكز الخدمية	تصادم	دهس	انقلاب	أخرى	المجموع	%
١	برحة المهرجانات	٨	٣	١٣	١	٢٥	١٤,٩٧
٢	محطة الميزان	٤	٢	٨		١٤	٨,٣٨٣
٣	القاعدة البحرية	٤	٢	٧	١	١٤	٨,٣٨٣
٤	مجمع الأمن السكني	٣	٥	١	٢	١١	٦,٥٨٧
٥	مطعم البيك		١١			١١	٥,٣٨٩
٦	مخابز بدر	١	٧	١		٩	٥,٣٨٩
٧	سوق البوادي	١	٧			٨	٤,٧٩
٨	محطة الرحيلي	٤	١	٢		٧	٤,١٩٢
٩	مزرعة رضوى	٢		٤	١	٧	٤,١٩٢
١٠	الإستاد الرياضي	٧				٧	٤,١٩٢
١١	مركز الرحيلي	٦				٦	٣,٥٩٣
١٢	مجمع الحرس السكني		٦			٦	٣,٥٩٣
١٣	صيدلية الجمل	١	٥			٦	٣,٥٩٣
١٤	مركز مرحبا		٤		٢	٦	٣,٥٩٣
١٥	خلف التوجيه التربوي	٢	٤			٦	٣,٥٩٣
١٦	سوق المرجان		٦			٦	٣,٥٩٣
١٧	مثلث النخلة	١	١	٢	١	٥	٢,٩٩٤
١٨	كلية علوم البحار	١	٢	٢		٥	٢,٩٩٤
١٩	بنك القاهرة/ش فهد	٢	٢		١	٥	٢,٩٩٤
٢٠	محطة الجزيرة	٢		٣		٥	٢,٩٩٤
	المجموع	٤٩	٦٨	٤٣	٩	١٦٩	١٠٠
	%	٢٩	٤٠,٢	٢٥,٤	٥,٤	%١٠٠	

المصدر : من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات الشرطة



شكل (٦) توزيع الحوادث المرورية الجسيمة في مراكز مدينة جدة الخدمية

N

شرم أبحر

شرم أبحر

خط الحرمين

خط الحرمين

0 1 2 3 4 Km.

١ - بوابة المهرجانات
٢ - محطة الميزان
٣ - مطعم البيك
٤ - مجمع اللامث السكني
٥ - مخابز بدر
٦ - سوق البوادي
٧ - محطة الرحيلي
٨ - الاستاد الرياضي
٩ - مركز الرحيلي
١٠ - مجمع الحرس الوطني
١١ - صيدلية الجمل
١٢ - مركز مرحبا
١٣ - خلف مركز التوجيه التربوي
١٤ - سوق المرجان
١٥ - مثلث النخلة
١٦ - كلية علوم البحار
١٧ - بنك القاهرة

المصدر / فارسي , زكي خريطة مدينة جدة ١٤١٧هـ

البيانات اعتمادا على ادارة مرور جدة ١٤١٧ هـ

اعتمادا على بيانات شرطة جدة ١٤١٧هـ

ويشهد شارع الأمير فهد موقعا آخر ترتفع فيه الحوادث المرورية بعدد (٨) حوادث وهو سوق البوادي ويقصده السكان للتسوق، وهو سوق مفتوح من جهاته المختلفة، وتقل فيه الأسعار عن مثيلاته، كما هو الحال مع الأسواق الأخرى كالمرجان في حي الصفا، أما طريق المدينة المنورة فبالإضافة إلى الحوادث التي تشهدها الجسور عليه كما ورد سابقا بعدد ١٠٥ حوادث، فإن هناك مزرعة رضوى للدواجن التي تقع على امتداد الطريق نحو الشمال ويرتادها الموزعون للشراء منها. ويماثلها مركز الرحيلي التجاري الذي يقدم خدماته للسكان حيث يشتهر بتقديم وجبات السمك في جلسات على شكل المقاهي للسكان لأنه استراحة على طريق المدينة ورواده.

أما صيدلية الجمل والتي تقع على شارع المكرونة شمال ميدان الهندسة، فقد كان مقررا لها سابقا أن تكون تقاطعا رباعيا (شارع المكرونة مع قصر التاج) ثم أقفل التقاطع والجزيرة الوسطية من قبل لجنة تنسيق النقل والمرور بأمانة جدة، وأبقي على فتحتي رصيف الخدمة، وعلى التعامد القائم بين شارع قصر التاج وخطي الخدمة على شارع المكرونة. وتستلزم هذه التحسينات متابعة الأمانة والتأكد من تنفيذها على الطبيعة واستطلاع آراء السكان المجاورين ومالكي مواقع الخدمة لمدة لا تقل عن ستة أشهر بعد إجراء للوقوف على جدواها والتعرف على مشكلاتها. (عبد الحي ، ١٤٢٠). أما موقع محطة الرحيلى فإن الأمر يتطلب تنفيذ جزر توجيهية وصبات نيوجيرسي للحد من حوادث الانقلاب المرتفعة مع إنارتها بشكل واضح وتحديد للعلامات ودهنها بلون فسفوري. ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن المحطات لابد أن تنظم بحدود آمنة تقر ب ٥٠٠متر كحد أدنى وتزداد حسب سرعة المركبات بالطرق المتاخمة.

خامسا : التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في الأحياء

تشكل الحوادث المرورية الجسيمة في أحياء مدينة جدة نسبة ١٧,٨٥% من مجموع الحوادث المرورية الجدول (١٧) والشكل (٧). ورغم أن البيانات الصادرة من محاضر تحقيقات الشرطة عن موقع الحادث أو حتى معلم بارز له للاستدلال عليه، إلا أن ارتفاع النسبة أوجبت الاعتماد على نسبة مجموع الحي لنتبين حجم الحوادث ونوعها. وقد أوجب ارتفاع حوادث الدهس أهمية التعرف علي هذه الأحياء (٨). فنسبة ٧٦,٥ % من مجموع الحوادث فيها تعد مؤشرا خطيرا يتطلب دراسته وإيجاد الحلول له. ويكثر الدهس في الأحياء، نظرا لعدم وقوف السيارات في تقاطعات الأحياء، في حين يكون هناك مشاة أو أطفال يلعبون في الشوارع لعدم وجود ساحات للعب ، وتساعد الشوارع الملتوية، وغير المستقيمة وغير المخططة في حدة المشكلة، وبخاصة الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة التي ترتفع فيها الحوادث (زعزوع ، ١٤١٧).

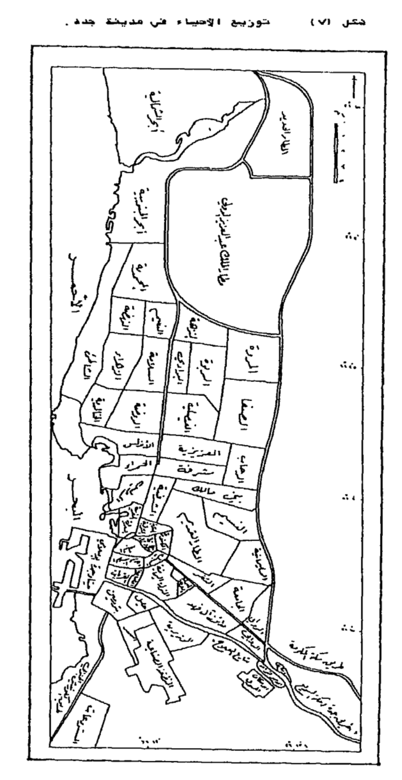
ومن الطبيعي أن الأحياء المكتظة بالسكان كأحياء جنوب جدة تستأثر بالنسبة الأكبر، حيث الإيجارات الرخيصة بأحياء الشمال ، وقد أدى النمو العشوائي وعدم التخطيط لهذه الأحياء إلى تفاقم المشكلة، وقد احتل كل من حي كيلو ١٤، وحي قويزة، وحي المتنزهات، وحي الروابي المراتب الأولى في الحوادث بنسبة ٣٧,٨٥ % من مجموع حوادث الأحياء. يليها أحياء وسط جدة مثل العزيزية ومشرفة بعدد حوادث ١٥ و ٧ على الترتيب. ويعاني حي الجامعة حيث يقع شارع السيرة العطرة اختناقات مرورية، ولعدم تقيد السائقين بوسائل السلامة المرورية، ولعدم التشدد في المراقبة من قبل رجال المرور، ولوقوف السيارات الخاطئ على جانبي الطريق عند الشراء من المحلات التجارية.

جدول (١٧) توزيع الحوادث المرورية الجسيمة في أحياء مدينة جدة عام ١٤١٧

الرقم	الأحياء	تصادم	دهس	إنقلاب	أخرى	المجموع	%
١	حي كيلو ١٤	٢	١١	٣	٣	١٩	١٣,١
٢	العزيزية	١	١٤			١٥	١٠,٣
٣	قويزة	٢	١٠			١٢	٨,٢٨
٤	المتنزهات		٩	١		١٠	٦,٩
٥	الروابي		٩			٩	٦,٢١
٦	مشرفة	١	٦			٧	٤,٨٣
٧	الرويس	٢	٤	١		٧	٤,٨٣
٨	أبحر	١	١	٤	١	٧	٤,٨٣
٩	بني مالك	٣	٣		١	٧	٤,٨٣
١٠	الرحاب	٢	٥			٧	٤,٨٣
١١	الصفا	١	٦			٧	٤,٨٣
١٢	البوادي		٧			٧	٤,٨٣
١٣	غليل		٦			٦	٤,١٤
١٤	الهنداوية	١	٤			٥	٣,٤٥
١٥	الجامعة	١	٤			٥	٣,٤٥
١٦	الكندرة		٥			٥	٣,٤٥
	المجموع	١٧	١٠٤	٩	٥	١٣٥	٩٣,١
	%	١٣,١	٧٦,٥	٦,٢١	٤,١٤	١٠٠%	

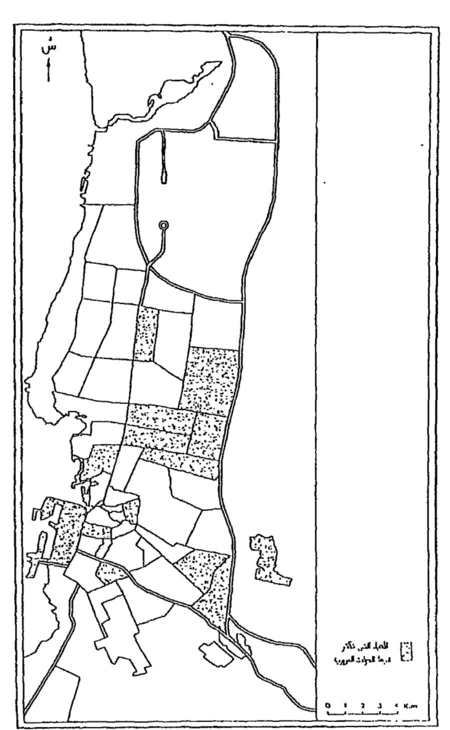
المصدر : من عمل الباحثة استنادا على بيانات الشرطة لعام ١٤١٧

شكل (٧) توزيع الأحياء في مدينة جدة.



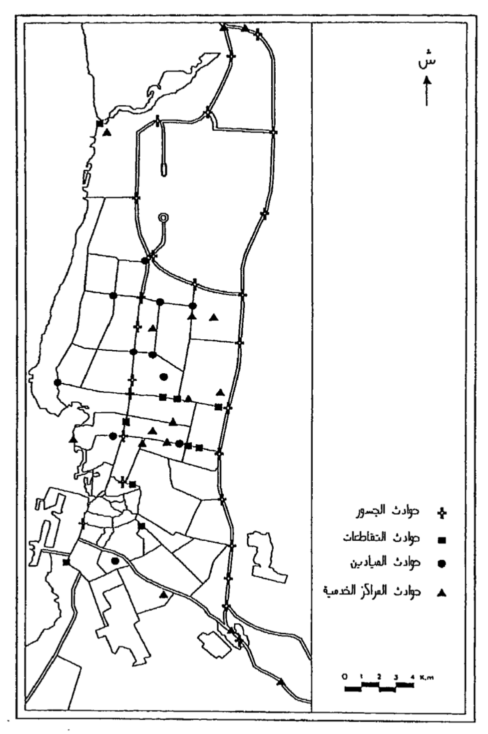
المصدر : زكي فارسي ، خريطة مدينة جدة ، ١٤١٧هـ

شكل (٨) توزيع الحوادث المرورية الجسيمة في الأحياء التي تكثر فيها الحوادث المرورية في مدينة جدة



المصدر : زكي فارسي ، خريطة مدينة جدة ، ١٤١٧هـ اعتمادا على بيانات شرطة جدة ١٤١٧هـ

شكل (٩) توزيع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة



المصدر : زكي فارسي ، خريطة مدينة جدة ، ١٤١٧هـ اعتمادا على بيانات شرطة جدة ١٤١٧هـ

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى توزيع مواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة، لإلقاء الضوء على المناطق التي ترتفع فيها الحوادث المرورية عن متوسط الحـــوادث اليومـــي الـــبالغ (٥,٤) حـــوادث علي طرقات مدينة جدة وشوارعها وأحـــيائها. كمـــا هوموضحا في (الشكل ٩) للحد من مشكلة يعاني منها السكان، وللفـــت انتـــباه المسئولين لخطورة هذه المواقع التي تتطلب الوقوف عليها لحماية أرواح قاطني جدة. وقد استنتجت الدراسة عددا من النتائج أهمها:

- أظهرت الدراسة أن (٧٩) موقعا في المدينة، يقع فيها ما نسبته (٤٠%) من إجمالـــي الحـــوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة، أو ما مجموعه ٧٦٥ حادث، وتتجم خطورة هذه المواقع من تجاوزها لمتوسط الحوادث اليومي.
- استأثرت الجسور بما نسبته (٤١,١٦%) من الحوادث المرورية الجسيمة في مديـــنة جدة، تليها المراكز الخدمية الواقعة على الشوارع والطرقات بنسبة (٢١,٨٠%) ، فالأحـــياء السكنية بنسبة ١٧,٤١% ، ثم الميادين والتقاطعات بنسبة ٨,٧٧% و١٠,٨٣% على التوالي.
- تبيـــن أن هـــناك تنوعا في مواقع الخطر تبعا لتفاوت نوعية الموقع. فجسر الخـــير تـــبلغ حوادثـــه المرورية (٤٥)، وبرحة المهرجانات (٢٥)، وجسر الصالة الملكية (٢٤)، وجسر ولي العهد (٢٠)، وتقاطع شارع الأمير محمد بـــن عبد العزيز (التحلية سابقا) مع المكرونة (١٩)، وموقع محطة الميزان علي خط الحرمين (١٤). هذه المواقع الستة فقط يقع فيها ما نسبته ١٨,٩٦ % من إجمالي مواقع الحوادث الجسيمة في مدينة جدة.
- أبرزت الدراسة أهمية تقييم التأثير للحركة المرورية على استخدام الأرض،

فهناك ارتفاع في معدلات الحوادث المرورية الجسيمة في المراكز الخدمية مثل المحطات، والأسواق، والمطاعم، والمخابز، والمركز التجارية والسكنية.

- أسهم ضعف الآلية الفعالة المتبعة عند رسم السياسات المرورية وتطبيقها، ومثال ذلك عدم التشدد في تطبيق نظام الجزاءات والعقوبات المفروضة على السائقين في ارتفاع عدد الحوادث المرورية.

التوصيات :

- إنشاء قاعدة معلومات وطنية شاملة للإحصاءات عن الحوادث المرورية على مستوى المدن والمحافظات لتقليل الجهد والوقت الضائع في جمع بيانات يدوية، وحتى يتسنى المقارنة بين السنوات لفائدة الأبحاث العلمية.
- يستوجب على جهات الاختصاص التعرف على الموقع الذي يتجاوز عدد حوادثه حد المتوسط العام للحوادث (٥,٤) حوادث في المدينة للوقوف على تلك المواقع للكشف عن أسباب ارتفاع حوادثها، ولتطوير وتحسين هذه المواقع ذات الحوادث المرورية الجسيمة على الطرقات بعد أن حددت الدراسة مواقعها وتوزعها مكانيا. فالخطوة المكملة تستوجب من المختصين في هندسة النقل والمرور والسلامة المرورية تحديد مشكلات هذه المواقع، وتحليل أبعاد الخطورة فيها.
- تبين من نتائج الدراسة أن هناك عددا كبيرا من المواقع في مدينة جدة قد تجاوزت معدل الخطر في هذه المواقع الجسيمة في حوادثها المرورية، وإن الخروج بتوصيات قابلة للتطبيق لدى الجهات التنفيذية للحد من الحوادث المرورية، يساعد في رفع مستوى السلامة المرورية، ومن ثم رسم

استراتيجية وطنية لمشكلة الحوادث المتفاقمة في طرقات ومدن الوطن السعودي.

- إن تكرار مثل هذه الدراسات عن مواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة كل عام أو كل ثلاثة أعوام، يسهم في الكشف عن أوجه التباين بين حين وآخر. فهذه الأماكن تمثل مواقع مهلكة أو مميتة وبمثابة المصيدة للسائقين ومستخدمي الطرق.
- على الأفراد ومستخدمي الطرق من سائقين ومشاة أن يعوا دورهم في مواجهة مشكلات المجتمع فيما يختص بالحوادث المرورية التي تتطلب البعد الإنساني والوطني لتحقيق الأمن المروري في المدينة.
- الحاجة الملحة إلى دراسة المداخل والمخارج على امتداد الطرق والجسور، وإلى المراكز الخدمية، مثل المقاهي والمطاعم ومراكز التسوق والمحطات بحيث تقابل متطلبات السلامة المرورية لمرتاديها ومستخدمي الطريق الاستعانة بكاميرات مرورية ثابتة على مداخل ومخارج الجسور والتقاطعات والميادين، ومراقبة الحركة المرورية. والاهتمام بدراسة مواقف السيارات ومساحاتها للمراكز الخدمية العامة والخاصة على الطرقات والشوارع.
- ضرورة الاهتمام بإجراء دراسات عن التأثير المروري لمواقع المشاريع العمرانية الجديدة وإلزام مالكي المراكز الخدمية العامة والخاصة من قبل أمانات المدن بتنفيذها عند إنشائها والتصريح بها.
- دراسة عناصر الطاقة الاستيعابية، والسرعة، والتعارضات المرورية، والتأخير للتقاطعات والميادين والجسور بمختلف أنواعها في مدينة جدة.

- لابد أن يراعى عند وضع برامج السلامة المرورية أن تشتمل على مختلف عناصر الحركة المرورية ومتابعة تنفيذها وتقويمها بين فترة زمنية وأخرى .

المراجع العربية

- منشورات أمانة مدينة جدة ، (١٤١٧هـ) وكالة التعمير والمشاريع ، التخطيط العمراني، تقرير عن المشاكل المرورية ومشروع دراسة تحسين الحركة المرورية بمدينة جدة ، ص ١٣.
- زعزوع ، ليلى صالح ، (١٤١٧هـ) رحلة المرأة اليومية للعمل في جدة ، دراسة جغرافية على النساء العاملات في القطاع التعليمي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى قسم الجغرافية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .
- زعزوع ، ليلى صالح، (١٤١٩هـ) الحوادث اليومية على جسور طرقات مدينة جدة دراسة تطبيقية في جغرافية الحوادث المرورية ، مقدم إلى الندوة السادسة لأقسام الجغرافية المنعقدة في جامعة الملك عبد العزيز في ١٥-١٤١٩/١١/١٧.
- الزهراني، عبد الرحيم حمود ، جمجوم، محمد عمر، البار، حامد عمر، (١٤٠٩هـ) " تحليل الحوادث المرورية في مدينة جدة " ، التقرير الختامي، مجلس البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة .
- شرطة جدة ، قسم التحقيقات المرورية ، بيانات الحوادث المرورية لعام ١٤١٧هـ.
- الصالح ، ناصر عبد الله عثمان،(١٤١٦)(حوادث المرور بمدينة مكة المكرمة عام ١٤١٣ دراسة في خصوصية الموقع ، رسائل جغرافية (١٨١) ، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت.
- الصالح ، ناصر عبد الله عثمان ، (١٤٠٨هـ) حوادث المرور بمدينة مكة المكرمة: العلاقات والاتجاهات الزمانية، مكة المكرمة: معهد ا لبحوث العلمية، جامعة أم القرى.
- الصقر، عبد الله بن نجر (١٤١٨هـ) مشكلة حوادث المرور في المملكة العربية السعودية من واقع الإحصاءات الرسمية، سجل المؤتمر الوطني الأول للسلامة المرورية

المنعقد في الرياض بين شعبان ١٤١٨ : ٢٠-٢٣.

- العجمـــي، علي عبد العالي ، (١٤١٨هــ) برنامج السلامة المرورية لحوادث الطرق ، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني للسلامة المرورية ، ٢٠-٢٣- ١٤١٨ ، الرياض .
- محمدين ، محمد محمود ، (١٤٠٧هــ) حوادث المرور بمدينة الرياض، بحث مقدم إلى نـــدوة المـــدن الســـعودية وانتشارها وتركيبها الداخلي المنعقدة من ٧ إلى٩ جماد الثاني ١٤٠٣ ، بجامعة الملك سعود ، ص ٣٣٥-٣٧٧.
- وزارة الداخلية ،(١٤١٧هــ)، الأمن العام ، شرطة جدة ، التحقيقات المرورية، بيانات عـــن الحوادث المرورية لمدينة جدة. وزارة المواصلات،(١٤٠٦ هــ) ، جسر الميناء ومشاريع وزارة المواصلات في جدة .
- وزارة المواصـــلات ،(١٤٠٧هــ)، وكالة الوزارة لشئون النقل، معجم مصطلحات النقل البري – عربي – إنجليزي.
- وزارة المواصـــلات، (١٤١٨هــ) الإدارة العامة للطرق والنقل بمنطقة مكة المكرمة، تقرير غير منشور، عن التقاطعات العلوية على طرق مدينة جدة.
- وزارة المواصـــلات، (١٤١٩هــ) الإدارة العامة للطرق والنقل بمنطقة مكة المكرمة، تقرير غير منشور، عن الجسور الواقعة على طرق جدة التابعة لعقد الصيانة (٣٠٦)

المراجع الأجنبية :

- Cosul, p. c, (1989), Generalized Poisson Distributions , Properties and Applications, Marcel Decker, NY
- Dalyil, E & Bourke, G.J, & McGwray,j (1991), Interpretation & Uses of medical statistics, Blackwell.
- Jegede, F, j, (1988), Spatio - temporal analysis of road traffic accidents in Oyo State, Niagara, Accident Analysis and prevention, vol. 20, No.3 pp. 227-243, 1988.
- Hammond, h & McCullagh, p,(1980), quantitative techniques in geography , clarendon press, oxford.
- Mollering, H (1974) the journey to death: A spatial Analysis of fatal traffic crashes in Michigan 1969, dept-Geography, and university of Michigan.

- Shaw,g & wheeler,d, (1985) statistical techniques in geographical analysis , john Wiley & sons.
- Whitelegg, J, (1987), A Geography of road traffic Accidents, Institute of British Geographical Transaction, vol. 12, p161-176

أثر تطبيق إدارة الوقت على إنجاز المعاملات الإدارية

دراسة ميدانية في إدارتي المرور والشرطة بالأحساء

إعداد

الدكتور/ صالح بن عبد الله بن صالح الملحم

أستاذ التسويق المساعد – قسم الإدارة

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الأحساء – المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور إدارة الوقت وأثره الفعَّال على المعاملات الإدارية ومدى تطبيقه في الدوائر الحكومية، وذلك بناء على معاملة اختيرت بعناية يشترط أن تنجز وتستكمل في أكثر من دائرة حكومية واحدة. وهي معاملة الحصول على لوحة سيارة خصوصي بديلة للوحة المفقودة. هذه المعاملة يتم إنجازها واستكمالها في إدارتي المرور والشرطة. ولتحقيق هدف البحث استخدم الباحث طريقة دراسة الحالة. وللحصول على البيانات اللازمة لإتمام هذا الدراسة فقد قام الباحث بتدوين كافة الخطوات والإجراءات المتعلقة بهذه المعاملة والتي دونها الباحث خطوة بخطوة في إدارتي المرور والشرطة بمحافظة الأحساء. إضافة إلى البيانات التي جمعها الباحث من المقابلات الشخصية التي أجراها مع بعض المسؤولين في كلتا الإدارتين. ولقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أثبتت أن مفهوم إدارة الوقت ومبادئه وتطبيقاته ضعيف جدا في الخطوات و الإجراءات الإدارية في المعاملات الحكومية. كما استنتج الباحث مجموعة من مضيعات الوقت. وأخيرا انتهى البحث إلى أهمية مواصلة البحوث في هذا المجال، ثم قدم الباحث مجموعة من التوصيات على مستوى القطاعات الحكومية بصفة عامة و إدارتي المرور والشرطة بصفة خاصة.

أولا: مقدمة الدراسة ومنهجيتها

يمثل الوقت أحد الموارد الهامة والثمينة لأي إنسان، سواء في عمله أو في حياته الخاصة، سواء كان موظفاً في منشأة كدائرة حكومية، أو مراجعاً لهذه الدائرة. لأن الوقت كما قيل إذا مضى منه شيء لا يعود أبداً، وإن لم يُحسن الفرد استغلاله بفاعلية فإنه يفقد كثيرا يصعب تعويضه. وبهذا المفهوم ظهر التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية. لأن معظم العاملين في الدول المتقدمة، سواء كانوا في المؤسسات العامة أو الخاصة، هم أكثر تفهما وتطبيقاً للوقت. فهم حريصون على استخدامه ويعرفون كيف يستثمرونه في حياتهم العادية والمهنية[١].

وسوف تسلط هذه الدراسة الضوء على مكانة الوقت وأهميته في طبيعة الأعمال الإدارية لبعض الموظفين الحكوميين، وهل وضعت الخطوات والإجراءات في تعاملاتهم مع المراجعين بعد دراسة علمية تضمن اليسر والسهولة للمراجع أم

هو التعقيد والتطويل في المعاملة. وقد اختار الباحث بعض الأعمال الإدارية في بعض الدوائر الحكومية، نظراً لأن كافة الدوائر الحكومية وضعت لخدمة المواطن والمقيم في هذه الأرض المباركة، ومن ثم فإن أي تطوير أو تعديل في هذه الإجراءات والمعاملات يصب في هذا الهدف النبيل. لذا اختار الباحث بعض الأعمال الإدارية في إدارتين هامتين لا يستغني مواطن أو مقيم عن مراجعتهما. وهي دراسة ميدانية لبعض الإجراءات الإدارية في إدارة المرور والشرطة، والمتعلقة بدراسة خطوات وإجراءات معاملة الحصول على بدل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية.

١-١: مشكلة البحث

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الوقت الضائع وغير المستثمر بين ثنايا العمليات الإدارية يُعد مشكلة حقيقية تحتاج إلى بحوث ودراسات مستفيضة ، سعياً لتلافي أو تقليل هذه الأوقات الضائعة ، وضمانا لزيادة الإنتاجية الإدارية بين الموظفين. فالإجراءات و الخطوات الإدارية التي تُمارس وتُتبع داخل معظم الدوائر الحكومية لإتمام معاملات المراجعين تُكلف جهداً، وتستغرق وقتاً على هذه الدائرة ومراجعيها، سواء في عدد مراحلها أو خطواتها أو الفترة الزمنية الطويلة لكل خطوة داخل هذه الإجراءات. ولذلك ينبغي العمل بكل السبل والوسائل من أجل تقليص هذا الجهد، واختصار هذا الوقت للحد الأدنى.

١-٢: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

١. إن الوقت مورد محدود لا يمكن تعويضه. والإداريون يرون أن أغلب مشكلات انخفاض إنتاجية الموظفين تنشأ نتيجة عدم استغلال الوقت بفاعلية. لذا تكمن أهمية هذه الدراسة في اختيار إحدى المعاملات الإدارية الحساسة لمعرفة مدى تطبيق مفهوم إدارة الوقت، وأثره الفعال على هذه المعاملة وهي (الحصول على بدل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية)، والتي تتم بين إدارتي المرور والشرطة، والتي قد يتعرض لها معظم أفراد المجتمع، ويستفيد منها في معرفة خطوات وإجراءات هذه المعاملة بالصورة المثلى وفق تطبيق مفهوم إدارة الوقت.

٢. إن الدراسات السابقة اهتمت بالوقت ودوره في العمل الإداري، والوسائل المثلى لاستخدامه و استثماره، ومعرفة مضيعاته. إلا أن جل هذه الدراسات ركزت على دراسة الوقت من ناحية الموظفين وإنتاجهم الإداري، بينما أهملت جانب المراجعين وأوقاتهم داخل العملية الإدارية. لذا اهتمت هذه الدراسة بهذا الجانب إيمانا من الباحث بأن المراجع هو المحور الرئيس لأي عمل إداري. ولولا تدفق المراجعين على المؤسسات الحكومية لقضاء مصالحهم وإنهاء معاملاتهم لما أنشئت هذه الدوائر الحكومية. وعليه فإن هذه الدراسة ركزت على خطوات وإجراءات إدارية تهم المراجع، وتقلل من عنائه في ضوء مفهوم إدارة الوقت.

٣. إن هذه الدراسة نافعة للمراجعين وموظفي الإدارة على حد سواء، لأن اختصار الإجراءات، وتقليل الخطوات على المراجعين في ضوء مفهوم إدارة الوقت هو في حد ذاته مفيد ونافع للإدارة وموظفيها في تقليل العبء والجهد عليهم، وتمكينهم في استيعاب أكبر عدد من المراجعين في أقل وقت ممكن.

٤. إن أغلب الدراسات الميدانية السابقة التي أجريت في المملكة العربية السعودية انحصرت في مدينتي الرياض وجدة. ومع أن هاتين المدينتين جديرتان بالدراسة في كافة المجالات، إلا أن بعض المناطق الأخرى من المملكة، وبعض المحافظات الكبيرة فيها تفتقر إلى مثل هذه الدراسات. لذا اختار الباحث محافظة الأحساء، التي تُعد من أكبر محافظات المملكة إدارياً واجتماعياً واقتصادياً وجغرافياً(٢)، وبهذا تسهل عملية تعميم النتائج على باقي محافظات المملكة.

١–٣: أهداف الدراسة

إن الأهداف الرئيسة للدراسة تتبلور في محورين: أولهما محاولة صياغة الخطوات والمراحل التي تمر بها معاملة الحصول على لوحة سيارة خصوصي بديلة للوحة المفقودة صياغة تضمن استثمار هذا الوقت بشكل فعّال، ومحاولة معرفة الوقت الضائع، ثم التوصل إلى الوسائل للتقليل منه أو استغلاله بدلا من هدره دون أي فائدة أو إنتاج. وثانيهما معرفة ما إذا كانت بعض الخطوات والإجراءات الحكومية تتم وفق مفهوم إدارة الوقت بناء على معاملة الحصول على لوحة سيارة خصوصي بديلة للوحة المفقودة في إدارتي المرور والشرطة بالأحساء.

١–٤: تساؤلات الدراسة

لتحقيق الأهداف السابقة تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى يراعى عنصر الوقت من قبل الأجهزة الحكومية والعاملين فيها؟

- هل الخطوات والإجراءات المتبعة في معاملة الحصول على لوحة مفقودة للسيارات الخصوصية مقبولة ومرضية لدى المراجع والموظف على حد سواء، وهل يمكن اختصارها لكسب الوقت الذي تستغرقه؟.
- ما مدى فاعلية الموظف الحكومي في استخدامه واستثماره لوقت عمله؟.
- ما هي مسببات وعوامل تضييع الأوقات لدى الموظف الحكومي ؟.
- ما هي الوسائل والأدوات المقترحة لتقليل نسبة الأوقات الضائعة لدى الموظف الحكومي بوجه عام، ولدى العاملين في إدارتي المرور والشرطة بالأحساء بوجه خاص؟.

١-٥: منهجية البحث:

تم الاعتماد في عرض موضوع الدراسة للوصول إلى الأهداف المرجوة منها على منهجين هما:

أولهما الدراسة النظرية التي تم بموجبها جمع ما أتيح من المصادر للبيانات الثانوية عن طريق المراجع العلمية والدوريات المتخصصة المتعلقة بموضوع البحث، التي تسُاهم في توفير الإجابات اللازمة، وتحقيق الأهداف المحددة له.

وثانيها تطبيق أسلوب المنهج الوصفي التحليلي. فقد تم استخدام طريقة دراسة الحالة Case Study Method التي تعتمد على دراسة أحد الإجراءات أو المعاملات الإدارية التي تُمارس داخل إحدى الدوائر الحكومية للحصول على معرفة مدى تطبيق مفهوم إدارة الوقت، وأثره الفعال على هذه الخطوات والإجراءات الإدارية. وقد تم تطبيق هذه الدراسة على معاملة واحدة تتم بين إدارتي المرور والشرطة لمعرفة خطوات وإجراءات هذه المعاملة، ومدى تطبيق مفهوم إدارة

الوقت فيها، وهذه المعاملة هي (الحصول على بديل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية).

١-٦: محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة فيما يلي:

١-٦-١: مع أن هدف الدراسة ينصب على معرفة ما إذا كانت مجمل الخطوات و الإجراءات الإدارية في معاملات الدوائر الحكومية تتم وفق مفهوم إدارة الوقت، إلا أن هذه الدراسة اقتصرت على إدارتين من الدوائر الحكومية المهمة للمواطن والمقيم على حد سواء، وهما إدارتا المرور والشرطة.

١-٦-٢: لم تشمل الدراسة كافة المعاملات الإدارية داخل أروقة إدارتي المرور والشرطة ، لصعوبة ذلك على الباحث ، وصعوبة جمعها في بحث واحد ، وإنما اقتصرت على معاملة واحدة هي الحصول على بديل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية.

١-٦-٣: نظرا لضيق الوقت والجهد وكافة المتطلبات المادية على الباحث، اقتصرت الدراسة على محافظة واحدة من محافظات المملكة، هي محافظة الأحساء، وذلك لأن الباحث من أهل هذه المحافظة وطبيعة احتكاكه المستمر بالدوائر الحكومية فيها يُمكنه من جمع البيانات الميدانية أكثر من أي محافظة أخرى.

١-٦-٤: اقتصرت الدراسة على التعرف على وجهة نظر المسؤولين فقط في إدارتي المرور والشرطة عن طريق المقابلة الشخصية، وبالتالي لم تتح

الفرصة للتعرف على وجهة نظر الأطراف الأخرى، كالموظفين والمراجعين لهذه المعاملة داخل إدارتي المرور والشرطة.

١-٧: خطة الدراسة

تضمنت خطة البحث لهذه الدراسة ما يلي:

أولا: مقدمة الدراسة والتي شملت عرض الموضوع، و خطة البحث فيها، ثم تحديد المشكلة، وتوضيح أهمية الدراسة، وأهدافها، وكذلك منهجية الدراسة وتنظيمها.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة ويشمل توضيح مفهوم إدارة الوقت، وأهميته، وخصائصه، ثم عرض ملخص للدراسات السابقة في مجال إدارة الوقت.

ثالثا: الدراسة الميدانية. شملت سرد كافة الخطوات والإجراءات المتعلقة بمعاملة (الحصول على بدل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية) والتي دونها الباحث خطوة بخطوة في إدارتي المرور والشرطة بمحافظة الأحساء. إضافة إلى البيانات التي جمعها الباحث من المقابلات الشخصية التي أجراها مع بعض المسؤولين في هاتين الإدارتين.

رابعا: مناقشة ودراسة كافة البيانات الميدانية والنظرية ، وتحليلها علمياً للوصول إلى النتائج والتوصيات.

خامسا: النتائج. وتشمل عرض أهم العناصر التي استنتجت من تحليل البيانات لمعرفة هل أثرت على استنزاف الوقت وتطويل المعاملات؟

سادسا: التوصيات. وتضمنت تقديم بعض التوصيات المتعلقة بهذه الدراسة، والتي تُساعد المسؤولين في تقليل هدر الوقت والمال والجهد للمراجع والموظف على حد سواء.

ثانيا: الإطار النظري والدراسات السابقة في مجال إدارة الوقت

٢-١: مفهوم إدارة الوقت:

الوقت كما يراه بعض العلماء والمفكرين هو الحياة[3]؛ باعتبار أن حياة الإنسان ما هي إلا وقت يقضيه من ميلاده إلى وفاته. بينما يرى آخرون أن الوقت هو وعاء العمل[٤]؛ باعتباره الفترة التي تستغرق في أداء عمل ما في فترة الدوام الرسمي للعمل. فكلا المفهومين جائز ومقبول. لأن أصحاب الرأي الأول نظروا إليه من زاوية العموم فاعتبروه شاملا لعمر الإنسان كله. بينما أصحاب الرأي الثاني خصصوه في ساعات العمل فقط، لأنهم رأوه من منظور إداري وإنتاجي بحت. لذا فإن الاعتماد على كلا المفهومين في تحديد الوقت يُعد أشمل وأصوب [٥].

ولقد ارتبط مفهوم الوقت بشكل كبير بالعمل الإداري خلال العقد الثالث من القرن الماضي، وذلك بسبب وجود عملية مستمرة من الدراسات والأبحاث التي يقوم بها الإداريون بهدف تحقيق فعالية مرتفعة في استثمار الوقت المتاح للوصول إلى الأهداف المنشودة. وكذلك لأن الإدارة هي عمل ووقت أو حركة وزمن، فما من عمل يؤدى إلا كان الزمن بجانبه، وما من حركة تؤدى إلا ضمن وقت محدد[٦].

فإذا كان الوقت وعاء العمل أو الحياة كلها، فماذا نعني بإدارة الوقت؟ إن مفهوم إدارة الوقت ليس له تعريفاً موحداً لدى جميع الباحثين والمفكرين، بسبب طبيعة الوظائف والدوافع والاحتياجات والثقافات المختلفة بين عشرات الباحثين والدارسين عن الوقت وإدارته. ومن هذا المنطلق، تُعدّ إدارة الوقت من أكثر

المصطلحات صعوبة عند محاولة تحديده. لذا يُمكن أن نذكر بعض المفاهيم لأهم المفكرين في هذا المجال.

يرى جريسمان أن "إدارة الوقت تتضمن تلك الطرق والوسائل التي تُعين المرء على الاستفادة القصوى من وقته في تحقيق أهدافه، وخلق التوازن في حياته ما بين الواجبات والرغبات والأهداف"(٧). كما عرفّها هلمر Helmer بأنّها "تحديد ووضع أولويات لأهدافنا، بحيث يمكننا تخصيص وقت أكبر للمهام الهامة، ووقت أقل للمهام التافهة"(٨). بينما لخص دراكر Drucker إدارة الوقت بقوله: " إن إدارة الوقت تعني إدارة الذات، لأنّ من لا يستطيع إدارة ذاته لا يستطيع إدارة وقت الآخرين"(٩).

وعرف بعض المفكرين العرب إدارة الوقت بتعاريف متعددة حسب الثقافة والبيئة، وكذلك الزمن الذي عاشوا فيه. فنرى مثلا أن من أوائل من حدد مفهوم إدارة الوقت من العرب والمسلمين هو ابن قّيم الجوزية –رحمه الله– من منظور الحكمة التي عرّفها بقوله: "هي فعل ما ينبغي، على الوجه الذي ينبغي، في الوقت الذي ينبغي(١٠)". وفي العصر الحديث اعتبر هلال إدارة الوقت "توجيه القدرات الشخصية للأفراد ، وإعادة صياغتها لإنجاز العمل المطلوب ، في ضوء القواعد والنظم المعمول بها(١١)".

أما سهيل سلامة فقد عرف إدارة الوقت بأنها "استثمار الوقت بشكل فعَّال لتحقيق الأهداف المحددة في الفترة الزمنية المعيّنة لذلك"(١٢). في حين يعرفها الجريسي بمفهوم أوسع، فيرى إدارة الوقت بأنها "الاستخدام الأفضل للوقت، وللإمكانيات المتاحة بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف. ولن يكون ذلك إلا

من خلال الالتزام، والتحليل، والتخطيط، والمتابعة، للاستفادة من الوقت بشكل أفضل في المستقبل"[١٣].

أما الخزامي فقد اختصر مفهوم إدارة الوقت في كلمتين بأن إدارة الوقت هي إدارة الحياة[١٤]. أما ملائكة فعرّف إدارة الوقت تعريفاً حاول فيه الجمع بين الرؤية الدينية والرؤية الدنوية معاً، فيقول إن إدارة الوقت: "هي تخطيط استخدام الوقت وأسلوب استغلاله بفاعلية، لجعل حياتنا منتجة وذات منفعة أخروية ودنيوية لنا ولمن أمكن من حولنا وبالذات من هم تحت رعايتنا"[١٥].

في ضوء ما تقدم، ومن خلال التعاريف والمفاهيم السابقة من الباحثين والمعنيين بالفكر الإداري، نلاحظ أن مفهوم إدارة الوقت يجب أن يضم العناصر التالية: الأهداف، الأدوات، الأفراد والزمن المحدد، لأن الإدارة تقوم على تحقيق أهداف في ضوء إمكاناتها المحدودة من وقت ، وأفراد ، وأدوات مادية وذهنية. فالوقت هو الوعاء لكل عمل إداري لأنه ما من عمل يؤدى إلا كان الزمن شريكه. وإذا كنا نسلّم بأنّ كلّ مدير يواجه مشكلات في إدارة الوقت تختلف في درجة حدتها واحتياجها من إدارة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، فإننا يُمكن أن نعرف إدارة الوقت بأنها النشاط الإنساني الجماعي المدروس الساعي إلى تحقيق أغلب الأهداف وأهمها بأعلى كفاءة وأقل وقت ممكن.

٢-٢: خصائص الوقت

أدركنا فيما مضى أن الأفكار والآراء بين الباحثين والمفكرين قد تنوعت وتعددت حول تعريف إدارة الوقت، بينما تقاربت في تحديدها لمفهوم الوقت. ونظرا

لهذا التقارب، فإن الباحثين أجمعوا على مجموعة من الخصائص للوقت يمكن إجمالها في الآتي:

٢-٢-١: أن الوقت سلعة حرة لا تُباع ولا تُشترى لأنك تحصل على نفس الكمية التي يحصل عليها الآخرون(١٦). إن الوقت يمر بسرعة محددة وثابتة، فكل ثانية تُشبه الأخرى، لأنه يتحرك بموجب نظام مُعين محكم، لا يُمكن إيقافه، أو تغييره، أو زيادته أو إعادة تنظيمه(١٧). إنه مورد محدد يملكه الجميع بالتساوي، فمع أن الناس لم يولدوا بقدرات أو فرص متساوية فإنهم يملكون الساعات نفسها كلّ يوم، وهكذا فإن جميع الناس متساوون من ناحية المدة الزمنية، سواء أكانوا من كبار الموظفين أم من صغارهم، وسواء أكانوا من أغنياء القوم أم من فقرائهم.

٢-٢-٢: إن الوقت يمضي بانتظام نحو الأمام دون أي تأخير أو تقديم، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إيقافه أو تراكمه أو تبديله أو مضاعفته أو تصنيعه أو إحلاله(١٨). لذا فهو مورد نادر سريع الانقضاء، ومشكلته ليست في مقداره، ولكن في كيفية إدارته. فهل يستخدم بشكل جيد ومفيد في إنجاز الأعمال المطلوبة أم يهدر ويضيع في أمور قليلة الفائدة؟

٢-٢-٣: إن الوقت لا يمكن ادّخاره، فليس لديك خيار إلا أن تنفقه(١٩). لذا فاستفد منه عند إنفاقه وحافظ على كلّ ثانية منه في أهدافك، فهو الرأسمال الحقيقي بين يديك إذا مضى لا يمكن إرجاعه. لذا يجب على الفرد أن يستفيد منه.

٢-٢-٤: إن عنصر الوقت يعتبر ضمن العناصر الإدارية للإنتاج (كالموارد المالية، الآلات والمعدات، المواد الخام، الموارد البشرية، إضافة إلى الوقت). إلا أنه يتميز عنهما بأنه العنصر الوحيد الموزع بعدالة بين البشر؛ بخلاف العناصر الإنتاجية الأخرى. فعناصر الإنتاج متفاوتة زمانياً ومكانياً؛ متفاوتة من منطقة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، ومن عصر إلى آخر. وإذا كانت هذه العناصر متفاوتة الأهمية، والحاجة إليها في العمل الإداري، فإن الوقت هو العنصر الأساسي في العمل الإداري، لأنه وعاء لكل عمل ولكل إنتاج[٢٠].

٢-٣: أهمية إدارة الوقت

من المسلّم به بين الباحثين والمفكرين أن الفرد الذي ينظر إلى الوقت بعين الاهتمام هو الذي يحقق إنجازات كثيرة في حياته الشخصية والمهنية. وعلى العكس من ذلك فإن المرء الذي لا يهتم كثيراً بالإنجازات ينظر إلى الوقت بلا أهمية؛ فتراه لا يبالي أين أنفقه، وكيف أنفقه[٢١]. ولذا نال الوقت اهتماماً خاصاً من الباحثين والعلماء خلال العقود القليلة الماضية. ويرجع السبب إلى الآتي[٢٢]:

- ازدياد توقعات المنظمات لما يجب أن يحققه العاملون فيها.
- تعقد بيئة العمل بمختلف أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- ارتفاع معدلات التغيير السنوي.
- زيادة حجم المنظمات والحكومات، وزيادة تأثيرها على الأفراد.
- تحديد فاعلية الأجهزة والوسائل المساعدة في المنظمة.

- ارتفاع معدلات التكاليف غير المباشرة، والتي من بينها جهد ووقت العامل داخل المنظمة.

وللوقت أهمية خاصة، كونه الأداة الأولى في الإنتاجية والعطاء، سواء في حياتنا اليومية كأفراد أم في حياتنا العملية كموظفين ، لأن العمل الإداري لا يتم في فراغ، بل يُمارس في إطار محدد وثابت، ويعتمد على عناصر محددة من أجل القيام به بالصورة المثلى، ومن هذه العناصر وأهمها الوقت. يقول دراكر Drucker "الوقت هو أهم الموارد فإذا لم تتم إدارته فلن تتم إدارة أي شيء آخر"[٢٣]. كما أن إدارة الوقت على المستوى الشخصي أو المهني تُساعد الفرد على إتمام أعماله بشكل أسرع وبمجهود أقل، وربما أتاح لك اغتنام فرص لم تكن متاحة لولا إدارتك الموفقة للوقت. لذلك اعتبر الجريسي إدارة وتنظيم الوقت مطلباً أساسياً لكل مدير ليس في دنياه فقط بل حتى لآخرته[٢٤]، تأسيا بقول النبي صلى الله عليه وسلم (لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع خصال: عن عمره فيمَ أفناه، وعن شبابه فيمَ أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيمَ أنفقه، وعن علمه ماذا عمل به)[٢٥]، فهذه أربعة أسئلة نصفها متعلق بالوقت.

ولعلنا نبرز أهمية إدارة الوقت للمديرين عندما ندرك الفوائد المكتسبة التي يحققها لنا الوقت عند تنظيمه وإدارته منها ما يلي:

- التخفيف من الضغوط، سواء في العمل أو ضغوط الحياة المختلفة.
- قضاء وقت أكبر في التطوير الذاتي.
- تحسين إنتاجيتك بشكل عام.
- إنجاز أهدافك وأحلامك الشخصية.

٢-٤: مضيعات الوقت

إن من أهم مشاكل إدارة الوقت هو ضياعه دون إنتاج، أو إنفاقه على أعمال أقل أهمية أو بعيدة عن الأهداف. ومعرفتنا لمضيعات الوقت وأسباب تبديده يساعدنا في حل المشكلة الرئيسة لإدارة الوقت. إن مضيعات الوقت في العمل الإداري كثيرة ومتعددة، استنتجها الباحثون في دراساتهم السابقة في العمل الإداري خلال عقود متعددة.

فقد قام دراكر Drucker بإجراء تجربة على أربع مجموعات من المديرين، بهدف الوصول إلى الأسباب الرئيسة لمضيعات الوقت، واستنتج أن العوامل التي تؤدي إلى ضياع الوقت كثيرة منها "زيادة عدد الاجتماعات عن الحد المعقول، عدم كفاية المعلومات وأنظمة الاتصال، المكالمات الهاتفية الزائدة عن الحد، قراءة الصحف والمجلات، تضخم عدد العاملين، سوء الإدارة وعدم كفاية التنظيم، الزيارات المفاجئة، التردد في اتخاذ القرارات، الخوف من ارتكاب الأخطاء، التفويض غير الصحيح، سوء ترتيب الأولويات، المقاطعات في أثناء العمل، المجاملات والتفاعل الاجتماعي داخل المنظمة، البدء في تنفيذ مهمة قبل التفكير فيها والتخطيط لها، الانتقال إلى مهمة جديدة قبل إنجاز المهمة السابقة، الاهتمام بالمسائل الروتينية القليلة الأهمية"[٢٦]. أما ماكنزي A.Mackenzie فيذكر مضيعات الوقت مرتبة حسب تسلسلها في الأهمية: "المقاطعات الهاتفية، كثرة جدولة المهام، الأعمال الورقية والمكتب المزدحم بالأوراق، الزائرون المفاجئون، الاجتماعات، المعلومات الناقصة، الأزمات، التعب، محاولة إنجاز الكثير في وقت واحد، القراءة، ثم الانهماك الزائد في العمل"[٢٧].

كذلك تناول هاريسون Harrison في دراسة له بعنوان (الإدارة وإدارة الوقت) مضيعات الوقت لدى المديرين، فوجد خمسة وعشرين عاملاً تؤدي إلى ضياع وقت المدير، منها " المكالمات الهاتفية الزائدة عن الحد المطلوب، قراءة الصحف والمجلات، عدم تفويض السلطة، سوء الإشراف، الاجتماعات الطويلة، الزيارات غير المسوغة، الاهتمام بأنشطة قليلة الأهمية"[٢٨]. في حين أجمل بعض الباحثين مضيعات الوقت في تعريفه لهذه المضيعات، فيرى أنها تتمثل في "كل شيء يمنع المدير من إنجاز الأهداف بأكثر السبل المتاحة فعاليّة"[٢٩].

ولم تقتصر دراسة مضيعات الوقت على البحوث الغربية فقط، بل قدم الباحثون العرب دراسات ميدانية في هذا المجال. فقد أجرى عصفور دراسة ميدانية على مستوى الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، أوضحت أن أهم مضيعات الوقت كانت على النحو التالي: "التأخر صباحاً عن العمل، المكالمات الهاتفية لأغراض خاصة، قراءة المجلات المتعلقة بالعمل، تناول الشاي والقهوة، مراجعة المستشفى، مغادرة المكتب قبل نهاية الدوام، ومضيعات أخرى"[٣٠].

أما الغيث فقد وضع في دراسة عن الإنتاجية في القطاع الحكومي للمديرين العاملين في المملكة العربية السعودية قائمة مكونة من عشرة بنود تُمثل أهم مضيعات الوقت تمثلت في: الموظفين غير المؤهلين، الزوار بدون مواعيد، الإجراءات الروتينية المعقّدة، المقاطعات في أثناء العمل، الأشياء الموضوعة في غير مكانها الصحيح كالملفات والمعاملات، عدم التقيد بساعات العمل الرسمية، التليفون الذي لا يمكن التنبؤ بموعد رنينه، عدم تفويض السلطة بشكل صحيح، الاعتماد على الذاكرة بدلاً من تخطيط العمل ومتابعته، التنظيم السيّئ للعمل[٣١]. وأضاف المسيليم عاملين من مضيعات الوقت، هما التوجه الاجتماعي العام نحو

الوعي بأهمية الوقت وكذلك المؤثرات الفكرية الخاصة التي يحملها الموظف عند أداء عمله[٣٢].

وقد عرّف البرادعي مضيعات الوقت بأنها "الأنشطة التي لا تقودنا في اتجاه تحقيق أهدافنا كمديرين[٣٣]". ثم حدد مجموعة من المضيعات من بينها: عدم وجود السكرتارية المدربة ، وعدم التحكم في انفجار المعلومات. أما أبو شيخة فقد قسّم مضيعات الوقت إلى قسمين: مضيعات خارجية وأخرى داخلية. فأما المضيعات الخارجية فمصدرها الناس و الأشياء. فالناس مثل الأسرة، العملاء. أما الأشياء فمثل القراءة وكتابة الرسائل والمذكرات والتقارير. وأما المضيعات الداخلية فمصدرها داخلي (أي داخل المنشأة) ومن الصعب التغلب عليها، وتتضمن عادة التسويف والاجتماعات، وضعف التخطيط، وعدم القدرة على قول لا وغيرها"[٣٤].

وأخيراً فإن من أحدث الدراسات الميدانية التي أجريت في الوطن العربي دراسة الجريسي التي أجراها على مديري القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية. لقد اعتمدت هذه الدراسة على قائمة أكثر شمولاً للبنود المضيعة لوقت المدير مع نتائج الدراسات السابقة. وقد اعتمد الباحث على أربعة وعشرين بنداً قسمها على أربع مجموعات حسب الأهمية. فهناك مضيعات للوقت ذات أهمية مرتفعة جداً، يليها ذات أهمية مرتفعة ، ثم مضيعات للوقت ذات أهمية متوسطة ، وبعدها مضيعات ذات أهمية منخفضة[٣٥].

وانطلاقاً مما سبق، فإنه يُمكن أن نستنتج من الدراسات السابقة أن مضيعات الوقت تتلخص في الآتي: إن كل عمل قليل الأهمية أو معدوم الفائدة في حياة الفرد

العادية أو المهنية يؤخر أو يُعطل أداء أعمال مهمة، يُعد من مضيعات الوقت الحقيقي للمدير.

٢-٥: أساليب الحد من مضيعات الوقت

هناك أساليب كثيرة تضمن حسن إدارة الوقت يمكن إجمالها في الآتي:

- وجود خطة لتحقيق أهداف محددة في عملك الإداري.
- التدوين والتسجيل لأعمالك، لأن النسيان يجعل المدير حائراً فيما يريد إنجازه.
- عدم التأجيل لأنه أشد معوقات تنظيم الوقت واستغلاله.
- التفويض من أهم الأساليب لكسب الوقت، لأن المدير مهما أوتي من قوة ومعرفة لا يستطيع القيام بجميع الأعمال الإدارية.
- التعامل مع الأوراق بحزم، فلا تجعلها تتكدس في مكتبك بل اتخذ قراراً عاجلاً بشأنها إما أن تتخلص منها، أو تحفظها في مكان واضح ومنظم.
- اختصار الإجراءات قدر المستطاع في المعاملات الإدارية، وذلك بدمج الخطوات المتشابهة في خطوة واحدة، أو إسقاط أي خطوة لا علاقة لها بهذه المعاملة من قائمة الخطوات.

٢-٦: أهم الدراسات الميدانية لإدارة الوقت

مع أن الاهتمام بدراسة الوقت بدأ مبكراً، في أوائل القرن الماضي، إلا أن الاهتمام بموضوع إدارة الوقت كدراسة ميدانية، وبالمفهوم الشامل والمتعارف عليه حالياً لم يبدأ إلا في أواخر الخمسينيات من القرن المنصرم. كما أن العالم الغربي في دراسته للوقت قد سبق العرب بعدة عقود. لأن الباحثين العرب لم يقدموا الدراسات الميدانية في إدارة الوقت إلا منذ حوالي عقدين من الزمان.

أما الدراسات النظرية حول إدارة الوقت فهناك الكثير من المؤلفات العربية والغربية لا يتسع المقام لذكرها في هذا القسم[٣٦]، وإنما سيستعرض الباحث أهم الدراسات الميدانية التي اهتمت بإدارة الوقت في العالمين الغربي والعربي .

ففي العالم الغربي، كانـــت دراسة ماكي J. McCay ١٩٥٩م من أوائل الدراسات في مجال إدارة الوقت بالشكل العلـــمي، إذ وضع كتابه إدارة الوقت. وكان من بين استنتاجاته الهامة الموجهة للمديرين: "إذا كنت تشعر بنقص في الوقت، فهذا دليل على أن مهارتك ومعلوماتك الإدارية باتت غير صالحة للمستجدات"[٣٧]. وفي بداية الستينيات ظهر الكثير من الأبحاث والدراسات والمقالات والكتب العديدة في مجال إدارة الوقت. والحقيقة المرة أن كثيراً من هذه المساهمات العلمية بدأت في الغرب، وذلك للتطور الكبير في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وحتى التقنية كالاتصالات والمواصلات. وركزت معظم الدراسات على العوامل التي تؤدي إلى ضياع الوقت بشكل عام للسعي في تقليل تكاليف الإنتاج لزيادة معدلات الاستثمار. فقامت مثلا الباحثة ستيوارت R.M.Stewart ١٩٦٧م بإجراء دراسة تحت عنوان (المديرون ووظائفهم) لمعرفة كيفية توزيع المدير البريطاني لوقته، فاتضح أن أهم ما يبدد وقت الإداريين هو الاجتماعات المطولة، وكذلك الاتصالات الهاتفية[٣٨].

أما الباحث دراكر P. Drucker ١٩٨٢م فقد أشار في دراسته إلى عوامل كثيرة تؤدي إلى ضياع وقت المدير بشكل عام، منها: سوء الإدارة وعدم كفاية التنظيم، تضخم عدد العاملين، التردد في اتخاذ القرارات، التفويض غير الصحيح، سوء ترتيب الأولويات، البدء في تنفيذ أية مهمة قبل التفكير فيها والتخطيط لها،

الانتقال إلى مهمة جديدة قبل إنجاز المهمة السابقة، الاهتمام بالمسائل الروتينية القليلة الأهمية(٣٩).

كما قام الباحث ماكنزي Mackenzie بالاشتراك مع الباحث ريتشارد Richards ١٩٩١م بوضع قائمة جمع فيها أربعين من مضيعات الوقت الشائعة المصنفة حسب الوظائف الإدارية(٤٠). وفي بحث مستقل لماكنزي اثبت أن مضيعات الوقت على المدير تتخلل كافة العمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، وحتى عملية الاتصالات واتخاذ القرارات(٤١).

كما أن بعض المعاهد الغربية المتخصصة شاركت في هذا المجال. ففي مسح أجراه معهد ألكسندر هاملتون A. Hamelton Institue تبَّين أن المقاطعات تحتل المرتبة الأولى في الأهمية من مضيعات وقت المدير، تليها الاجتماعات غير الفعّالة ، والمكالمات الهاتفية الكثيرة ، والبحث عن المعلومات(٤٢).

أما في العالم العربي، فلم تظهر الدراسات الميدانية إلا في العقدين الأخيرين من القرن الماضي. ففي أوائل الثمانينات أُجريت بعض الدراسات على مستوى بعض الأجهزة داخل بعض البلدان العربية. من هذه الدراسات دراسة تقدم بها فريد منى ١٩٨٠م عن التنفيذيين العرب أشار فيها إلى ضعف إدارة الوقت واستخداماته لدى التنفيذيين العرب، لأسباب منها عدم إدراك أهمية الوقت، ونمط الحياة الاجتماعية العربية من المجاملات والوساطة، إضافة إلى البيروقراطية والمركزية الشديدة(٤٣). كما تقدم الحسن في عام ١٩٨٢م بدراسة توصل إلى نتيجة مفادها عدم القدرة على إدارة الوقت في ظل عدم وجود أهداف أو أولويات أو خطط يومية، أو

اختلاف الأولويات، وكذلك عدم وجود مواعيد محددة لإنهاء المهام والقيام بأعمال كثيرة في وقت واحد.

وبسبب عدم وجود فلسفة واضحة لأهمية الوقت لدى الإدارة في الدول العربية عامة وفي الأردن خاصة، كما افترضه كل من أبي شيخة والقريوتي ١٩٩٣م، اللذين قدما دراسة ميدانية عن المدير الأردني. وقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة بين الخصائص الوظيفية للمدير الأردني ونظرته تجاه الوقت. أي أنه كلما ارتفع المستوى الوظيفي للموظف كانت فلسفته ونظرته تجاه الوقت أكثر أهمية؛ لأنه يرى في الوقت عنصراً محدوداً من عناصر الإنتاج، ومورداً هاماً لا بدّ من استثماره. ومن النتائج أيضا عدم وجود علاقة بين الخصائص الشخصية ونظرة المديرين تجاه الوقت(٤٤). وبعد عامين فقط قدم القريوتي دراسة أخرى بهدف مد يد العون إلى المديرين العرب في تنمية إدراكهم عن أهمية الوقت وكيفية تنظيمه واستثماره، أوصى فيها بضرورة قيام الإدارة باختصار بعض إجراءات الاتصالات من أجل الحفاظ على الوقت بوصفه مورداً هاماً، واستثماره على أكمل وجه.

وكذلك في المملكة العربية السعودية، حظي موضوع إدارة الوقت بأهمية ملحوظة لدى الباحثين منذ الثمانينات، إلا أن مجمل الدراسات الميدانية تركزت على مدينتي الرياض وجدة. ففي الدراسة الميدانية التي أجراها عصفور عام ١٩٨٠م لمعرفة كيفية استخدام المدير لوقت العمل الرسمي، تبين من نتائج الدراسة أن أقل من ٥ % من الوقت الرسمي يخصص للتفكير والتخطيط للعمل، بينما يصرف الموظف السعودي نصف وقت الدوام الرسمي في إنجاز المعاملات اليومية الرسمية، و ١٠% من الوقت يذهب للأعمال المساعدة ذات العلاقة بالعمل الرسمي، كالمكالمات هاتفية، ومتابعة الموظفين، والتعقيب على المعاملات(٤٥).

كما أبرز ملائكة عام ١٤٠٧هـ في دراسته المقارنة بين المديرين السعوديين والغربيين العاملين في مؤسسات حكومية مختلفة في مدينة جدة، بهدف التعرف على مدى أهمية وقيمة الوقت، والأسباب أو المؤثرات فيه. وكان من نتائجه أن ١٠٠% من المديرين الغربيين، بينما ٨٨% من السعوديين يؤكدون أهمية الوقت، وضرورة استخدامه بشكل فعّال ومنتج. كما أثبت أن عدم استخدام مفهوم إدارة الوقت للعاملين في المؤسسات الحكومية يرجع إلى أسباب منها نقص الكفاءة الإدارية والمؤهلات التعليمية والخبرات. كذلك كثرة عقد الاجتماعات بدون تنظيم، وبدون ضرورة، إضافة إلى جلسات التسلية وأساليب بعض المديرين غير الفعّالة، كعدم التفويض(٤٦).

أما دراسة الغيث تحت عنوان (الإنتاجية في القطاع الحكومي عام ١٩٩٠م)، التي أجريت على عينة من العاملين بالقطاع الحكومي داخل المملكة العربية السعودية، فقد توصل الباحث إلى قائمة لمضيعات الوقت تضمنت عشرة بنود هامة شملت أهم مضيعات الوقت للمديرين العاملين بالحكومة في المملكة العربية السعودية. كما توصلت الدراسة إلى أن أكثر من نصف المديرين يرون أن الوقت المتاح غير كاف للوفاء باحتياجات العمل(٤٧).

وفي مدينة الرياض أيضا أجرى القرني ١٩٩٦م دراسة ميدانية للتعرف على نظرة المدير السعودي للوقت ومدى قدرته على إدارة وقت العمل الرسمي. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم وجود تأثير للخصائص الوظيفية والشخصية على نظرة المدير السعودي للوقت، بينما أكدت الدراسة وجود علاقة ارتباط بين الخصائص الوظيفية وقدرة المدير السعودي على إدارة الوقت. كذلك أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط بين راتب المدير وقدرته على إدارة الوقت من جهة، وعلاقة ارتباط إيجابية بين مؤهل المدير السعودي ونظرته للوقت(٤٨).

وأخيراً، فإن من أحدث الدراسات الميدانية في المملكة العربية السعودية عن إدارة الوقت وأهميته دراسة الجريسي ١٤٢١هـ في القطاع الصناعي داخل مدينة الرياض. فقد قدمت هذه الدراسة في أولها النظرة الإسلامية الشمولية المتميزة عن الوقت وأهميته في حياة المسلم. أما جزؤها الميداني فقد هدف إلى معرفة نظرة المدير السعودي في القطاع الصناعي الخاص لقيمة الوقت وكيفية استثماره، وما هي الأدوات والوسائل التي يعتمد عليها المدير السعودي في تنظيم وإدارة وقت عمله. وكان من أهم نتائجه تأكيد أهمية الوقت لدى المدير السعودي في القطاع الصناعي الخاص، وحرص المدير السعودي على إدارة وقته بفعالية، عن طريق اهتمامه بعملية التخطيط بشكل ينسجم مع إدارة الوقت وعدم ضياعه. كما أن الدراسة لم تُظهر علاقة ارتباطية بين قيمة الوقت من وجهة نظر المدير السعودي وحالته الاجتماعية. في حين أثبتت أنه كلما زاد عمر المدير زادت قيمة الوقت لديه. كما أثبتت أنه كلما ارتفع المؤهل العلمي للمدير زادت قيمة الوقت لديه. و أخيراً أظهرت الدراسة أربع عشرة وسيلة وأسلوباً يراها المدير السعودي هامة لتنظيم الوقت، فكانت آلة تصوير المستندات في المرتبة الأولى، يليها جهاز الفاكس، ثم إعداد قائمة يومية بالأعمال المطلوب إنجازها وتوقيتاتها، ثم جهاز الكمبيوتر(٤٩).

ثالثا: الدراسة الميدانية

شملت الدراسة الميدانية لهذا البحث جانبين: أولهما جمع وتدوين كافة الخطوات والإجراءات المتعلقة بمعاملة (الحصول على بدل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية)، والجانب الثاني من الدراسة الميدانية شملت البيانات التي جمعها

الباحث من المقابلات الشخصية التي أجراها مع بعض المسؤولين في إدارتي المرور والشرطة.

٣-١: الخطوات والإجراءات الإدارية

قام الباحث بتدوين كافة الخطوات والإجراءات الإدارية في معاملة الحصول على بدل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية تدويناً يدوياً ، خطوة بخطوة في إدارتي المرور والشرطة بمحافظة الأحساء، فكانت على النحو التالي:

١- الذهاب إلى إدارة المرور للإبلاغ عن اللوحة المفقودة.

٢- موظف الاستعلامات بإدارة المرور غير موجود، وأحد الموظفين في الأقسام الأخرى يُخبر المراجع أن الإبلاغ عن اللوحة المفقودة يكون في إدارة الشرطة.

٣- يذهب المراجع إلى إدارة الشرطة، ويسأل موظف الاستعلامات لمعرفة القسم المختص للإبلاغ عن اللوحة المفقودة.

٤- موظف الاستعلامات بإدارة الشرطة يُبلغ المراجع بأن القسم هو الإدارة الجنائية - الدور الثاني الجناح الأيمن - الغرفة الرابعة على اليمين.

٥- يذهب المراجع إلى الغرفة المذكورة للإبلاغ عن اللوحة المفقودة، وينتظر في طابور المراجعين. وعند وصول المراجع دوره يبلغ الموظف عن اللوحة المفقودة.

٦- يُخبر الموظف بالإدارة الجنائية المراجع بإحضار الآتي: (صورة من استمارة السيارة والأصل. صورة من بطاقة الأحوال والأصل. خطاب لمدير الشرطة يذكر فيها طريقة فقد اللوحة، وزمنها، والمكان الذي يظن أنه فقدها فيه، ووضعها في ملف).

٧- يذهب المراجع لإحضار المطلوب من الخطاب، وصور لبطاقة الأحوال المدنية، وصورة لاستمارة السيارة مع الأصل، والملف ثم يرجع بعد ساعة تقريباً ليقف في الطابور مرة أخرى.

٨- يسلم المراجع الملف ومحتوياته للموظف المختص بالإدارة الجنائية.

٩- بعد اطلاع الموظف على الملف، والتأكد من وجود جميع الأوراق المطلوبة يكلف المراجع بالذهاب بالملف ومحتوياته إلى مدير القسم للتأشيرة على الخطاب.

١٠- يذهب المراجع إلى مدير القسم (بعد ثلاث غرف من نفس الجناح) وينتظر دوره للتأشير على الخطاب.

١١- يؤشّر المدير على الخطاب، ويأمر المراجع بالذهاب إلى الموظف السابق لاستكمال اللازم.

١٢- يذهب المراجع إلى الموظف السابق، وبعد الانتظار في الطابور يسلّم الملف.

١٣- يتأكد الموظف من التأشيرة والبيانات، ثم يحضر الموظف ورقة استبيان من الدرج لسؤال المراجع وتعبئة الاستبيان والذي فيه: (الاسم رباعي لصاحب

السيارة. نوع السيارة ، ورقمها ، وتاريخها. تاريخ فقد اللوحة ، وسبب الفقد. هل بحثت عنها قبل التبليغ؟ وهل فقدت لوحة قبل هذه اللوحة؟ ثم التوقيع والتاريخ).

١٤- بعد تعبئة هذه البيانات يرفق هذا الاستبيان مع الملف ويسلم الموظف للمراجع ورقة صغيرة مدون فيها اسمه، وتاريخ البلاغ، ورقم البلاغ.

١٥- يكلف المراجع بأن يأتي غداً إلى قسم الاتصالات عند الواحدة والنصف للحصول على رقم المعاملة التي ستنقل إلى إدارة المرور.

١٦- يأتي المراجع في اليوم الثاني إلى إدارة الشرطة ويسأل عن قسم الاتصالات للحصول على رقم المعاملة.

١٧- يبلغ المراجع بأن قسم الاتصالات خلف مبنى إدارة الشرطة.

١٨- يذهب المراجع إلى قسم الاتصالات للحصول على رقم المعاملة.

١٩- بعد الانتظار في الطابور، والوصول إلى الموظف المختص يكتب الموظف رقم المعاملة خلف الورقة الصغيرة التي حصل عليها المراجع من إدارة الجنايات.

٢٠- يذهب المراجع إلى إدارة المرور لمتابعة المعاملة.

٢١- يرشد موظف الاستعلامات بإدارة المرور المراجع إلى قسم الوارد (الدور الثالث الغرفة الرابعة) لمتابعة المعاملة.

٢٢- يذهب المراجع إلى قسم الوارد في الدور المذكور والغرفة المذكورة ليسأل عن المعاملة.

٢٣- موظف الوارد يجيبه بأن دوام اليوم الرسمي قد انتهى، ويجب الحضور غداً.

٢٤- يأتي المراجع في اليوم الثاني إلى قسم الوارد، ويبلغه الموظف بوصول المعاملة، وبأنها نقلت إلى الدور الأرضي الجناح الأيمن قسم الرخص.

٢٥- يذهب المراجع ويحجز رقما لأخذ مكانه بعد ٧ أشخاص.

٢٦- يصل رقم المراجع إلى شباك رقم ٥ ، ويسلم الورقة الصغيرة التي تحوي رقم المعاملة، وتأشيرة موظف الوارد.

٢٧- موظف شباك رقم ٥ يبلغ المراجع بالذهاب إلى الصندوق لتسليم ٥٠ ريالاً قيمة اللوحة المفقودة ، ثم تصوير السند مع الاستمارة، والرجوع إليه.

٢٨- يذهب المراجع إلى الصندوق وينتظر في الطابور لدفع المبلغ المذكور.

٢٩- يذهب المراجع إلى خارج إدارة المرور لتصوير المستند والاستمارة.

٣٠- يعود المراجع بالأصل والصور لكل من مستند المبلغ، واستمارة السيارة لموظف شباك رقم ٥.

٣١- يستلم الموظف الأوراق المذكورة، ويقوم بتعبئة نموذجين: الأول: نموذج يفيد بأن المذكور قد بلغ عن اللوحة المفقودة تفاديا للمساءلة عند نقاط المرور. والثاني: نموذج يرسل إلى إحدى الصحف اليومية المحلية للسماح للمذكور

بالإعلان عن فقد لوحة سيارته ومتضمناً اسمه ورقم استمارته ورقم لوحة السيارة.

٣٢- يطلب من المراجع الذهاب بالنموذجين إلى مدير القسم للتوقيع عليهما وختمهما.

٣٣- يذهب المراجع إلى مدير القسم لاستكمال اللازم ، ولكن لا يجده بسبب ذهابه خارج الإدارة لمهمة رسمية.

٣٤- يذهب المراجع إلى الموظف (شباك رقم ٥) لإبلاغه ، فيجيب الموظف بالذهاب إلى نائب مدير القسم.

٣٥- يذهب المراجع إلى النائب، ويطلب منه التوقيع والختم، فيجيب الملازم بأن الختم ليس لديه، ولا يستطيع أن يوقع إلا على نموذج إبلاغ الصحيفة.

٣٦- يذهب المراجع إلى موظف شباك رقم خمسة لإبلاغه بالأمر، فيجيبه بالذهاب إلى المدير العام في الدور الأول.

٣٧- يذهب المراجع إلى المدير العام. وينتظر ضمن طابور المراجعين في مكتب المدير العام. عند وصول المراجع إلى دوره يشرح سبب وجوده، ورغبته في الحصول على التوقيع المذكور لمدير مكتب المدير العام، فيبلغه مدير المكتب بأن الختم لديهم يختلف عن الختم المطلوب في هذا النموذج. وعليه يجب الانتظار والحضور غداً لاستكمال الأوراق والحصول على الختم.

٣٨- يأتي المراجع في اليوم التالي إلى مدير القسم للتوقيع على النموذجين وختمهما.

٣٩- بسبب عدم وجود مدير القسم في اليوم السابق يزدحم المكتب من المراجعين للحصول على توقيع معاملاتهم. بعد وصول دور المراجع يحصل على التوقيع المذكور.

٤٠- يذهب المراجع إلى إحدى دور النشر كصحيفة اليوم ، ويسلّم نموذج الإبلاغ عن اللوحة المفقودة للسيارة لموظف الصحيفة.

٤١- يطلب الموظف من المواطن بأن يدفع قيمة هذا البلاغ للصحيفة.

٤٢- يدفع المراجع قيمة هذا البلاغ للصحيفة، ويبلغ بأن إعلانه سيكون في يوم كذا في صفحة كذا.

٤٣- ينتظر المراجع هذا اليوم لشراء الجريدة وحفظها لديه، خاصة الصفحة التي بها إعلانه لحفظها شهراً كاملاً.

٤٤- بعد شهر كامل من تاريخ الإعلان يذهب المراجع إلى إدارة المرور حاملاً معه الجريدة وصفحة الإعلان.

٤٥- عند وصوله إلى شباك رقم ٥ بعد أخذ رقم للانتظار يبلغ المراجع بأن يحضر سند المبلغ المسلم لقيمة اللوحة المفقودة.

٤٦- يذهب المراجع لإحضار السند المذكور للموظف المختص، ونظراً لأن دور المراجع لا يبدأ من أول الدور فإنه يأتي مباشرة إلى الموظف.

٤٧- يستلم الموظف السند ذا ٥٠ ريال عن اللوحة المفقودة، وكذلك الجريدة التي بها الإعلان عن اللوحة المفقودة من المراجع.

٤٨- يبحث الموظف في الأوراق لديه عن الشخص المذكور وملفه ليسلمه اللوحة بذلك. ولكن يبلغه الآتي: "أوراقك كاملة ولكن اللوحة لم تصل من الرياض. وقد تتأخر أسبوعا أو عشرة أيام ".

٤٩- يطلب الموظف من المراجع إحضار نموذج البلاغ عن اللوحة المفقودة لأن مدة البلاغ شهر كامل فقط. وذلك لتمديده إلى أسبوعين إضافيين لحين وصول اللوحة من الرياض.

٥٠- يذهب المراجع لإحضار النموذج، ويقوم بتسليمه للموظف المذكور سعياً لتمديد المدة المذكورة.

٥١- يقوم الموظف بكتابة التمديد في ذيل الخطاب بالسماح للتمديد لمدة أسبوعين، ويوقع عليه، ويطلب من المراجع الذهاب بالنموذج لمدير القسم للتوقيع على هذا التمديد وختمه.

٥٢- يذهب المراجع إلى مدير القسم للحصول على التوقيع والختم، وحين وصول دوره يسلم النموذج، ويحصل على التوقيع والختم لينتظر أسبوعين آخرين.

٥٣- بعد عشرة أيام من تاريخ التمديد يذهب المراجع إلى إدارة المرور حاملاً معه الجريدة، وصورة الإعلان، والسند، وكذلك نموذج البلاغ، تحسباً لأي تأخير وحصولاً على التمديد الفوري لذلك.

٥٤- يأخذ المراجع دوره بالرقم عند شباك رقم ٥ لحين وصول رقمه ليسلم الجريدة والإعلان والسند للموظف؛ لكن قبل وصول دوره يذهب الموظف لتسليم أوراق واستمارات لقسم آخر. ويبلغ المراجعين بأنه سيتأخر قرابة النصف ساعة.

٥٥- يبقى المراجع بانتظار الموظف أكثر من ساعة، وعند عودة الموظف ووصول دوره يبرز الموظف كشفاً فيه الاسم ورقم اللوحة والتاريخ ليوقع المراجع على استلام اللوحة، وينصرف راشداً.

٣-٢: البيانات الميدانية المستقاة من المقابلات الشخصية

قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين في إدارتي المرور والشرطة، بهدف تدعيم البيانات التي حصل عليها من الدراسة الميدانية والحصول على أجوبة شافية لبعض النقاط التي تخللت هذه الدراسة. ولقد اتبع الباحث في المقابلة نظام الأسئلة المفتوحة، بهدف إتاحة الفرصة كاملة للمسؤول في ذكر كافة البيانات والمعلومات، وكل ما في فكره أو علمه في هذا الموضوع. ويُعد هذا النوع من الأسئلة من أفضل الوسائل لجمع البيانات في المقابلات الشخصية[٥٠]. ولقد تأخر إجراء المقابلات الشخصية لفترة زمنية ليست بالقليلة، وذلك بسبب مراسلة الباحث لكل من إدارتي المرور والشرطة بالإحساء عبر الطرق الرسمية لإجراء المقابلات الشخصية، فأُرسل هذا الطلب إلى الإدارة بالدمام، ومن الدمام إلى الإدارة العامة بالرياض لأخذ الموافقة[٥١].

ولقد حصل الباحث -بعد إجراء المقابلات الشخصية- على وفرة غنية وكبيرة من البيانات والمعلومات المتنوعة، استخرج منها البيانات المتعلقة بهذا الدراسة وأهدافها ثم لخصها في النقاط التالية:

٣-٢-١: النظرة العامة لدراسة الوقت

أكد المسؤولون في كلتا الإدارتين أهمية الوقت في أعمالهم الإدارية، وأنهم غالبا يحثون الموظفين لديهم بأن يأخذوا في اعتبارهم عامل الوقت عند أداء الأعمال. إلا أن بعض الموظفين التنفيذيين في كلتا الإدارتين لا ينظرون لأهمية الوقت عند أداء أعمالهم الإدارية إما لعدم التدريب المسبق على ذلك، أو لقلة الاطلاع والقراءة عن أهمية الوقت في العمل. كما إن المسؤولين في كلتا الإدارتين يرحبون بمثل هذه الأبحاث الميدانية، ولن يتأثروا سلبياً لو أظهر البحث عيوباً أو نواقص في أعمالهم الإدارية.

٣-٢-٢: طبيعة سير المعاملات

اتفق المسؤولون في كلتا الإدارتين على أن خطوات وإجراءات المعاملات الإدارية لديهم لم تحظَ بمثل هذه الدراسة من قبل. وأن معظم هذه المعاملات الإدارية وضعت خطواتها من الإدارات السابقة، بناء على المشاهدة والتعميم من الإدارة المركزية بالرياض. إلا أنهم اختلفوا في مراحل التعديل لهذه المعاملات. فالمرور اعتبرت التعديل لخطوات المعاملات تتم بشكل مستمر. أما الشرطة فإن التعديل لخطوات المعاملات تتم إذا اقتضت الحاجة. وأغلب التعديل يتم غالبا بقرار إداري. كذلك لا يوجد في كلتا الإدارتين لوحات إرشادية للمراجعين تبين الشروط والمستندات المطلوبة لكل معاملة وكيفية إنجازها. كما لا توجد كتيبات أو ملفات مدون فيها الخطوات والإجراءات لكل معاملة للرجوع إليها وقت الحاجة، بل إن

الخطوات والإجراءات لكل معاملة تنقل للموظفين بناء على التعليمات الشفهية من رؤسائهم، أو على مشاهدة من سبقهم. أما التنسيق بين الإدارتين فيتم غالباً بالبريد إلا في أوقات الأزمات أو الأمور الطارئة فإن التنسيق يتم على شكل لجان بمستويات إدارية مختلفة. كذلك جميع الاتصالات الإدارية ترسل بالبريد، سواء داخل المحافظة أو خارجها، إلا في حالات الضرورة أو بعض المعاملات المهمة جداً فإنها ترسل بالفاكس (الناسوخ).

التفويض في الأعمال الإدارية مختلف بين إدارتي المرور والشرطة. فإدارة المرور لا تفوض التوقيع من المدير إلى أحد موظفيه إلا في غيابه الرسمي، كالإجازة السنوية، أو الإجازة العارضة. أما الإجازات الطارئة ليوم أو يومين، والغياب عن المكتب سواء المفاجئ أو الروتيني كالزيارات الميدانية، والاجتماعات الدورية في الإدارة، كل هذه الحالات لا يتم التفويض فيها بين الإدارة العليا والإدارة التنفيذية في إدارة المرور. أما إدارة الشرطة فإنها ترجع التفويض إلى القرارات الإدارية، والأنظمة العليا للوزارة.

٣-٢-٣: نظرة الإدارتين لفقد لوحة السيارة

اتفقت نظرة الإدارتين على أهمية وجود لوحة السيارات، وأن فقدها يسبب خرقاً للنظام، ووسيلة لإخلال الأمن. ورغم أهمية لوحة السيارات إلا أن إجراءات التبليغ والحصول على لوحة مفقودة للسيارات الخصوصية من أبسط الإجراءات في كلتا الإدارتين. ومن جانب آخر اختلفت الإدارتان في نظرتهما لطول الخطوات التي دونها الباحث للحصول على لوحة جديدة. فالمرور اعتبرت الخطوات لديها طويلة جداً، وسيسعون في محاولة اختصار وتقليل خطوات وإجراءات هذه المعاملة مثل إلغاء تكليف المراجع للإعلان في الصحف عن اللوحة المفقودة، بينما اعتبرت

الشرطة أن خطوات هذه المعاملة لديهم ضرورية، ولا يمكن تغييرها إلا إذا أمرت الوزارة بذلك، أو نقلت منها صلاحية التبليغ إلى إدارة المرور.

كما اختلفت الإدارتان في نظرتهما للمراجعين عن تبليغ لوحة السيارة المفقودة. فإدارة الشرطة ترى أن سبب تبليغ المراجع عن لوحة السيارة المفقودة هو خوفه من المساءلة، وهذا الوعي بدأ يزداد لدى المواطن سنة بعد أخرى، بينما ترى إدارة المرور أن سبب تبليغ المراجع عن لوحة السيارة المفقودة هو للحصول على لوحة أخرى حتى يتمكن من إجراء الفحص الدوري وتجديد استمارة السيارة. ولقد أضافت إدارة المرور بيانات أخرى، نظراً لأن الإجراءات والخطوات التي اتبعت للحصول على لوحة مفقودة للسيارات الخصوصية كانت معظمها في إدارة المرور. ولقد أوضحت إدارة المرور أنها دائماً ترسل الطلبات للحصول على البديل من اللوحات المفقودة من الرياض عبر البريد العادي يومياً أو كل ثلاثة أيام حسب عدد الطلبات، ويستغرق وصول هذه اللوحات ما بين ثلاثة أسابيع إلى شهر.

٣-٢-٤: نظرة الإدارتين لقسم الاستعلامات

اختلفت الإدارتان في نظرتهما لقسم الاستعلامات. فإدارة الشرطة اهتمت بهذا القسم وجعلته واجهة لإدارتها في استقبال وتوديع الموظفين، ووسيلة إرشادية للمراجعين في أماكن الأقسام الذين يبحثون عنها. في حين إدارة المرور لا ترى أهمية لقسم الاستعلامات. لأن معظم الأعمال لديها أرسل خارج الإدارة كل حسب اختصاصه. فمثلا: معاملات نقل الملكية نقلت إلى مركز الصناعية لقربها من المعارض، ومعاملات رخص القيادة نقلت إلى مدرسة القيادة. لذا حولت إدارة المرور قسم الاستعلامات إلى غرفة للمتابعة والتحصيل المالي لبعض المعاملات الإدارية لديها.

ومن جانب أخر اتفقت الإدارتان على أن موظفي قسم الاستعلامات من ذوي الوظائف العسكرية الصغرى في المستويات الإدارية، لأن المستوى العلمي المطلوب للوظيفة في هذا القسم بسيط وسهل المنال، ولأن المتطلبات لهذا القسم بسيطة، ولا تحتاج إلى شهادة علمية.

رابعا: التحليل ومناقشة البيانات

بعد بسط البيانات الثانوية التي جمعت من الدراسات السابقة عن إدارة الوقت وأثره على الإجراءات الإدارية، وكذلك البيانات الأولية التي حصل عليها الباحث من الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية، يمكن إجمال المناقشة لهذه البيانات وتحليلها في إطار الوقت، وأسلوب إدارته واستغلاله بالصورة المثلى، باعتباره المعيار الرئيس لهذا البحث. فالإدارة الناجحة في معيار إدارة الوقت تلك التي تضمن إنجاز الأعمال بأعلى كفاءة وأقل وقت ممكن.

فهل الإجراءات والخطوات التي جمعها الباحث في الدراسة الميدانية للحصول على بدل للوحة مفقودة من إدارة المرور تمت بصورة ناجحة علميا بناء على هذا المعيار؟

إن المتتبع لهذه الإجراءات والخطوات يلاحظ أنها طويلة للغاية، وأنها نقيضه لتطبيق مفهوم إدارة الوقت ودوره في تيسير الأعمال وإنجازها بأعلى كفاءة وأقل وقت. إن سبب هذا التطويل في الإجراءات - كما يراه الباحث- يرجع للأمور التالية:

- عدم إرشاد المراجع بكافة الأوراق والمستندات المطلوبة والخطوات الواجب اتباعها في معاملته مع أول موظف قابله في الدائرة.
- كثرة المطالب التي فُرِضَت على المراجع من صور وأصول وخطابات.
- كثرة التواقيع والتأشيرات من مكتب إلى آخر، ثم الرجوع إلى الموظف مرة أخرى.
- إعادة تصوير المستندات والاستمارات أكثر من مرة، بحجة طلب كل موظف ذلك لحفظها عنده.
- غياب بعض الموظفين من مكاتبهم لعدد من الساعات بصورة رسمية أو غير رسمية ، وعدم تفويض من ينوب عنهم في استكمال أعمالهم.
- عدم التنسيق بين الإدارات والأقسام في استكمال الإجراءات والمعاملات في كل قسم.
- عدم التوازن بين المعاملات لكل قسم، وعدد الموظفين فيه.
- عدم استغلال الأجهزة والمعدات الحديثة المتوفرة في الإدارة لتحقيق هدف حسن الأداء وبأقل الأوقات.
- تباعد المواقع الجغرافية للأجهزة المتداخلة في إنجاز هذه المعاملة.
- طول الانتظار في الطوابير أمام أبواب بعض المسؤولين والموظفين.

ولتوضيح ومناقشة هذه النقاط بالتفصيل يمكن بسطها في الأتي:

٤-١: استغرق المراجع أكثر من شهر ونصف في إجراءات الحصول على بدل للوحة مفقودة. كما شملت الإجراءات ٥٥ خطوة، وكذلك مقابلة ١٢ موظفاً بين إدارتي المرور والشرطة، بالإضافة إلى ٧ أشخاص خارج الإدارتين. فإذا كانت

إجراءات الحصول على بدل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية من أبسط الإجراءات في إدارة المرور (كما تبيَّن ذلك في المقابلات الشخصية) فإنه يُمكن القول بأن مفهوم إدارة الوقت لا يعيش بين جنبات وأقسام إدارتي المرور والشرطة، ويجب على المسؤولين أخذ هذه المشكلة بعين الاعتبار، لأن إهمالها قد يؤدي إلى استنزافات كبيرة في الموارد البشرية والمالية والذهنية .

٤-٢: قسم الاستعلامات لم يقدم للمراجعين أي خدمات تُساعد على اختصار الوقت، سوى التعريف بأماكن الأقسام في الإدارة. أما ما يجب على المراجع إحضاره من أوراق ومستندات لاستكمال إجراءات الحصول على معاملة ما ومن أين يبدأ، وإلى أين ينتهي. لتوفير الوقت والجهد، واختصار الإجراءات في هذه المعاملة، فإن قسم الاستعلامات لا يملك أي معلومة في ذلك. ولهذا السبب جلس المراجع يومين يتردد بين إدارتي المرور والشرطة لإحضار كافة الأوراق والمستندات المطلوبة قبل البدء الفعلي في استكمال هذه المعاملة.

٤-٣: طول الانتظار في الطوابير

إن هذه المعاملة في منظورها العام قد لا تستغرق أكثر من أربعة أيام، لكن في التطبيق الفعلي، كما سطره الباحث في دراسته الميدانية، استغرقت ٤٩ يوماً لسبب بسيط ومتكرر، إنه كثرة الانتظار بين بعض الخطوات مثل

أ- الانتظار بين طابور الموظفين عند كل إدارة.

ب- انتظار يومين للحصول على توقيع من موظف استأذن الساعات الثلاث الأخيرة من العمل ولم يُنّوب عنه أحدا.

ج- انتظار شهر كامل بعد الإعلان في الجريدة عن اللوحة المفقودة.

د- انتظار عشرة أيام أخرى بعد الشهر لتأخر وصول اللوحة من الرياض.

فهل تتمكن إدارة المرور من إلغاء هذه الانتظارات أو بعضها ليسهل على المراجع إتمام معاملته في وقت قياسي. فلو ألغت مثلا بعض الخطوات التي لا علاقة لها بالعمل المباشر، أو يُمكن الاستغناء عنها من قائمة الخطوات لوفرت على المراجع و الموظفين جهداً ووقتاً ليس بالقليل في إنهاء المعاملة.

فمثلا إلغاء الخطوات المتعلقة بإرسال الطلب إلى الرياض، واعتماد لوحات جديدة برقم جديد يؤدي إلى اختصار قرابة ثلاثين يوما، لأن اللوحات الجديدة تتوفر في جميع المحافظات بشكل دوري دون الحاجة إلى الانتظار، وليس على المراجع من أعمال إضافية سوى تغيير رقم اللوحة في استمارة سيارته.

وعلى هذا يمكن القول بأن هناك أوقاتا كثيرة مهدرة بين ثنايا هذه الخطوات والإجراءات، بعضها عفوي والبعض الآخر ضمن النظام.

٤-٤: عدم التنسيق بين الإدارات المتداخلة في عملها

الإجراءات والخطوات التي اتبعت للحصول على بدل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية كانت معظمها في إدارة المرور. بينما لم يتم في إدارة الشرطة إلا عملية الإبلاغ، ومع هذا فقد استغرق هذا الإبلاغ على المراجع وقتاً وجهداً كبيرين. فالخطوات (من ١ إلى ١٩) استغرقت في عملية الإبلاغ فقط. فلو تكفلت إدارة المرور وتولت مسؤولية الإبلاغ عن اللوحة المفقودة للسيارات الخصوصية، كما هو في التبليغ عن فقد استمارات السيارات، وضمنت للمراجع تبليغ إدارة الشرطة عنه، لوفرت حوالي عشرين خطوة للمراجعين والموظفين في هذه العملية. وكذلك لوفرت للمراجع ثلاثة أيام عمل، وربما أكثر في غير محافظة

الأحساء، لأن هذه المحافظة تتميز عن غيرها بأن إدارتي المرور والشرطة متجاورتين في شارع واحد، فكيف لو كانت الإدارتان في منطقتين مختلفتين كما هو في بعض مدن المملكة؛ فكم من الوقت والجهد والمال سيضيع على المراجعين. وبالمقابل لو تكفلت إدارة المرور بعملية التبليغ لإدارة الشرطة فكم من الوقت والجهد والمال سيتوفر للمراجعين والموظفين في الإدارتين على حد سواء.

٤-٥: كثرة الأوراق والمستندات المطلوبة

من المسلمات في نظرية إدارة الوقت أن هناك علاقة طردية في المعاملات الإدارية بين عدد الأوراق والمستندات وبين الوقت لأي معاملة[٥٢]. أي أنه كلما زاد عدد الأوراق والمستندات لأي معاملة زاد وطال الوقت لإتمام تلك المعاملة لكثرة التدقيق والتسليم بين الموظفين والتوقيع. وبناء على هذا المنظور، يمكن القول بأن هذه المعاملة قد حوت في طياتها ١١ ورقة بين أصل وصورة، شملت أحد عشر إجراءا ما بين توقيع وتأشيرة وختم، وقد نقلت بين ١٢ موظفاً في إدارتي المرور والشرطة، و ٧ أشخاص خارج الإدارتين. وبناء على هذه النظرية فإن هذه المعاملة أخذت وقتاً وجهداً كبيرين من المراجع والموظفين على حد سواء. فالأولى لإدارتي المرور والشرطة إعادة دراسة هذه الأوراق والمستندات مرة أخرى والاستغناء عن بعضها، خاصة غير المهمة لتقل الإجراءات والخطوات فيقل الوقت لهذه المعاملة. فالمراجع لن يشكر الإدارة لو وفرت آلة تصوير مستندات بالمجان، وإنما سيشكر الإدارة لو اختصرت قائمة المستندات المطلوبة إلى نموذج واحد فقط[53]

٤-٦: عدم تدوين (توثيق) الإجراءات الإدارية اللازمة لإنجاز المعاملات

المعاملات الإدارية في الدوائر الحكومية كثيرة ومتنوعة، كما هو مألوف في معظم دول العالم لهيمنة النظام البيروقراطي فيها. إلا أن معظم الدول المتقدمة تضع عوامل تساعد على إنجاز هذه المعاملات بأقل وقت وأعلى كفاءة، مثل إخراج هذه المعاملات في كتيب عام يسهل الرجوع إليه من الموظف والمراجع بكل يسر وسهولة. في حين أظهرت هذه الدراسة (عبر البيانات الميدانية والمقابلات الشخصية) أن المعاملات الإدارية بخطواتها وإجراءاتها في كلتا إدارتي المرور والشرطة، لم تدون في كتيب مستقل، وإنما في أوراق متناثرة في الملفات الإدارية لا يستطيع الموظف الرجوع إليها وقت الحاجة، كما أن التعديل فيها يتم غالباً شفهياً من الإدارة العليا، أو في ورقة منفصلة كقرار إداري بعيد عن خطوات هذه المعاملة. فهذا يؤدي إلى احتمال النسيان من الموظف، وخوفا من الخطأ أو التوبيخ من الإدارة العليا يحرص الموظف على أن يحضر المراجع أوراقا ومستندات وخطابات ضرورية وغير ضرورية كمتطلبات المعاملة، مما يعني الإطالة والتعقيدات والتباين من إدارة إلى أخرى. لذا نرى في هذه المعاملة كثرة الأوراق والمستندات والتوقيعات والتأشيرات حرصاً من الموظف من الوقوع في الخطأ والمساءلة من الإدارة العليا.

٤-٧: المركزية وعدم التفويض

إذا كان التفويض وتطبيقه يُعد أحد الاستثمارات الرئيسة في إدارة الوقت لأنه يكسب المدير تحقيق الأهداف عبر أوقات الآخرين، فإننا نلاحظ في هذه الدراسة أن مبدأ التفويض يكاد يكون محدوداً. فالخطوات (٣٢ إلى ٣٧) والتي جمعت عبر البحث الميداني توضح هذه النتيجة. فغياب مدير القسم عن مكتبه ثلاث ساعات من دوامه اليومي دون تفويض منه لنائبه في استكمال إجراءات المراجعين ترتب عليه

تعطيل أعمال وأوقات مجموعة من المراجعين، وتكديس الأعمال له في اليوم التالي. فكيف لو غاب هذا المدير أو غيره ليوم أو يومين، أو تعرض لمرض مفاجئ أو حادث -لا قدر الله- كم من الأعمال ستتراكم، وكم من الأوقات ستهدر في إدارة المرور والمراجعين على حد سواء بسبب إهمال مبدأ التفويض؟

٤-٨: محدودية توظيف التقنيات الحديثة

تتمتع أغلب الدوائر الحكومية بالمملكة -ولله الحمد- بأجهزة ومعدات متطورة وتقنية حديثة، توفرها الدولة -مشكورة- لموظفيها، بهدف الاستفادة منها وأداء أعمالهم على أعلى كفاءة مرجوة، ومن بين هذه الدوائر وأهمها إدارتا المرور والشرطة. لقد لاحظ الباحث في هذه الدراسة الميدانية أن إدارتي المرور والشرطة لديهما الأجهزة والمعدات الحديثة ذات التقنية العالية والمتطورة، كأجهزة الحاسب الآلي (الكمبيوتر)، والناسوخ (الفاكس)، وآلات التصوير وغيرها. فهل استغلت هذه الأجهزة واستخدمت هذه المعدات الحديثة والمتطورة بالصورة المرجوة في اختصار الوقت وتيسير سير المعاملات؟

مجمل البيانات التي جمعها الباحث في المقابلة التي أجراها مع بعض المسؤولين في الإدارتين، تشير إلى أن بعض هذه الآلات لم تستخدم بالشكل الذي جلبت من أجله. فقد أوضح المسؤول أن الإجراء المتبع في جلب اللوحات الجديدة من الرياض يتم عن طريق إرسال الطلبات بالبريد المسجل إلى الرياض، وقد ترسل بعد يوم أو يومين حسب ظروف العمل، وحسب عدد المعاملات للمراجعين في هذا الموضوع، ثم تنتظر إدارة مرور الأحساء الرد من إدارة الرياض، وإجابة الطلب. فقد يستغرق وصول هذه الطلبات شهراً أو أكثر حسب ازدحام الإدارة المركزية

بالرياض. في حين لو استخدمت الإدارة الناسوخ (الفاكس) في إرسال جميع الطلبات يومياً في قائمة واحدة إلى الرياض، لاختصرت المعاملة وقت البريد ومخاطره من إتلاف أو ضياع أو حتى تأخير. فإذا علمنا أن إدارة المرور تلتزم بإحضار لوحة السيارة لكافة مراجعيها فور استلامها (خمسين ريال) قيمة اللوحة من المراجع، فمن باب أولى أن يتم التبليغ وطلب اللوحة بأسرع وسيلة وأيسرها. لذا فإرسال الطلبات بالبريد تعني التأخير وضياع الوقت، بينما إرسالها بالفاكس أولا، ثم إرسال الطلبات بالبريد لأخذ الصيغة الرسمية يعني اختصار ثلثي الوقت.

خامسا: النتائج

بعد مناقشة البيانات الميدانية، والمقابلات الشخصية حول إجراءات الحصول على لوحة مفقودة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١. إن المسؤولين والمديرين في الإدارة العليا في الدوائر الحكومية يدركون أهمية الوقت، وأنه مورد هامّ يجب استثماره، وهذا ما استنتجه الباحث عبر المقابلة الشخصية.

٢. إن بعض الموظفين التنفيذيين لا يأخذون في اعتبارهم أهمية الوقت عند أداء الأعمال، لأنهم لم يتعلموا أو يدربوا على ذلك، ولأنهم لا يحاسبون إلا على الحضور والانصراف.

٣. أظهرت الدراسة الميدانية أن الإجراءات و الخطوات العملية في المعاملات الإدارية في الدوائر الحكومية غير مقبولة وغير مرضية من كلا المراجعين والموظفين ، لطولها ، وقدمها ، ولأنها لم تعدل أو تدرس منذ عدة سنوات.

٤. إن مهارة التفويض الإدارية بين الموظفين في القسم الواحد ضعيفة جداً. فغياب أحد المسؤولين في أي قسم دون تفويض أحد مرؤسيه يؤدي إلى تعطيل معظم الأعمال في القسم كله.

٥. مع أن إدارة المرور وإدارة الشرطة إدارتين في وزارة واحدة، ولهدف واحد إلا أن البحث الميداني أثبت عدم التنسيق الفَّعال بين هاتين الإدارتين.

٦. عدم وجود أدلة إرشادية يرجع إليها الموظف عند الحاجة، مما يعني أن الموظف يقوم بعمله بناء على مشاهدة من سبقه، وبعض التعليمات الشفهية من رؤسائه، وخوفاً من المساءلة يكثر الرجوع للرؤساء، وتكثر المطالب على المراجعين من أوراق ومستندات لأي معاملة؛ مما ينجم عنه تعقيد المعاملة وتطويلها، وإضاعة الوقت والجهد للمراجعين والموظفين معاً.

٧. مع أن قسم الاستعلامات في أي منظمة يُعد بمثابة الإدارة الحاضنة للمراجعين، إلا أننا في هذا البحث لاحظنا شبه تهميشه عملياً. فقد اقتصر هذا القسم على أعمال روتينية قليلة، وعلى التحية الصباحية للموظفين، ومعرفة الداخل والخارج من الإدارة.

٨. أما مضيعات الوقت التي استنتجها الباحث في هذه الدراسة فهي:

- ضعف توظيف واستغلال الأجهزة والمعدات الحديثة المتوفرة في الإدارة، أو عدم استخدامها بالأسلوب الأمثل.
- عدم التنسيق الفعال بين الإدارات في خطوات معاملاتهم المشتركة.
- إسناد بعض المهام في المعاملات الإدارية إلى إدارات ليست من صميم اختصاصها.

- عدم التوازن بين معاملات القسم الواحد وعدد الموظفين فيه.
- كثرة الأوراق والمستندات المطلوبة لأي معاملة، مما يعني كثرة التدقيق والمراجعة بين الموظفين وكثرة التوقيع.

أخيراً: مع هذه النتائج السابقة فإن الباحث قد توصل إلى النتيجة الرئيسة لهذه الدراسة وهي أن مفهوم إدارة الوقت ومبادئه وتطبيقاته ضعيف جداً في المعاملة قيد الدراسة، مما يجعله أكثر ميلاً لتعميم ذلك على المشابه الأخرى داخل الدوائر الحكومية.

سادسا: التوصيات

خلال العرض الشامل لدور إدارة الوقت وأثرها على الأعمال الإدارية، وبسط البيانات الثانوية ومناقشتها من البيانات الميدانية، وعلى ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية من منظور إدارة الوقت، للتغلب على مشكلة التطويل والتعقيد للإجراءات و الخطوات العملية في المعاملات الإدارية في الدوائر الحكومية.

أولا: حث المسؤولين في إدارتي المرور والشرطة على إعادة النظر في إجراءات المعاملات الإدارية لديهم بين فترة وأخرى، ولتكن كل ثلاثة أعوام، بهدف السعي والبحث عن أفضل الوسائل المناسبة لتبنيها، أو لمعالجة الأخطاء والصعوبات الواردة في المعاملات السابقة وتلافيها. وستكون الدراسة لديهم أكثر نجاحا لو تمت بناء على نظرية إدارة الوقت وأثرها الفعال على الإجراءات الإدارية. وذلك عن طريق دراسة الحركة والزمن لكل إجراء أو

خطوة وضعت لإنجاز معاملة ما داخل الإدارة. و لتحقيق هذا الهدف يرى الباحث وجوب قيام الإدارتين بأمور منها:

- على إدارتي المرور والشرطة إعادة دراسة المتطلبات من الأوراق والمستندات لكافة معاملاتها، بهدف الاستغناء عن أي ورقة أو مستند غير ضرورية قد تكون سبباً في إطالة وقت المعاملة، وتبدد جهد ووقت الموظف.
- تقسيم النشاطات المتشابهة إلى مجموعات، وتكليف موظف متخصص لإنجازها لتتم بالصورة المطلوبة. فكل نشاط يتطلب لإنجازه مؤهلاته ومهارات محددة.
- إسناد الخطوات المتتابعة في المعاملة الإدارية الواحدة إلى إدارة واحدة قدر الإمكان بدل عدة إدارات. كإسناد عملية التبليغ عن اللوحة المفقودة للسيارات الخصوصية إلى إدارة المرور بدل إدارة الشرطة، لأن باقي الخطوات والإجراءات لهذه المعاملة تتم في إدارة المرور، ولأن بعض المفقودات المتعلقة بالسيارات أسندتها الوزارة إلى المرور، مثل فقد استمارة السيارة .
- دمج بعض الخطوات المتشابهة والمتماثلة في خطوة واحدة. كالخطوات في دراستنا الحالية من ١٤ إلى ١٩ في إدارة الشرطة و ٢٧ إلى ٣٠ في إدارة المرور.
- إسقاط بعض الخطوات التي لا علاقة لها بالعمل المباشر، أو يمكن الاستغناء عنها من قائمة الخطوات. كإسقاط الخطوات المتعلقة بإرسال الطلب إلى الرياض، واعتماد لوحات جديدة متوفرة في الإدارة، وكذلك الخطوات (٣١، ومن٤٠ إلى ٤٥) في دراستنا الحالية، المتعلقة بالإعلان في الصحف الرسمية كي لا يضيع الوقت في الانتظار شهراً كاملاً[٥٤].

- إصدار كتيب تفصيلي أو دليل إرشادي لجميع المعاملات داخل الإدارة، موضحا فيه الشروط والأدوات الواجب توافرها لكل معاملة، والعمل على تحديثه كلما جد جديد أو تعديل في المعاملات وإجراءاتها، لكي يكون مرجعاً لكل موظف ووسيلة إرشادية لكل مراجع. .
- استغلال الأجهزة والمعدات الحديثة وتوظيفها في الأعمال المناسبة لها، كأجهزة التصوير والفاكس (الناسوخ) والحاسب الآلي (الكمبيوتر). ويتم ذلك بمعرفة الهدف من وجود هذا الجهاز وكيف ومتى يستخدم ؟ ثم تعيين موظفين مختصين لهذه المعدات والأجهزة، أو تدريب الموظفين الحاليين في الأسلوب الأمثل لاستخدام هذه الأجهزة.

ثانيا: ضرورة إقامة دورات تدريبية إدارية لعموم الموظفين لاكتساب بعض المهارات الإدارية المنسجمة وواجباتهم، كفن التفويض، وأسلوب اتخاذ القرار الأمثل، وروح المبادرة الإدارية والإبداع التنظيمي وغيرها. فالمؤسسات العلمية من كليات وغرف تجارية ومعاهد متخصصة لا تخلو كل شهر من طرح مثل هذه الدورات في أغلب مناطق و محافظات المملكة. ولإنجاح هذه الدورات يجب على المسؤول أن يوفر لموظفيه الأمور التالية[٥٥]:

- الوقت الكافي لإتمام أيام الدورة والتفرغ الحقيقي لها، وعدم شغل الموظف بمهام أخرى أثناء الدورة.
- إدخال الموظف بالدورات المتعلقة بطبيعة عمله واختصاصه الوظيفي. فليس من الحكمة أن تكون هناك دورة تدريبية مثلا في تنمية مهارات رجال البيع ويشترك فيها موظفو المرور والشرطة.

- إعطاء الموظف بعد الدورة الفرصة الكافية لتطبيق واستخدام المعلومات والمهارات والخبرات التي اكتسبها أثناء الدورة ليضعها في عمله موضع التنفيذ.
- عدم التركيز على فرد أو فردين للالتحاق بكل دورة يُعلن عنها، خوفاً من تضارب الأفكار وصعوبة الربط بينهما من جهة، ومن جهة أخرى حتى لا تتولد الضغينة والعداء وعدم التعاون بين الموظفين، فتكون هذه الدورات أداة هدم لا أداة بناء.

ثالثا: ضرورة تفعيل قسم الاستعلامات بشكل أفضل، باعتباره الخطوة الأولى لإنجاح نظام الإدارة بالوقت، ويتم التفعيل عن طريق الآتي:

- إعادة تصميم وتوصيف مناشط ووظائف القسم، وتحديد متطلبات ومؤهلات الموظفين فيه بما يتوافق مع هذه المناشط و الأعمال، والتي تصاغ بهدف تيسير وتسهيل إجراءات المراجعين واختصار أوقات معاملاتهم بالصورة المرضية.
- تزويد موظفي القسم بأدوات تساعدهم على إتمام أعمالهم بشكل سريع وبكفاءة عالية، كالحاسب الآلي، والهاتف الخارجي، والبيانات الشاملة والحديثة لكل معاملة قد يُسأل عنها المراجعون.
- توظيف الأفراد ذوي المؤهلات المتوافقة مع متطلبات القسم التي تضمن أداء العمل بصورة مرضية. فمثلا هناك مراجعون أجانب لا يحسنون اللغة العربية، ومن ثم فوجود موظفين داخل القسم يتحدثون اللغة الإنجليزية سيوفر الوقت الكثير للمراجعين، ولإدارة المرور على حد سواء.
- إقامة دورات تدريبية لهؤلاء الموظفين في كيفية حسن استقبال المراجعين، وحسن الرد على استفساراتهم.

- تفعيل دور قسم الاستعلامات داخلياً بين الأقسام عن طريق تعميم وتعريف الأقسام الأخرى بمهماته الجديدة ومنافعه لهم. والطلب من مسؤولي الأقسام تزويد هذا القسم الحساس بكافة البيانات الجديدة والإجراءات المعدلة لجميع المعاملات أولا بأول.
- تفعيل دور قسم الاستعلامات خارجياً وإبراز دوره للمراجعين عن طريق حملة ترويجية في وسائل الإعلام تظهر دوره وأهميته للمراجعين، وأنه المفتاح الصحيح لجميع المعاملات داخل الإدارة. ونظرا لنجاح الوزارة في إخراج برامج ترويجية وتثقيفية ناجحة عن أعمالها (كبرنامج إحذر تسلم، وأمن وأمان، وأخيراً البرنامج الترويجي الإعلامي الناجح الوقاية هي الغاية)، فهي قادرة على إخراج برنامج تروبجي تثقيفي يبرز دور قسم الاستعلامات في إداراتها المختلفة ودوره البناء في إرشاد المراجعين، (مواطن أو مقيم، عربي أو أجنبي) لاستكمال معاملاتهم بأعلى كفاءة وأقل وقت. وكذلك يتم إرشاد كافة المراجعين في الوزارة، أو عبر الهاتف الخارجي الخاص لقسم الاستعلامات في وزارة الداخلية.

رابعا: على إدارتي المرور والشرطة تشجيع الأبحاث ودعمها بكافة الوسائل، وذلك لدراسة معاملات أخرى داخل الإدارة لم تدرس من قبل في ضوء مفهوم إدارة الوقت، مثل دراسة معاملة تجديد رخص القيادة، أو الاستمارات وغيرها.

خامسا: وأخيراً يوصي الباحث بضرورة تشجيع طلبة الدراسات العليا بأكاديمية نايف للدراسات الأمنية بإعداد بعض الرسائل حول موضوعات تتناول تبسيط الإجراءات واختصار الوقت اللازم لإنجاز المعاملات التي تهم المواطنين والمقيمين على أرض هذه الدولة الآمنة.

الهوامش والمراجع

(١) أنظر:

- د. بسيوني محمد البرادعي، **صديقي المدير وتنظيم الوقت**، (القاهرة: مركز العرار للاستشارات، ١٩٩٧م) ، ص ١٧.
- د. فاروق أحمد فرحات، **ورشة عمل إدارة الوقت**، (الرياض: المركز السعودي للتنمية الإدارية والفنية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م) ، ص أ.

(٢) أ.د. أحمد عبد الله أحمد سعد الطاهر، **الإحساء ، دراسة جغرافية**، (الرياض: جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٩هـ)، ص٣ـــ٢٥.

(٣) أنظر:

- جاسم محمد المطوع، **الوقت عمار أو دمار**، (الكويت: دار الدعوة، ط٦، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م، ج١)، ص ٩٩.
- نادر أحمد أبو شيخة، **إدارة الوقت**، (عمان: دار مجد لاوي، ١٩٩١م) ، ص ٢١.
- عيد الحكيم أحمد الخزامي، إدارة **الوقت = إدارة الحياة**، (القاهرة: مكتبة أبن سينا، ١٩٩٥م) ، ص ٨.
- د. بسيوني محمد البرادعي (مرجع سابق) ص :٩.

(٤) انظر:

- محمد ضاهر وتر، **دور الزمن في الإدارة**، (دمشق: المطبعة العلمية، ، بدون تاريخ) ، ص١٨.
- عمر وصفي عقيلي، **الإدارة أصول وأسس ومفاهيم**، (عمّان: دار زهران، ، ١٩٩٧م) ، ص٩٤.
- خالد عبد الرحمن الجريسي، **إدارة الوقت من منظور إسلامي وإداري**، (الرياض ١٤٢١ هـ، ط١) ، ص ٧٣.

(٥) أخذ بهذا المبدأ بعض علماء المسلمين كابن قيم الجوزية رحمه الله، والشيخ يوسف القرضاوي. أنظر:

- ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبد الله محمد [٦٩١ - ٧٥١ هـ]، الفوائد، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الطائف، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص٢٩٢.
- يوسف القرضاوي، **الوقت في حياة المسلم**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ). ص ص: ٨ - ١٢.

(٦) محمد ضاهر وتر ، **دور الزمن في الإدارة**، مرجع سابق ، ص ١٩.

(٧) يوجين جريسمان، **فن إدارة الوقت**،(أمريكا: مؤسسة المؤتمن التجارية، ١٩٩٨ م) .

(٨) Helmer, P., E., **Time Management For Engineers And Constructors**, OP. CIT., P.٢

(٩) نادر أحمد أبو شيخة (مرجع سابق) ص ٢٥.

(١٠) ابن قيم الجوزية شمس الدين أبو عبد الله محمد [٦٩١- ٧٥١هـ] **تهذيب مدارج السالكين**، هذبه عبد المنعم صالح العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، ج٢ ص ٧٧٦.

(١١) محمد عبد الغني حسن هلال ، **مهارات إدارة الوقت**، (القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية، ١٩٩٧م،ط٣) ، ص ٣٣.

(١٢) سهيل فهد سلامة، **إدارة الوقت: منهج متطور للنجاح**، (المنظمة العربية للعلوم الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، عمان، ١٩٨٨م)، ص ١٧.

(١٣) خالد عبد الرحمن الجريسي (مرجع سابق) ص ١٧.

(١٤) عبد الحكيم أحمد الخزامي (مرجع سابق) ص ٨.

(١٥) عبد العزيز محمد ملائكة، **إدارة الوقت في الأعمال بالمملكة العربية السعودية**، سلسلة إصدارات إدارة الأبحاث الاقتصادية والمعلومات، ص ٧.

(١٦) عبد الحكيم أحمد الخزامي (مرجع سابق) ص ٨.

(١٧) محمد شاكر عصفور، **إدارة الوقت في الأجهزة الحكومية**، (ندوة الدوام الرسمي في الأجهزة الحكومية) ، الرياض، ١٤٠٢هـ، ص١١٦.

(١٨) سهيل بن فهد سلامة (مرجع سابق) ص ١٦.

(١٩) أنظر:

- د. بسيوني محمد البرادعي (مرجع سابق) ص ١٧.

- R. Rowan, "Keeping The Clock From Running Out" Fortune, ١٩٧٨, ٩٨, ٧٦-٧٨.

(٢٠) نادر أحمد أبو شيخة (مرجع سابق) ص ٢٣.

(٢١) محمد عبد الغني حسن هلال (مرجع سابق) ص ١١.

(٢٢) انظر:

- نادر أحمد أبو شيخة (مرجع سابق) ص ٢٣.

- سهيل بن فهد سلامة (مرجع سابق) ص ٢٧.

(٢٣) تيمب، دايل (مرجع سابق) ص ٣٢.

(٢٤) خالد عبد الرحمن الجريسي، "إدارة و تنظيم الوقت مطلب ديني و دنيوي"، **تجارة الرياض**، غرفة التجارة والصناعة الرياض (جمادي الاولي ١٤٢٢هـ، أغسطس ٢٠٠١)، ص ٤٤ - ٤٥.

(٢٥) سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، ط٢، ١٣٩٨ هـ، كتاب (٣٨)، باب (١)، رقم الحديث (٢٤١٧)، ج٤ ، ص ٦١٢، وقال هذا حديث حسن صحيح.

(٢٦) Drucker, P., **The Effective Executive**, N.Y.: Harper and Row ، ١٩٨٢ ،.PP.٤٢-٤٥.

(٢٧) تيمب دايل (مرجع سابق) ص ص٤٩٤-٤٩٥.

(٢٨) نادر أحمد أبو شيخة، ومحمد القريوتي، (مرجع سابق) ص ١٠٦.

(٢٩) Mackenzie,R.A., **New Time Management Methods**, London: The Darnell Corporation,١٩٩٠., P. ٤٩.

(٣٠) محمد شاكر عصفور، **كيفية إشغال المدير لوقت الدوام الرسمي**، (ندوة الإنتاجية في القطاع الحكومي ومعوقاتها، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤٠٠هـ) ، ص ١١.

(٣١) محمد بن عبد الله الغيث، "الإنتاجية في القطاع الحكومي: المفهوم ، المعوقات ، وسائل وطرق تحسين الإنتاجية"، **مجلة الإداري**، (معهد الإدارة العامة ، مسقط) السنة ١٢، العدد ٤١ ، (يونيو ١٩٩٠م) ، ص ١٢٩.

(٣٢) محمد يوسف المسيليم، **التدريب على الأساليب الحديثة في إدارة الوقت**، (الكويت : مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٨م)، ص ١٦.

(٣٣) د. بسيوني محمد البرادعي، (مرجع سابق) ص ١١٧.

(٣٤) نادر أحمد أبو شيخة، (مرجع سابق) ص ص ١٣٧-١٣٨.

(٣٥) خالد عبد الرحمن الجريسي، (مرجع سابق) ص ٧٣.

(٣٦) لمزيد من المعلومات عن الدراسات النظرية في إدارة الوقت انظر على سبيل المثال:

- بسيوني محمد البرادعي، مرجع سابق.
- محمد يوسف المسيليم، مرجع سابق.
- محمد عبد الغني حسن هلال ، مرجع سابق.

(٣٧) McCay,J., **The Management of Time**, Prentice Hall INC., N. J :. ١٩٩٥ ، P. ١٩

(٣٨) Stewart, R. M., **Managers And Their Jobs** ،McGraw Hill Co., N. Y.: ١٩٦٧, PP. ٤٤-٤٥.

(٣٩) Drucker, P., **The Effective Executive**, N.Y.: Harper and Row , ١٩٨٢, PP.٤٢ – ٤٥.

(٤٠) انظر: تيمب، دايل، **إدارة الوقت**. ترجمة وليد هوانه، **معهد الإدارة العامة**، الرياض، ١٩٩١م، ص ص ٢٦٤ -٢٦٥.

(٤١) Alec Mackenzie, The Time Trap (N. Y: Mc Graw-Hill Book Co., ١٩٧٢), P. ٦٨.

(٤٢) Alexander Hamilton Institute, Getting Control of Your Time, ١٩٨٤, PP.٥٧-٦٥.

(٤٣) Muna, Farid, THE ARAB EXECUTIVE, St. Martin Press, N.Y . ١٩٨٠.

(٤٤) نادر أحمد أبو شيخة، ،محمد القريوتي، "إدارة الوقت في الأجهزة الحكومية الأردنية"، **مجلة دراسات، العلوم الإنسانية**- (الجامعة الأردنية، العدد الأول، المجلّد ٢٠، ١٩٩٣م)، ص ص ١١٩-١٢٠.

(٤٥) محمد شاكر عصفور، (مرجع سابق) ص ٨.

(٤٦) عبد العزيز محمد ملائكة، (مرجع سابق) ص ١٣.

(٤٧) محمد بن عبد الله الغيث، (مرجع سابق) ص ١٢٨.

(٤٨) علي بن سعيد القرني، **إدارة الوقت: دراسة ميدانية عن مدى استغلال المدير السعودي للوقت في الأجهزة الحكومية**، بمدينة الرياض، رسالة ماجستير، قسم الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٦م، ص ٢٦.

(٤٩) خالد عبد الرحمن الجريسي، (مرجع سابق) ص ٧٥.

(٥٠) Ghauri, P., Gronhaug, K. & Kristianslund, I. (١٩٩٥). *Research Methods in Business Studies: A particle Guide*. New York: Prentice Hall.

(٥١) يتقدم الباحث بالشكر الجزيل للمسؤولين في إدارتي المرور والشرطة لتجاوبهم مع هذا البحث وتقبلهم لإجراء هذه المقابلة التي كانت بحق دعماً قوياً للباحث، ووسيلة فاعلة للنتائج التي توصل إليها.

(٥٢) أنظر على سبيل المثال:

- محمد يوسف المسيليم، مرجع سابق، ص ٦٩.
- محمد عبد الغني حسن هلال (مرجع سابق) ص ١٦.
- سهيل بن فهد سلامة ، (مرجع سابق) ص ٨٣.

(٥٣) أحمد عبد العزيز الشعلان، (مرجع سابق) ص ٤٧.

(٥٤) قامت إدارة المرور -مشكورة- بإلغاء هذه الخطوة (الإعلان في الصحف الرسمية) من إجراءات الحصول على لوحة مفقودة ، وذلك قبل استكمال هذه الدراسة.

الإيداع في السجن والأحوال الأسرية للسجناء
دراسة سوسيولوجية على السجناء بإحدى المؤسسات العقابية

إعداد

الدكتور/ ناجى محمد هلال

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية تربية بورسعيد – جمهورية مصر العربية

ملخص الدراسة

لا شك أن السجن بصفته مؤسسة اجتماعية له وظائف وأدوار هامة، يعتبر من أبرز روادع النظام الاجتماعي ضد السلوك الذي يتعارض مع الشرعية الاجتماعية، فضلاً عن أنه الأداة التي يلوح بها المجتمع لمكافحة الجريمة عن طريق الترهيب. أضف إلى ذلك أن السجن لم يعد كما كان في الماضي مجرد مكان للانتقام من المجرم وزجره، بل امتد دوره ليصبح مكاناً للإصلاح والتقويم والتأهيل.

ولكن على الرغم من إيجابية هذه الوظائف والأدوار الاجتماعية التي يقوم بها السجن ، إلا أن هناك كثيرا من التغيرات والآثار الاجتماعية السلبية المرتبطة بالإيداع فيه؛ من أبرزها تلك التي تلحق بالأسرة، سواء في بنائها أو وظائفها، خاصة إذا كان السجين هو عائل الأسرة.

ولذلك جاءت الدراسة الراهنة لمناقشة هذه التغيرات الأسرية، سواء في علاقة السجين بأفراد أسرته أثناء قضاء العقوبة، أو علاقة هؤلاء فيما بينهم أثناء غيابه عنهم ، وكذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية في الحياة الأسرية بصفة عامة، بهدف تقديم بعض التوصيات التي يُمكن أن تُسهم في التقليل من التغيرات السلبية التي تلحق بالأسرة.

مقدمة

إن سلب حرية المجرم بسجنه، تعني عزله عن بيئته الاجتماعية عزلاً نهائياً وراء أسوار مؤسسة عقابية، حيث لا يسمح له بالاتصال بهذه البيئة إلا من خلال رقابة السلطة المنفذة للجزاء الجنائي الواقع عليه (خليفة: ١٩٩٧: ٢١). وبالتالي فمن المتوقع أن تكون هناك مجموعة من التغيرات الاجتماعية السلبية التي تلحق بالأسرة نتيجة سجن أحد أفرادها. فقد تحدث اختلالات في بنائها ووظائفها، ولا سيما إذا كان السجين هو عائل الأسرة (خليفة: ١٩٩٧: ١٥٢).

ومن هذه التغيرات الأسرية الناتجة عن السجن ما قد يظهر في علاقة المحكوم عليه بأفراد أسرته أثناء العقوبة، أو علاقة هؤلاء فيما بينهم أثناء غيابه عنهم، ثم في الحياة الأسرية بصفة عامة. وترتبط هذه التغيرات بعدة عوامل، منها نوع الروابط العاطفية بين الزوجين، والأدوار الاجتماعية للمحكوم عليهم بالنسبة

للأسرة، وكذلك المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للأسرة، ومدى نجاح الزوجة في مقاومة الصعوبات المادية الناجمة عن الإدانة.

كما يلاحظ أيضاً في إطار التغيرات الأسرية الناجمة عن السجن أن نوع الجريمة المرتكبة قد يثير المشاعر العدائية لدى الأقارب والجيران، وأهل الحي كما هو الحال إذا كانت عقوبة السجن جزاء لارتكاب جريمة خلقية أو يُدِر الشفقة والتعاطف إذا كانت الجريمة من النوع الذي ارتكب بدافع الشرف، أو الأخذ بالثأر (زيد: ١٩٨٣ : ٢٦٠ ــ ٢٦١).

والواقع أن خطورة هذه التغيرات التي تطرأ على أسرة السجين نتيجة إيداعه في السجن – في رأي العديد من الباحثين – تأتي مما يترتب على سلب حريته من آثار ضارة على الأسرة، كانحراف الأبناء أو طلب الزوجة للطلاق، أو معاناة الأسرة من الحرمان والعجز المادي، خاصة إذا كان السجين هو عائل الأسرة، ويقضي عقوبة طويلة المدة (Biestock: 1981: 40-45).

ومما لا شك فيه أن هذه الآثار الضارة التي تتعرض لها أسر السجناء تقتضي أن يلتزم المجتمع بهيئاته الرسمية والأهلية بضرورة رعاية هذه الأسر حتى يتجنب المجتمع ما يترتب على ذلك من انحرافات اجتماعية، فضلاً عن تحقيق الاستقرار والتضامن فيه. لأنه إذا كان النظام الاجتماعي قد قرر سلب حرية رب الأسرة نتيجة خروجه على نظم المجتمع وقوانينه، فلا يجب أن تعاقب أسرته معه أيضاً (الشريدة: ٢٠٠١ : ٧٦ ــ ٧٨).

أهمية الدراسة

في ضوء ما سبق يمكن القول إن الدراسة الراهنة تستمد أهميتها مما يلي:

١ ــ إن الأحوال الأسرية للسجناء نتيجة الإيداع في السجن لم تنل الاهتمام الكافي في تراث علم الاجتماع في مجتمعنا. فأغلب الدراسات التي أجريت في هذا الصدد -فضلاً عن أنها محدودة - لم تتناول هذه الأحوال الأسرية في إطار الرؤية الشمولية والمتكاملة. ولذلك جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعالجة هذه القصور.

٢ ــ إن دراسة الأحوال والمشاكل الأسرية للسجناء قد يكشف لنا عن الخطورة الإجرامية، والانحرافات السلوكية التي قد تبدو الأسرة معرضة لها بعد سجن أحد أفرادها ووقوعها تحت ضغط الحرمان والحاجة، خاصة إذا كان السجين هو عائل الأسرة.

٣ ــ إن إلقاء الضوء على الأحوال والمشاكل الأسرية للسجناء، ومن ثم تقديم العون لحل مشكلات هذه الأسر ورعاية مصالحها يمهد السبيل للاستقرار النفسي للمسجون الذي يمكن أن يعيد تقييم نظرته للمجتمع الذي استمر في رعاية أسرته على الرغم مما ارتكبه من جرم. وبهذا يتحقق الهدف الوقائي والعلاجي معاً.

٤ ــ إن دراسة الأحوال والمشاكل الأسرية للسجناء الناتجة عن الإيداع في السجن يلقى الضوء على بعض السلبيات المرتبطة بعقوبة السجن. وبالتالي يمكن علاج هذه السلبيات، حتى تتحقق الأهداف المرجوة من هذه العقوبة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في:

- الكشف عن التحولات في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لأسرة السجين بعد إيداعه في السجن.

وتنبثق عن هذا الهدف الأساسي أهداف فرعية أخرى تتمثل في:

١ ـ التعرف على طبيعة علاقة السجين بالزوجة ومدى هجر الزوجة للمنزل، أو طلب الطلاق بعد سجنه.

٢ ـ التعرف على طبيعة علاقة السجين بالوالدين، والإخوة بعد الإيداع في السجن.

٣ ـ الكشف عن مدى وجود انحرافات سلوكية بين أبناء أو أفراد أسرة السجين بعد سجنه.

٤ ـ التعرف على الأحوال الاقتصادية، أو المصادر التي تستند إليها أسرة السجين في تحقيق الاحتياجات المعيشية بعد الإيداع في السجن.

٥ ـ التعرف على الأحوال الصحية لأسرة السجين بعد دخوله السجن.

٦ ـ التعرف على طبيعة علاقة الجيران بأسرة السجين بعد إيداعه السجن.

المفاهيم الأساسية للدراسة

تنطوي الدراسة الراهنة على مفهومين أساسين هما:

١ ـ الأحوال الأسرية للسجناء الناجمة عن السجن

يقصد بالأحوال الأسرية للسجناء الناتجة عن الإيداع في السجن تلك التغيرات التي تشهدها الأسرة، نتيجة دخول أحد أفرادها السجن، وتحدث اختلالات في بنائها ووظائفها ، ومن ثم يترتب عليها العديد من المشكلات والآثار السلبية.

وفـــي محاولـــة لـــبلورة أهـــم هذه المشكلات، والآثار السلبية التي يمكن أن تواجهها الأسرة نتيجة دخول أحد أفرادها السجن، وخاصة إذا كان هو عائلها ذكر أنهـــا تتمـــثل في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية (الصادي: ١٩٨٠: ١٢٥).

والدراسة الراهنة تُعرف الأحوال الأسرية للسجناء الناجمة عن السجن إجرائياً بأنهـــا: تلـــك التغيرات التي تتعرض لها أسرة السجين، سواء في بنائها ووظائفها، وعلاقاتها مع الأقارب والجيران والسجين نفسه، نتيجة الإيداع في السجن.

٢ ــ السجن

لقـــد وجد السجن في جميع المجتمعات -تقريباً- وفي كل الأزمنة منذ بداية ظهـــور المجـــتمعات المنظمة، وإن اختلفت أغراضه وأهدافه ووظائفه من مرحلة زمنية إلى أخرى، ومن ثم اختلف مفهومه كذلك.

والواقع أنه بالنظر إلى مفهوم السجن في أغلب المجتمعات المعاصرة نجد أنه هـــو المكـــان الـــذي أعده المجتمع لمعاقبة ورعاية وإصلاح الذين يقومون بأعمال إجرامـــية مخالفة للقوانين، وصدر في حقهم حكم بتجريدهم من حرياتهم. وللسجن تســـميات كثـــيرة مـــترادفة أو معادلـــة، مـــن أهمها المؤسسة العقابية، والمؤسسة الإصلاحية، ودار إعادة التربية ودار التهذيب (طالب: ١٩٩٩: ١٦ ــ ١٨).

والدراســـة الراهـــنة تُعرف السجن إجرائياً بأنه: مكان محصن بأسوار عالية وحواجـــز صناعية يحول دون هروب من أودع فيه من نزلاء لقضاء حكم صادر بحقهم يقتضي منع حريتهم لقاء إتيانهم فعلاً مخالفاً لنصوص القانون، كما أنه مكان لتهذيـــب هؤلاء النزلاء وتعديل سلوكهم وتأهيلهم، بغرض إعادتهم للمجتمع أعضاء

نافعين.

الإطار التصوري للدراسة

يمكن القول إن الدراسة الراهنة تنطلق في معالجتها للأحوال الأسرية لنزلاء السجن من الاتجاه البنائي الوظيفي، باعتباره اتجاها تكامليا يستند إلى الرؤية الشمولية في التحليل. فالفكرة الأساسية التي تقوم عليها البنائية الوظيفية -كما يذهب "بارسونز" وآخرون- هي النظر إلى المجتمع على أنه يتألف من مجموعة من البناءات تمارس وظائف محددة، وهذا الكل يعني أن أجزاءه متساندة، وتستهدف تحقيق التوازن في العلاقات القائمة بينها. والتكامل الذي يعتبر من أهم الخصائص التي يتصف بها الكل الاجتماعي يعني أن تتلاءم أجزاؤه بعضها مع بعض لتحقيق حد معين من الترابط (عارف: ١٩٩٠: ٣٧ ـ ٣٨).

وعلى هذا، وفي ضوء ذلك التصور سوف تمكننا البنائية الوظيفية من التعرف على الأحوال الأسرية للسجناء الناتجة عن الإيداع في السجن، ومدى علاقتها بطبيعة هذه العقوبة، فضلاً عن تحليل العناصر الأساسية لهذه الأحوال الأسرية، والعلاقات القائمة بين هذه العناصر.

تساؤلات الدراسة

باعتبار الدراسة الراهنة دراسة وصفية تستهدف التعرف على الأحوال الأسرية للسجناء من خلال وجهة نظر السجناء أنفسهم ، فهي تعتمد في الكشف عن ذلك على طرح مجموعة من الأسئلة المتمثلة في الآتي:

١ ـ ما طبيعة علاقة السجين بالزوجة والأبناء والوالدين والإخوة بعد دخوله السجن؟

٢ ــ هــل تعانــي أسرة السجين ظهور انحرافات سلوكية بين أفرادها بعد دخول السجين السجن؟

٣ ــ مــا المصادر الأساسية التي تستند إليها أسرة السجين في إشباع احتياجاتها المعيشية بعد إيداع السجين بالسجن؟

٤ ــ هل يعانى أفراد أسرة السجين مشكلات مرضية بعد دخوله السجن؟

٥ ــ ما طبيعة علاقة الجيران بأسرة السجين بعد إيداعه السجن؟

مناهج وأدوات الدراسة

استندت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من المناهج والأدوات التي تتلاءم مع طبيعة الموضوع وأهدافه وتساؤلاته، وتتمثل في الآتي:

١ ــ مــنهج المســح الاجتماعي بالعينة. تم من خلاله بحث عينة من نزلاء سجن الــزقازيق بجمهورية مصر العربية للتعرف على طبيعة علاقاتهم بأسرهم، وكذلك أحوال هذه الأسر الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناجمة عن إيداع هؤلاء النزلاء في السجن.

٢ ــ اســتمارة المقابلــة. وهــي تشتمل على عدد من الأسئلة تحاول الكشف عن الأحوال الأسرية للنزلاء، وسيتم من خلالها الإجابة على تساؤلات الدراسة.

٣ ــ الإحصــاء. وتمــت الاســتعانة بها في التحليل الكمي والكيفي للبيانات التي جمعــتها الدراســة مــن خــلال استمارة المقابلة. وقد استندت الدراسة إلى الأسلوب الإحصائي كا^2 ، بهدف معرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية.

مجالات الدراسة

١ ــ المجــال المكاني. يتمثل المجال المكاني للدراسة الراهنة في سجن الزقازيق

بجمهورية مصر العربية.

٢ ــ المجال البشري. تم إجراء الدراسة الراهنة على ١٢٠ سجيناً من سجناء سجن الزقازيق بهدف التعرف على الأحوال الأسرية للسجناء الناتجة عن الإيداع في السجن. وقد تم اختيار هذه العينة من واقع سجلات السجن، وذلك باتباع الأسلوب العشوائي المنتظم. فلقد بلغ عدد السجناء الصادرة ضدهم أحكام قضائية نهائية تدينهم يوم ٢٠٠١/٧/٨ ــ وهو اليوم الأول الذي قام فيه الباحث بتطبيق الاستمارة ــ ١١٩٧ نزيلا، ومن هذا العدد تم اختيار العينة بنسبة ١٠%، وبذلك بلغ حجمها ١٢٠ نزيلا.

٣ ــ المجال الزمني. امتد من شهر يونية ٢٠٠٠ حتى نهاية نوفمبر ٢٠٠١ أُنفِقَ في الإطلاع المكتبي، والمعالجة الميدانية لمشكلة الدراسة، وكتابة التقرير النهائي.

هذا وقد اشتملت الدراسة الراهنة في معالجتها للأحوال الأسرية لنزلاء السجن على جزء يتناول الإطار المنهجي، ثم تحديد مفهومي الدراسة، وهما مفهوم الأحوال الأسرية للسجناء ، ومفهوم السجن، يلي ذلك استعراض الدراسات السابقة ، ثم التعرف على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والصحية لأسر السجناء في مجتمع الدراسة. وأخيراً تأتى خاتمة الدراسة التي تتضمن رصداً لأهم الاستنتاجات، وربطها بنتائج الدراسات السابقة، ثم ملاحق الدراسة.

الدراسات السابقة

كانت الأحوال الأسرية لنزلاء السجون محوراً لبعض الدراسات، وتكاد تتفق نتائج هذه الدراسات على نقطة هامة هي أن هناك تأثيرات سلبية مختلفة تتعرض

لهـا أسـر السـجناء نتـيجة إيـداع السـجين فـي السـجن. والواقـع أنه إذا ما نظرنا إلى هذه الدراسات نظرة تحليلية نلاحظ ما يلي:

١ ـ هناك بعض الدراسات ركزت على الأوضاع الاقتصادية لأسر السجناء.

٢ ـ حاولت دراسات أخرى الاقتراب من الجوانب الصحية لأسر السجناء.

٣ ـ اهتمت العديد من الدراسات بالجوانب النفسية لأسر السجناء.

٤ ـ أخيراً عالجت بعض الدراسات الأوضاع الاجتماعية لأسر السجناء.

وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية لأسر السجناء فقد انطلقت معظم الدراسات المعنـية بهذه الجوانب من نقطة جوهرية، هي أن الأسرة غالباً ما تتعرض لمشاكل ماديـة حادة حين يكون السجين هو المصدر الأساسي للدخل؛ وفي نفس الوقت لا يـزال أفراد الأسرة في سن الإعالة، فضلاً عن أن زوجات السجناء غير مؤهلات للعمل، أو يعملن في أعمال ذات دخل منخفض.

ومن أبرز الدراسات التي تعكس ذلك دراسة "فيريرو" وآخرين Ferero & Others علـى عـدد مـن أسر السجناء في ولاية "أريزونا الأمريكية" فقد كشفت نتائجها عن أن ٩٢% من زوجات السجناء يشتكين من المشاكل المادية بعد دخول عائلهم السجن، وأن ٧٥% منهن يعانين مشكلة البطالة، وعدم وجود عمل مناسب.

وفـي دراسـة أخرى أجراها "راديلت" وآخرون Radelet & Others في الولايـات المتحدة الأمريكية عن معاناة أسر السجناء، أسفرت النتائج عن أن الدخل المنخفض هو المشكلة الأساسية لأغلب هذه الأسر، فضلاً عن قلة المساعدات التي يمكن الحصول عليها من المؤسسات الأهلية والحكومية (Radelet et al: 1983: 593-594).

ومن الدراسات العربية التي كشفت أيضاً عن تعرض أسر السجناء للعديد من المشـــاكل الماديـــة نتيجة إيداع السجين في السجن دراسة " زيد" التي أجراها على مجموعة من السجناء بسجون القاهرة. وقد أوضحت النتائج أن نسبة كبيرة من أسر هـــؤلاء الســـجناء واجهت مشاكل مادية حادة، فضلاً عن عدم توفر من يعول هذه الأســـر بعـــد دخـــول المبحوث السجن، مما اضطرهم إلى ضغط المصروفات، أو الاســـتناد إلى مساعدة الأهل والأقارب، أو بيع أشياء مملوكة للزوج أو الزوجة في محاولة للتغلب على النقص في الدخل(زيد: ١٩٧٠: ٣٤٨).

ومن ناحية الأحوال الصحية لأسر السجناء، فحتى مع قلة الدراسات في هذا الصدد، فإن أغلب نتائجها أكدت تعرض أسرة السجين للعديد من المشاكل الصحية، نتـــيجة انخفـــاض الدخـــل؛ وبالتالي عدم القدرة على تقديم الرعاية الصحية الكافية لأفراد الأسرة. وتعتبر دراسة "ريتشارد روتمان R. Rottman" على أحد السجون الأمريكـــية من أهم الدراسات الكاشفة عن تدهور الأوضاع الصحية لأسر السجناء. فلقـــد تبيـــن من النتائج أن ثلث أسر عينة الدراسة يعاني بعض أفرادها سوء الحالة الصحية، وانتشار الأمراض المزمنة، وأن هذا العدد تضاعف مع مرور الزمن منذ القبض على رب الأسرة حتى وقت إجراء الدراسة (Hwikins: 1976: 30-34).

أما عن الجوانب النفسية لأسر السجناء، فقد كشفت العديد من الدراسات عن أن هـــناك كثيرا من المشاكل النفسية التي تعانيها هذه الأسر من أهمها معاناة أغلب أفـــراد الأســـرة فقـــدان الثقة بالنفس، وكذلك الإحباط الناجم عن فقدان العائل، وما يترتـــب على ذلك من اضطرابات نفسية وحرمان عاطفي. وتعتبر دراسة "سكنلير Sknler" عـــن التغيرات التي حدثت داخل الأسرة نتيجة دخول عائلها السجن من أبـــرز الدراسات التي كشفت عن هذه المشاكل النفسية. فلقد أسفرت نتائج الدراسة

عن أن أغلب أسر العينة تشتكي من فقدان العاطفة، كذلك اتضح أن غالبية زوجات السجناء تشتكين من الإحباط الجنسي نتيجة فقدان الزوج رب الأسرة، وأن التغير في أمور الأسرة يتجه نحو الأسوأ مع مرور الزمن. (Barker: 1996: 140).

كذلك كشفت إحدى الدراسات العربية أجراها " الغامدي" على مجموعة من النزلاء والنزيلات بسجون المملكة العربية السعودية عن أن نسبة كبيرة من أسر النزلاء تعاني التوتر، والقلق، وعدم الاستقرار النفسي، والشعور بالفراغ العاطفي نتيجة الإيداع في السجن (الغامدي: ١٩٩٣: ٢٦).

وأخيراً إذا ما انتقلنا إلى الأحوال الاجتماعية لأسر السجناء، فنجد أنه بإيداع السجين في السجن تنشأ مشكلات اجتماعية عديدة، منها الخلافات بين الأبناء، وانشغال كل منهم بالمشكلات الفرعية دون تفكير في مستقبل الأسرة، وعدم قدرة الزوجة -في أغلب الأحيان- على القيام بدور الأب مما قد يؤثر على طبيعة العلاقات داخل الأسرة. بالإضافة إلى ظروف العمل الذي قد تلجأ إليه الزوجة بعد سجن عائل الأسرة مما قد يفقدها إلى حد كبير السيطرة على الأبناء. ومن ثم قد يمارسون السلوكيات المنحرفة. كما قد تلجأ بعض الزوجات إلى طلب الطلاق، الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من التفكك الأسري. فضلاً عن ذلك، فإن العلاقة بين الأسرة والمجتمع قد تأخذ أشكالاً مختلفة، نتيجة ما اقترفه رب الأسرة من جرم في حق المجتمع، منها عدم التعامل مع أفراد هذه الأسرة، وعدم إتاحة فرص العمل المناسبة أمامهم، وملاحقتهم بالحديث عما ارتكبه العائل من أفعال غير مناسبة (الصادي: ١٩٨٨: ١٢٨ ـ ١٢٩).

والواقع أن الدراسات والبحوث التي عكست هذه النوعية من الآثار السلبية والمشكلات الاجتماعية للسجن على أسر السجناء قد اتخذت مداخل مختلفة.

وتعتبر دراسة " خليفة" على مجموعة من السجناء المفرج عنهم في مصر والأردن وتونس من أهم الدراسات العربية الكاشفة عن هذه الأوضاع الاجتماعية. فقد أسفرت نتائجها عن تأكيد ٨٦,٩% من مجموع أفراد العينة الشاملة عن حدوث تغيرات ذات طابع سلبي في ظروف أسرهم، كنتيجة طبيعية مباشرة على سجن العائل، وقد كانت أهم التغيرات التي واجهتها هذه الأسر تتمثل في الطلاق، وهجر الزوجة لمنزل الزوجية، وانخفاض مستوى المعيشة، وآثار أخرى جاءت جميعها في معية واحدة (خليفة: ١٩٩٧: ١٥١ ـ ١٥٢).

وفي دراسة أخرى أجراها "غانم" على مجموعة من السجناء بسجن الإسكندرية كشفت النتائج عن العديد من المشاكل الأسرية الناتجة عن عقوبة السجن، والتي من أهمها انتشار حالات الطلاق بشكل كبير بين النزلاء، وأن معظمها تمت بسبب دخول الزوج السجن، وكذلك عدم معرفة أخبار الأبناء. فضلاً عن استيلاء الأقارب على الميراث (غانم: ١٩٨٥: ٢٢٦).

وأيضاً في دراسة حديثة نسبياً أجراها "غانم" على مجموعة من السجون العربية أسفرت النتائج عن أن أكثر من نصف النزلاء لا يتلقون زيارات من الزوجة والأبناء. ولا شك أن ذلك يعكس تصدعاً كبيراً يصيب الأسرة على أثر إيداع الزوج أو الزوجة بالسجن حيث إن نسبة كبيرة من النزلاء تنقطع علاقاتهم بأسرهم بعد إيداعهم السجن (غانم: ١٩٩٩: ٢٧٣).

وفي اتجاه آخر ركزت بعض الدراسات على سلوك الأبناء ومصيرهم. ففي دراسة أجراها "لونستاين Lonstaen" على أسر النزلاء أسفرت النتائج عن وجود مشاجرات بين الأطفال والرفاق، سواء في الحي، أو في المدرسة في ٤٠% من

أســـر الســـجناء. كذلك اتضح أن ٢٠% من هذه الأسر تعانى مشاكل سلوكية لدى الأبـــناء، مـــثل عـــدم الالـــتزام بالأخلاق، والهروب من البيت وتعرضهم لتعاطى المخدرات (السعيد: ١٩٩٦: ٢٦).

وفي دراسة أخرى حاولت التعرف على المشاكل التي يعانيها الأطفال نتيجة دخول الأم السجن كشفت دراسة "سامتز" Samtz على أسر السجناء عن أن أغلب الأطفـــال يعيشـــون مع أقاربهم، والبعض الآخر تتولى الدولة رعايته في مؤسسات خاصة (Duffee: 1989: 218 - 219).

وحـــول أثـــر السجن على علاقة أسرة السجين بالمجتمع الخارجي أوضحت دراسة "باركر" وآخرين Barker & Others في ولاية كاليفورنيا أن أكثر المشاكل التـــي تعانـــيها أســـر السجناء هي مشاكل في السكن. فأكثر هذه الأسر تجبر على مغـــادرة السكن، سواء من المالك، أو من قبل الجيران تحت الضغط النفسي بسبب دخول رب الأسرة السجن (Barker: 1996: 143 - 146).

وفي هذا الصدد جاءت أيضاً دراسة " زيد" على سجون القاهرة بنتائج مماثلة. فلقـــد أسفرت النتائج عن أن ٣٠% من أسر السجناء كانت تعاني حدوث منازعات بيـــنها وبين الجيران، فضلاً عن اضطرار بعضها لتغيير السكن، نتيجة سجن أحد أفرادها (زيد: ١٩٧٠: ٣٤٨).

الأحوال الأسرية للسجناء الناجمة عن الإيداع بالسجن في مجتمع الدراسة

أولاً: خصائص العينة

يمكن التعرف على خصائص العينة من خلال العناصر الآتية: السن، والحالة الاجتماعية، والحالة التعليمية، والحالة المهنية.

جدول رقم ١ يوضح توزيع مفردات العينة حسب السن

المتغيرات	التكرار	النسبة %
٢١ ــ ٣٠	٥٥	٤٥,٨٣%
٣٠ ــ ٤٠	٣٠	٢٥,٠٠%
٤٠ ــ ٥٠	٢١	١٧,٥%
٥٠ ــ ٦٠	١١	٩,١٧%
٦٠ +	٣	٢,٥%
المجموع	١٢٠	١٠٠%

يتبيـــن من التحليل الكمي لهذا التوزيع أن أعلى نسبة بين المحكوم عليهم هي هـــؤلاء الذيـــن تنحصر أعمارهم في المرحلة العمرية من ٢١ ــ ٣٠ سنة، وبلغت نســبتهم ٤٥,٨٣% ، وقــد حـــازت فـــئة العمر من ٣٠ ــ ٤٠ سنة على المرتبة الثانـــية، وذلك بنسبة ٢٥% ، يلي ذلك فئة العمر من ٤٠ ــ ٥٠ سنة بنسبة ١٧,٥ %. أما من يقعون في الفئة العمرية من ٥٠ ــ ٦٠ سنة فقد بلغت نسبتهم ٩,١٧% ، وأخـــيراً تأتي أقل النسب جميعاً، وهم من يقعون في الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر بنسبة ٢,٥% فقط.

كا^{2} = ٦٧,٣٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

جدول رقم ٢ يوضح توزيع السجناء حسب الحالة الاجتماعية

المتغيرات	التكرار	النسبة %
لم يسبق له الزواج	٣١	٢٥,٨٣%
متزوج بواحدة	٥٣	٤٤,١٧%
متزوج بأكثر من واحدة	١٥	١٢,٥%
مطلق	١٧	١٤,١٧%
أرمل	٤	٣,٣٣%
المجموع	١٢٠	١٠٠%

يبين التحليل الكمي للبيانات الرقمية لهذا التوزيع أن ٤٤,١٧% من النزلاء متزوج بزوجة واحدة. أما من لم يسبق لهم الزواج فقد بلغت نسبتهم ٢٥,٨٣ % . يأتي بعد ذلك المطلقون بنسبة ١٤,١٧%. بينما جاء النزلاء المتزوجون بأكثر من زوجة بنسبة ١٢,٥% ، وأخيراً تأتي الأرامل بنسبة ٣,٣٣% وهي أقل النسب جميعاً.

كا^{٢} = ٥٩,١٧ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

جدول رقم ٣ يوضح توزيع السجناء حسب الحالة التعليمية

المتغيرات	التكرار	النسبة %
أمي	٣٣	٢٧,٥%
تعليم ابتدائي	٢١	١٧,٥%
تعليم إعدادي	١٦	١٣,٣٤%
تعليم ثانوي أو ما يعادله	٤٣	٣٥,٨٣%
تعليم جامعي	٦	٥,٠٠%
تعليم فوق الجامعي	١	٠,٨٣%
المجموع	١٢٠	١٠٠%

يبين التحليل الكمي للبيانات الخاص بالحالة التعليمية أن ٣٥,٨٣% من النزلاء لا يتعدى مستوى تعليمهم المرحلة الثانوية أو ما يعادلها. تأتي بعد ذلك فئة الأميين بنسبة ٢٧,٥% . أما النزلاء الحاصلون على المرحلة الابتدائية فقد بلغت نسبتهم ١٧,٥% . بينما من توقف تعليمهم عند المرحلة الإعدادية بلغت نسبتهم ١٣,٣٤% . وأخيراً يأتي من هم في مستوى التعليم الجامعي، وفوق الجامعي بنسبة ٥% ، و٠,٨٣% وذلك على التوالي.

كا^{٢} = ٦٣,٦ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

جدول رقم ٤ يوضح توزيع السجناء حسب الحالة المهنية

المتغيرات	التكرار	النسبة %
بدون عمل	١٧	%١٤,١٧
حرفي	٣٣	%٢٧,٥
تاجر	٢١	%١٧,٥
مزارع	١١	%٩,١٧
طالب	٥	%٤,١٧
موظف	١٩	%١٥,٨٣
مهني "طبيب ، مهندس ، محاسب"	٣	%٢,٥
عامل	٩	%٧,٥
أخرى	٢	%١,٦٧
المجموع	١٢٠	%١٠٠

يشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن الحرفيين يشكلون نسبة ملحوظة من النزلاء، فقد بلغت ٢٧,٥%، تأتي بعد ذلك فئة التجار بنسبة ١٧,٥% . ثم جاءت فئة الموظفين في المرتبة الثالثة بنسبة ١٥,٨٣%. كما تبين من تحليل البيانات أن ١٤,١٧% من إجمالي النزلاء عاطلون وبدون عمل قبل دخولهم السجن. يلي ذلك فئة المزارعين بنسبة ٩,١٧%، فالعمال بنسبة ٧,٥%، فالطلبة بنسبة ٤,١٧% وأخيراً فئة المهنيين بنسبة ٢,٥%، ثم فئات أخرى بنسبة ١,٦٧% فمنهم من يعمل كوافير وآخر مجندا .. إلخ.

كا^{2} = ٦٣,١١ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

ثانياً: الإيداع في السجن والأحوال الأسرية للسجناء

استندت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من الأبعاد للتعرف على الأحوال

الأسرية للسجناء الناجمة عن الإيداع في السجن تتمثل في الآتي:

- معرفة طبيعة علاقة السجين بالزوجة، والوالدين، والإخوة من خلال مدى تلقي الزيارات منهم، وردود أفعالهم تجاه دخوله السجن.
- معرفة مدى انتشار الانحرافات السلوكية بين أفراد الأسرة بعد دخول السجين السجن.
- معرفة نوع صلة قرابة الشخص الذي يعول الأسرة بعد دخول السجين السجن.
- معـــرفة الكيفــية التـــي تواجه بها أسرة السجين النقص في الدخل المادي بعد الإيداع في السجن.
- معـــرفة مدى تعرض الأسرة لتدهور في الأحوال الصحية بعد دخول السجين السجن.
- معرفة رد فعل الجيران تجاه دخول السجين السجن.

جدول رقم ٥ يوضح مدى تلقى السجناء المتزوجين زيارات من الزوجات والأبناء

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	٤٩	%٧٢,٠٦
لا	١٩	%٢٧,٩٤
المجموع	٦٨	%١٠٠

يشـــير تحلـــيل البـــيانات الرقمـــية لهـــذا الـــتوزيع إلى أن ٧٢,٠٦% من المبحوثيـــن المتزوجيـــن الذين ما زالت علاقتهم الزوجية قائمة يتلقون زيارات من الزوجات والأبناء ، في حين أفاد ٢٧,٩٤% بنفي ذلك.

كا^{٢} = ١٣,٢٢ مستوى الدلالة = ٠,٠١

جدول رقم ٦ يوضح رد فعل الزوجات تجاه دخول السجناء السجن

المتغيرات	التكرار	النسبة %
تزايد تعاطفها معي	٤٣	%٥٠,٥٥
تعرضت العلاقة بيننا للفتور	٥	%٥,٨٨
الزوجة هجرت منزل الزوجية	١٣	%١٥,٢٩
الزوجة تقدمت بطلب الطلاق	٢٤	%٢٨,٢٤
المجموع	٨٥	%١٠٠

يبين التحليل الكمي لهذا التوزيع أن ٥٠,٥٥% من المبحوثين الذين سبق لهم الــزواج تزايد تعاطف زوجاتهم معهم بعد دخول السجن. في حين أفاد ١٥,٢٩% بأنه بعد دخولهم السجن قامت الزوجة بهجر منزل الزوجية. بينما أوضح ٢٨,٢٤% مــنهم أن الــزوجة تقدمــت بطلب للطلاق. وأخيراً ذكر ٥,٨٨% أنه بعد دخولهم السجن تعرضت العلاقة الزوجية للفتور.

كا^{2} = ٣٨,٦٩ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

جدول رقم ٧ يوضح مدى تلقى السجناء زيارات من الوالدين والإخوة

المتغيرات	الوالدين		الأخوة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	١٠١	%٨٤,١٧	٧٦	%٦٣,٣٣
لا	١٩	%١٥,٨٣	٤٤	%٣٦,٦٧
المجموع	١٢٠	%١٠٠	١٢٠	%١٠٠

يشــير التحلــيل الكمي للبيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٨٤,١٧% من المبحوثين قد أفادوا بقيام الوالدين أو أحدهما بزيارتهم في السجن. في حين نفى ذلك ١٥,٨٣% فقط.

أمـــا فـــيما يتعلق بالإخوة فقد أوضح ٦٣,٣٣% من المبحوثين قيام إخوتهم بـــزيارتهم فـــي الســـجن. في حين نفى ذلك ٣٦,٦٧% ، وأوضحوا أن العلاقة مع الإخوة انقطعت بعد دخولهم السجن.

كا٢ = ٥٦,٠٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

كا٢ = ٨,٥٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٥

جدول رقم ٨ يوضح رد فعل الوالدين والإخوة تجاه دخول السجناء السجن

المتغيرات	الوالدان		الإخوة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
تزايد تعاطفهم معك	٩٣	%٧٧,٥	٤٧	%٣٩,١٧
أصاب العلاقة قدر من الفتور	١٥	%١٢,٥	٣٨	%٣١,١٧
انتابهم شعور بالخزي والاحتقار تجاهك	١٢	%١٠	٢١	%١٧,٥
لم تتغير علاقتهم معك	–	–	١٤	%١١,٦٦
المجموع	١٢٠	%١٠٠	١٢٠	%١٠٠

يبين التحليل الكمي لهذا التوزيع أن ٧٧,٥% من المبحوثين قد أفادوا بتعاطف الوالديـــن معهـــم بعد دخول السجن. في حين ذكر ١٢,٥% أن العلاقة مع الوالدين أصـــابها الفـــتور. بينما أوضح ١٠% أنهم بعد إيداعهم في السجن انتاب الوالدين شعور بالخزي والاحتقار لهم.

وأما فيما يتعلق بالإخوة ، فقد أشار ٣٩,١٧% من المبحوثين بتعاطف إخوتهم معهـــم بعـــد دخول السجن. في حين ذكر ٣١,١٧% أن العلاقة مع الإخوة أصابها الفـــتور. بيـــنما أوضـــح ١٧,٥٠% أنهم بعد دخولهم السجن انتاب الإخوة شعور بالخزي والاحتقار لهم. وأخيراً أجاب ١١,٦٦% بعدم تغير علاقة الإخوة معهم.

كا٢ = ١٥,٠٦ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

كا٢ = ٢٢،٩٩ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

جدول رقم ٩ يوضح مدى انتشار السلوك المنحرف بين أبناء أسر السجناء

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	١٨	٢٠,٢٢%
لا	٧١	٧٩,٧٨%
المجموع	٨٩	١٠٠%

يشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى نفي ٧٨، ٧٩% من المبحوثين الذيـــن سبق لهم الزواج وجود أية انحرافات سلوكية بين أبناء أسرهم. في حين أفاد ٢٢، ٢٠% منهم بممارسة الأبناء السلوك المنحرف.

كا٢ = ٨٤,٨ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

جدول رقم ١٠ يوضح أنماط السلوك المنحرف بين أبناء السجناء

المتغيرات	التكرار	النسبة %
تعاطي المخدرات	٥	٢٧,٧٨%
الهروب من المنزل باستمرار	٣	١٦,٦٧%
الهروب من المدرسة والفشل في الدراسة	٧	٣٨,٨٩%
إثارة الشغب والمشاكل مع الأسرة والجيران	٢	١١,١١%
أخرى	١	٥,٥٥%
المجموع	١٨	١٠٠%

يبيـــن التحلـــيل الكمي لهذا التوزيع أن ٣٨,٨٩% من المبحوثين الذين أفادوا بوجـــود انحرافات سلوكية بين الأبناء بعد دخولهم السجن ، بأن الفشل في الدراسة وعـــدم الانتظام في المدرسة كان أكثر صور السلوك المنحرف انتشاراً بين الأبناء. في حين أفاد ٢٧,٧٨% منهم بتعاطي الأبناء المخدرات ، بينما أجاب ١٦,٦٧% من هؤلاء المبحوثين بهروب الأبناء من المنزل باستمرار. يلي ذلك إثارة الأبناء الشغب

والمشاكل مع الأسرة والجيران بنسبة ١١,١١% في رأى المبحوثين. وأخيراً أوضح مبحوث واحد بنسبة ٥,٥٥% أن أحد الأبناء بدأ يمارس السرقة والنشل بعد دخوله السجن. كا٢ = ٩ غير دالة

جدول رقم ١١ يوضح صلة قرابة السجناء بالأشخاص الذين يقومون برعاية الأسرة بعد دخولهم السجن

المتغيرات	التكرار	النسبة %
الزوجة	٤٧	%٣٩,١٧
الإخوة	٥	%٤,١٧
أحد الوالدين أو كليهما	٢١	%١٧,٥٠
أحد الأبناء	١٧	%١٤,١٦
الأقارب	١١	%٩,١٧
شخص غريب عن العائلة	٦	%٥,٠٠
السجين غير مسئول عن إعالة أحد	١٣	%١٠,٨٣
المجموع	١٢٠	%١٠٠

يبين التحليل الكمي لهذا التوزيع أن ٣٩,١٧% من المبحوثين قد أفادوا بأن الزوجة هي التي تقوم برعاية الأسرة بعد دخولهم السجن. في حين ذكر ١٧,٥٠% بأن الوالدين هما اللذان يقومان برعاية أسرهم. بينما أوضح ١٤,١٦% منهم بأن أحد الأبناء هو الذي يتولى أعباء الأسرة بعد دخولهم السجن. أما من أجاب بأن الأقارب هم الذين يقومون برعاية أسرهم بعد دخولهم السجن فقد بلغت نسبتهم ٩,١٧% ، يأتي بعد ذلك شخص غريب يتولى رعاية الأسرة، كرب العمل أو زوج الأم، وذلك بنسبة ٥% ، ثم أحد الإخوة بنسبة ٤,١٧% . وأخيراً أجاب ١٠,٨٣% من المبحوثين بعدم مسئوليتهم عن إعالة أي شخص. كا٢ = ٧٢,٥٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

جدول رقم ١٢ يوضح الأساليب التي واجهت بها أسر السجناء النقص في الدخل

المتغيرات	التكرار	النسبة %
اضطرار الزوجة للعمل	٢٩	%٢٤,١٧
اضطرار الأبناء أو بعضهم للعمل	٢٣	%١٩,١٧
ضغط المصروفات	١٢	%١٠,٠٠
الاستدانة	١٦	%١٣,٣٣
بيع بعض الأشياء المملوكة للأسرة	١٧	%٥,٨٣
مساعدة الأهل والأقارب	١٢	%١٠,٠٠
إعانة حكومية	٨	%٦,٦٧
أكثر من وسيلة من هذه الوسائل	١٣	%١٠,٨٣
المجموع	١٣٠	%١٠٠

يبين تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن ٢٤,١٧% من المبحوثين قد أفادوا بأن الزوجة قد اضطرت للعمل في محاولة لسد العجز والنقص في الدخل نتيجة دخولهم السجن. في حين ذكر ١٩,١٧% أن اضطرار الأبناء للعمل كان هو الوسيلة للتغلب على قلة الدخل ، بينما أوضح ١٣,٣٣% أن الأسرة اضطرت إلى الاستدانة. تأتي بعد ذلك مساعدة الأهل والأقارب بنسبة ١٠% ، وأيضاً يأتي ضغط المصروفات بنفس النسبة. ثم جاءت الإعانات الحكومية بنسبة ٦,٦٧% . فبيع بعض الأشياء المملوكة للأسرة بنسبة ٥,٨٣% . وأخيراً أفاد ١٠,٨٣% بأن أسرهم اضطرت للاستعانة بأكثر من وسيلة للتغلب على النقص في الدخل.

كا٢ = ٢٦,٣٦ مستوى الدلالة = ٠,٠١

جدول رقم ١٣ يوضح مدى انتشار الأمراض أو تدهور الحالة الصحية بين أفراد الأسرة بعد الإيداع في السجن

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	٢١	١٧,٥%
لا	٩٩	٨٢,٥%
المجموع	١٢٠	١٠٠%

يبيـــن تحليل البيانات الخاصة بهذا التوزيع أن ١٧,٥% من المبحوثين قد أفادوا بـــتدهور الحالـــة الصحية، وانتشار الأمراض بين بعض أفراد أسرهم بعد دخولهم السجن، وغياب الرعاية الصحية نتيجة انخفاض الدخل. في حين نفى ذلك ٨٢,٥% من المبحوثين. كا٢ = ٥٠,٧ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

جدول رقم ١٤ يوضح رد فعل الجيران تجاه دخول السجناء السجن

المتغيرات	التكرار	النسبة %
التعاطف مع السجناء وأسرهم	٥١	٤٢,٥٠%
قطعوا علاقتهم بأسرهم	١٧	١٤,١٧%
حدوث منازعات مع أسر السجناء باستمرار	٢٥	٢٠,٨٣%
اضطرار الأسرة لتغيير محل السكن	١١	٩,١٧%
أخرى تذكر	١٦	١٣,٣٣%
المجموع	١٢٠	١٠٠%

يبيـــن تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن ٤٢,٥٠% من المبحوثين قد أفادوا بـــأن الجـــيران قـــد تعاطفوا معهم ومع أسرهم بعد دخولهم السجن. في حين ذكر ٢٠,٨٣% مـــنهم أنـــه قد ترتب على دخولهم السجن حدوث منازعات مستمرة بين أســـرهم والجيران. بينما أوضح ١٤,١٧% أن علاقة الأسرة بالجيران قد انقطعت.

يأتـــي بعـــد ذلـــك اضطرار الأسرة لتغيير محل السكن نتيجة اضطهاد الجيران – خاصـــة فـــي جـــرائم القتل – وذلك بنسبة ٩,١٧%، وأخيراً ذكر ١٣,٣٣% من المبحوثين أن الجيران لا يعلمون بدخولهم السجن.

كا٢ = ٤٢,١٥ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

نتائج الدراسة

يمكن لنا في ضوء ما سبق ومن خلال ما تم عرضه في التراث النظري، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية أن نسوق مجموعة من الاستنتاجات الهامة تتمثل في الآتي:

- إنـــه بـــإيداع الســـجين فـــي الســـجن تتعرض الأسرة للعديد من التغيرات التي تصيب بناءها ووظائفها، خاصة إذا كان السجين هو رب الأسرة وراعيها.
- إن هـــذه التغيرات التي تتعرض لها أسرة السجين غالباً ما تكون لها انعكاسات سلبية على أحوالها الاجتماعية والاقتصادية والصحية.
- فلقـــد أوضحت الاستنتاجات أن ٢٧,٩٤% من المبحوثين المتزوجين لا يتلقون زيارات من زوجاتهم. كما تبين من النتائج أن ٤٣,٢٩% من زوجات المبحوثين المتزوجيـــن قمن بهجر منزل الزوجية أو طلب الطلاق. والواقع أن هذه النتائج يمكـــن أن تلتقـــي مع ما انتهت إليه دراسة (خليفة) من أن أهم التغيرات السلبية التي شهدتها الأسرة نتيجة لسجن عائلها الطلاق وهجر الزوجة لمنزل الزوجية. وكذلك تساير نتائج الدراسة الراهنة ما توصلت إليه دراسة (غانم) على مجموعة مـــن الســـجون العربيـــة من أن أكثر من نصف السجناء لا يتلقون زيارات من الزوجة والأبناء، مما يعكس مدى التصدع الذي يصيب الأسرة نتيجة الإيداع في السجن.

- كشفت الاستنتاجات عن أن ١٥,٨٣% فقط من المبحوثين لا يتلقون زيارات من الوالديـن. كما أوضحت النتائج أيضاً فتور العلاقة بين السجناء والوالدين، أو الشعور بالخزي والاحتقار من جانب الوالدين تجاههم، نتيجة الإيداع في السجن، وذلك في رأي ٢٤,٥% من المبحوثين.
- أوضحت الاستنتاجات أن ٣٦,٦٧% من المبحوثين لا يتلقون أي زيارات من الإخوة والأخوات. كما تبين أيضاً أن ٤٨,٦٧% منهم قد أفادوا بفتور العلاقة بينهم وبين الإخوة أو شعور هؤلاء الإخوة بالاحتقار والازدراء تجاههم.

والواقع أنه إذا ما نظرنا إلى هذه الاستنتاجات التي تتعلق بزيارات الأسرة والأقارب للنزلاء في السجن نلاحظ ضعف معدل استمرار علاقة الأسرة الزواجية بالنزلاء، وذلك مقارنة بمعدل استمرار علاقة الأسرة الأبوية بالنزلاء، والتي تشمل الوالدين والأشقاء. ولعل ذلك يعكس مدى التأثير السلبي للسجن على البناء الأسرى للنزيل وإصابته بالتصدع، خاصة أن هناك أكثر من ٧٠% من زوجات النزلاء قد اتخذن مواقف سلبية متباينة إزاء دخول الزوج السجن كالانقطاع عن الزيارة، وهجر منزل الزوجية، وطلب الطلاق. وقد أشار (كليمر) في هذا الصدد إلى نقطة هامة هي أن تدهور الأوضاع الأسرية وانتشار حالات الطلاق، ومن ثم عدم تلقي السجين لزيارات من أسرته يعني المزيد من الانفصال عن المجتمع المحلي والأسرة. كما يعني فقدان السجين للدعم المعنوي الذي يعمل على عدم خضوعه لثقافة السجن بخصائصها الإجرامية، كما يعني اعتماد السجين على مساعدات النزلاء المشبعين بثقافة السجن وهم حاملو الثقافة الإجرامية (غانم: ١٩٩٩: ٢٦١ ـ ٢٦٢).

- أوضحت استنتاجات الدراسة أن من أهم الأحوال الأسرية السلبية الناجمة عن

الإيـــداع في السجن ، انتشار السلوك المنحرف بين ٢٠,٢٢% من أبناء السجناء المبحوثين ، وأن من أهم صور هذا السلوك المنحرف تعاطى المخدرات، والفشل الدراســـي، والهـــروب من المدرسة والمنزل باستمرار، فضلاً عن إثارة الشغب والمشاكل مع الأسرة والجيران. والواقع أن هذه النتيجة يمكن أن تتمشى مع ما انتهــت إليه دراسة (لونستاين) على أسر السجناء التي كشفت نتائجها عن معاناة ٢٠% من هذه الأسر من مشاكل سلوكية لدى الأبناء، مثل عدم الالتزام بالأخلاق والهروب من المنزل، وتعاطى المخدرات.

- تبيــن من الدراسة أن نسبة كبيرة من أسر المبحوثين يقوم برعايتها بعد دخول المــبحوث الســجن الزوجة أو أحد الوالدين أو أحد الأبناء. أما من يقوم برعاية الأســرة ســواء من الأقارب أو أشخاص غرباء كزوج الأم فلا تتعدى نسبتهم ١٤,١٧% فقط.
- أوضــحت اســتنتاجات الدراسة أن ٤٦,٦٦% من المبحوثين قد أفادوا بأن دخل الأســرة تقلــص بعد دخولهم السجن، وأن الأسرة واجهت ذلك بأساليب عديدة تراوحت ما بين الاستدانة، أو تلقي مساعدة بعض الأهل والأقارب أو بيع بعض الأشــياء المملوكــة للأسرة، أو اللجوء إلى الإعانات الحكومية. والواقع أن هذه النتــيجة يمكــن أن تتمشــى مــع ما انتهت إليه دراسة (فريرو) وآخرين على مجموعة من أسر السجناء في ولاية أريزونا الأمريكية. فلقد كشفت النتائج عن شــكوى ٩٢% من زوجات السجناء من المشاكل المادية بعد دخول رب الأسرة الســجن. كما أسفرت أيضاً نتائج دراسة (زيد) على سجون القاهرة عن معاناة نسبة ملحوظة من أسر السجناء من المشاكل المادية، وعدم وجود من يعول هذه الأسر بعد دخول المبحوث السجن.

- كشفت استنتاجات الدراسة الراهنة عن انتشار الأمراض، وتدهور الحالة الصحية بين ١٧,٥% من أفراد أسر السجناء نتيجة الإيداع في السجن، وما ترتب على ذلك من انخفاض للدخل، وعدم توفر الرعاية الصحية. وهذه النتيجة يمكن أن تتمشى مع ما انتهت إليه دراسة (ريتشارد) على السجون الأمريكية التي أوضحت نتائجها تضاعف سوء الحالة الصحية، وانتشار الأمراض المزمنة بين أسر السجناء بعد فترة من القبض على رب الأسرة.
- أسفرت الاستنتاجات عن أن ٤٤,١٧% من المبحوثين قد أفادوا بأن رد فعل الجيران تجاه دخولهم السجن تتراوح ما بين قطع العلاقة بينهم وبين أسرهم، أو التشاجر مع الأسرة باستمرار، أو إجبارها في بعض الحالات كجرائم القتل على ترك أو تغيير محل السكن نتيجة الاضطهاد أو تهديدهم. وهذه النتيجة تتفق مع ما انتهت إليه دراسة (باركر وآخرين) في ولاية كاليفورنيا على مجموعة من أسر السجناء. فلقد أسفرت النتائج عن اضطرار نسبة كبيرة من هذه الأسر إلى مغادرة المسكن بسبب المشاجرات، أو تحت الضغط النفسي وذلك نتيجة دخول أحد أفراد الأسرة السجن.

وبالنظر إلى هذه الاستنتاجات وتحليلها يتضح أن الإيداع في السجن يؤثر سلبياً على الأسرة كونه يؤدى إلى تصدعها وانهيارها، فضلاً عن تفكك وتدهور العلاقات مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها السجين وأسرته.

التوصيات

في ضوء ما سبق يمكن للدراسة الراهنة اقتراح الإجراءات العملية التالية:

١) الاستفادة من كافة المصادر القائمة في المجتمع في مساعدة أسرة السجين

خـــلال سجنه وبعد الإفراج عنه، باعتبارها ضحية بلا ذنب. ويجب ألا تقف هـــذه المساعدة عند مسألة الإعانة المادية فقط، بل ينبغي أن تمتد إلى توجيه اجتماعي وشامل يقي أفرادها السلوكيات المنحرفة. ومن هذه الرعاية الثقافية المتمثلة في مدهم بالمواد الثقافية المقروءة والمسموعة المناسبة.

٢) توسيع نطاق الجهود التطوعية المختلفة المعنية بمساعدة أسر السجناء وإضفاء الطـــابع المؤسسي عليها لأن تركها للاجتهادات الفردية أو الحماس التطوعي لا يضمن لها الاستمرارية.

٣) تفعـــيل دور الجـــيرة والقرابة من خلال وسائل الإعلام من أجل رفع مستوى الوعـــي بقضـــية أسر السجناء، مما قد ينعكس على وضع برامج من خلال مجتمع الحي والقرابة لاحتواء ورعاية أسر السجناء.

٤) تبني مشروعات تربوية ووقائية من قبل المؤسسات المعنية بأسر المسجونين، فعلـــى سبيل المثال وضع برامج لتنمية مهارات أبناء السجناء، وكذلك برامج ترفيهية لهم من أجل حفظ أوقاتهم وشخصياتهم ورعايتها.

٥) توســـيع نطاق تطبيق بدائل عقوبات أرباب الأسر بما يحقق الغاية منها، وفي نفس الوقت يخفف الأضرار الناتجة عنها. ويمكن ترجمة ذلك في الواقع من خلال الآليات الآتية:

- الحرص على عدم الزج بالمخالفين من أرباب الأسر في السجن في حـــالات المخالفـــات والجنح البسيطة التي لا تشكل خطورة إجرامية يخشى على المجتمع منها، والاكتفاء بالحكم مع وقف التنفيذ.
- مواجهة المخالفات الإدارية وما شابهها مما لا يؤدي إلى ضرر عام على المجتمع ببعض الجزاءات الإدارية أو أي إجراء مناسب يشعر الجاني بخطئه، ولا يجني على غيره.

- إعادة قراءة مختلف السياسات الجنائية والعقوبات الجزائية التي قد تحمل شيئاً من عدم التنسيق فيما بينها، فضلاً عن تناول آثار الأحكام وتقديرها.

وينبغي ألا يفهم مما تقدم أننا نتجاهل فكرة العقاب. فهذا تشريع إلهي ليس لنا أن نتأخر عنه، وإنما المقصود هو محاولة التفكير في إجراءات جزائية ووقائية في آن واحد، تتفادى -قدر المستطاع- الآثار السلبية الناجمة عن حبس رب الأسرة، وتحاول اختيار الأمثل من البدائل الجزائية والإصلاحية والعلاجية. فالهدف من ذلك أن تنطلق العقوبة من المنظور الإصلاحي الشمولي، خاصة في مسألة سلب الحرية لرب الأسرة الذي يعول عدداً من الأفراد، كون ذلك ليس من مقتضيات مصلحة الأسرة فقط، بل أيضاً من مصلحة المجتمع بصفة عامة.

مراجع الدراسة

أ ـ المراجع العربية:

١ ـ خضر ، عبد الفتاح (١٩٨١) تطور مفهوم السجن ووظيفته ، الندوة العلمية الأولى حول السجون ـ مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٢ ـ خليفة ، محروس محمد (١٩٩٧) رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٣ ـ زيد ، محمد إبراهيم ، الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية ، المجلة الجنائية القومية، العدد الثالث ، المجلد الثالث عشر ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٤ ـ زيد ، محمد إبراهيم (١٩٨٠) مقدمة في علم الإجرام وعلم العقاب ، القاهرة ، دار نشر الثقافة.

٥ ـــ السعيد ، عبد الله عبد العزيز (١٩٩٦) الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأسر نزلاء السجون ، دراسة ميدانية عن أسر نزلاء السجون في مدينة الرياض ، الرياض ، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

٦ ـــ الشريدة ، خالد عبد العزيز (٢٠٠١) تكامل التكافل في تنمية وتطوير أساليب الرعاية القبلية والبعدية للمسجونين وأسرهم ، قراءة جديدة في ضوء المتغيرات الحديثة ، ندوة الإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية والإصلاحية ، الرياض ، وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية.

٧ ـــ الصادي ، أحمد فوزي (١٩٨٨) رعاية أسر النزلاء كأسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة، الندوة العلمية الثامنة عشر حول الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بين النظرية والتطبيق، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٨ ـــ طالب ، أحسن مبارك (١٩٩٩) النظم الإدارية الحديثة للمؤسسات العقابية ، نماذج دولية عربية ، ندوة النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية ، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٩ ـــ عارف ، محمد (١٩٩٠) النظريات الاجتماعية المعاصرة ، جامعة القاهرة ، مكتبة كلية الآداب.

١٠ ـــ الغامدي ، سعيد (١٩٩٣) الرعاية الاجتماعية في السجون ، الأهداف وسبل التطوير ، دراسة استطلاعية لآراء المسجونين ، الكتاب السنوي ، العدد الأول ، الرياض ، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

١١ ـــ غانم ، عبد الله (١٩٨٥) مجتمع السجن ، دراسة أنثروبولوجية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث.

١٢ ـــ غانم ، عبد الله (١٩٩٩) أثر السجن في سلوك النزيل ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ب ـــ المراجع الأجنبية:

13 - Biestock, Felix (1981) The Social Work Relationship, New York, Prentice Hall.

14 - Radelet et al (1983) Families, Prisons, & Men with Death Sentences:

The Human Impact of Structured Uncertainty, New York, Journal of Family Issues, Vol. 4, No. 4.

15 - Hwiskins, Gordon (1976) The Prison and Practice, Chicago, University of Chicago Press.

16 - Barker et al (1996) Hidden Victims of Crime, New York, Social Work, Vol. 23.

17 - Duffee, E. David (1989) Corrections, Practice and Policy, New York, Random House.

منهج الإسلام في الحد من الجريمة
(القواعد العامة)

إعداد

الأستاذ الدكتور/ بـــكر زكي عـوض

كلية الشريعة ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض – المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة

الإنسان في ظل الإسلام آمن على دينه ونفسه وعرضه وعقله وماله وهو مأمون في نفس الوقت؛ لأن المعاصي وأخصها بالذكر (الجرائم) لا ترتكب إلا إذا انقطعت الصلة بالله أو ضعف الإيمان به، أو غاب ضمير الإنسان أو غُيِّب أو استهان بالعقوبة المقدرة على الجريمة في ظل القوانين الوضعية .

ومن الجرائم ما هو ناتج عن إهمال الأسرة في مراقبة أبنائها أو واقع بسبب دفع الأسرة أبناءها إلى الانتقام أو تباهياً بالشجاعة إلى حد التهور ، وبعض الجرائم ناتج عن تقصير المجتمع في رعاية الفقراء وتعليم الجاهلين مما ينعكس سلباً على الواقع الاجتماعي ، فالفقر والجهل من الدوافع الرئيسة لارتكاب الجريمة.

لذلك كان هذا البحث الذي يبين (منهج الإسلام في الحد من الجريمة: القواعد العامة) سائلاً الله أن ينفع به كاتبه و قارئه والمسلمين أجمعين .

مقدمة

الحمـد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمـد وعلى آله وصحبه، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين. إذا أراد الله بأمة خيراً أنعـم عليها بنعمة الأمن، وهي كلمة جامعة لخصال الخير كله، وإطلاقاتها في العصـر الحديث متعددة (الأمن السياسي – الاقتصادي – الاجتماعي – النفسي). وهناك مقصود للأمن لم تعرفه التقسيمات الحديثة بمفهومه الديني، إلا إذا قامت على أسس دينية وهو: الطمأنينة النفسية، والذي هو من خصوصيات الدين.

إن النظم المعاصـرة قد ركزت على الأمن الخارجي للإنسان، وما شغلها الأمـن الروحي للأفراد، وحققت دول شتى الأمن الخارجي لأفرادها، وبقى الشقاء النفسي، وزادت نسبة الانتحار، وفشت الجريمة ونمت في تلك البلاد، وما نتج ذلك إلا مـن الخـواء الروحي، دون أن تفطن هذه الدول إلى مكمن الداء، وتبحث عن الدواء.

والـذي يهمنا معالجته في هذا البحث هو الأمن الخارجي (أمن المجتمع ككل) أما الأمن الروحي فله بحث آخر – إن شاء الله – .

وإذا كان للأمن الظاهر ما يعكر صفوه، فإن الجريمة إحدى الوسائل التي تؤدي إلى ذلك، خاصة إذا ذاعت وانتشرت. فهي تدفع إلى القلق النفسي، والحد من الشعور بالأمن الكلي. لهذا حرص الإسلام على الحد من الجريمة بصورة لم تعهدها البشرية قبل الإسلام، وعجزت النظم الحديثة – التي أعرضت عن هدي الله – عن تحقيق الأمن لأهلها؛ لأنها ركزت على جانب دون آخر.

أما الأمة الإسلامية فقد طبقت منهج ربها في فترة من الزمن، فتحقق لها الأمن ونَعِم أفرادها بالسلام، إلى أن أعرضت عنه، أو فرض عليها الإعراض عنه، فشقيت بمحاكاتها للنظم الغربية. وقد طبقت المملكة العربية السعودية المنهج الرباني، فنعمت بالأمن بالقدر الذي لم تنعم به دولة غيرها، وهناك دول تريد أن تحذو حذوها و تطبق شريعة ربها، ولكنْ تمارس عليها ضغوط خارجية، وتحاربها دول تخشى أن تقوم شريعة الإسلام ثانية، لتشمل كثيرًا من بلاد المعمورة، حتى لا يعود المسلمون إلى دينهم، فتجتمع كلمتهم، وتقوى شوكتهم، وتتحقق وحدتهم.

إن معالجة هذا الموضوع (منهج الإسلام في الحد من الجريمة: القواعد العامة) يحتاج إلى بسط غير مستطاع هنا مراعاة لطبيعة البحث، ولكن ذكر القواعد العامة يكفي (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ)(١).

وفي إطار القرآن والسنة يمكن بيان القواعد العامة التي تحد من ارتكاب الجريمة، فضلا عن منع وقوعها، وذلك فيما يلي:

القاعدة الأولى: الرقابة الإلهية مظاهرها وآثارها .

القاعدة الثانية : الإيمان باليوم الآخر.

القاعدة الثالثة : الرقابة الذاتية (سلطان الضمير).

القاعدة الرابعة : رقابة المجتمع المسلم **ومن مظاهرها :**

أ – التواصي بالحق والتواصي بالصبر .

ب – التكافل المادي .

ج – التكافل الأدبي .

د – الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

القاعدة الخامسة: النظام التشريعي الإسلامي وأثره في الحد من الجريمة

نذكر منه :١ – وجوب قيام حكومة إسلامية .

٢ – الأخذ بمبدأ الوقاية خير من العلاج .

٣ – توفير الحلال قبل النص على التحريم .

٤– إقامة الحدود وأثره في الحد من الجريمة .

٥– التعزير وأثره في الحد من الجريمة .

مع بيان النتائج والتوصيات والله ولي التوفيق

تحديد وإيضاح مصطلحات العنوان

١. منهج: هو الطريقة المتبعة في شيء ما فعلا أو تركًا، ويطلق على السلوك والمذهب والتوجه، قال تعالى (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً) (٢).

٢. الإسلام: ما أوحي به إلى محمد – صلى الله عليه وسلم– من قرآن وسنة لهداية الخلق إلى الحق صلاحًا لهم في الحال، وفلاحًا لهم في المآل.(٣).

٣. الحد: المنع. والأصل فيه الحاجز بين الشيئين، ويراد به في القرآن المأمور بفعله دون تجاوز. قال تعالى (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا)(٤) والمنهي عنه أحيانا أخرى (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَقْرَبُوهَا) (٥)

٤. الجريمة: في اللغة الذنب، وفي الاصطلاح عرَّفها الماوردي بقوله: محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير.(٦) ويقول الشيخ أبو زهرة: أصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع. ويظهر أن هذه الكلمة خصصت من القديم للكسب المكروه وغير المستحسن، قال تعالى (وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)(٧) أي لا يحملنكم حملا آثما بغضكم لقوم على ألا تعدلوا معهم ... ولذلك يصح أن نطلق كلمة الجريمة على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم، واشتق من ذلك المعنى إجرام وأجرموا، وقد قال تعالى (إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ) (٨) وقال تعالى (كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلاً إِنَّكُمْ مُجْرِمُونَ) (٩) ومن هذا البيان يتضح أن الجريمة في معناها اللغوي تنتهي إلى أنها فعل الأمر الذي لا يستحسن ويستهجن، وأن المجرم هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مصرًا عليه مستمرًا فيه لا يحاول تركه، بل لا يرضي بتركه(١٠) وفي القانون الوضعي: هي الفعل أو الترك الذي نص القانون على عقوبة مقررة له (١١)

٥. القواعد: أي الأسس التي يتم الاحتكام إليها والارتكاز عليها في فعل شيء أو تركه. والمراد بها في العنوان الأسس التي وضعها الإسلام لمنع الجريمة أو الحد منها .

خصائص المنهج الإسلامي

يلاحظ أن المنهج المأمور به الإنسان إذا كان إلهي المصدر صحيح النسبة، فإن له من الخصائص في القبول والالتزام ما ليس لغيره للاعتبارات الآتية:

١- **إنه متفق مع الفطرة التي فطر الله الإنسان عليها** ومنسجم معها تمام

الانسجام، وهو قانون صيانة لهذه الفطرة من الانحراف. قال تعالى (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) (١٢) وقال تعالى (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)(١٣) ولهذا كان الرسول – صلى الله عليه وسلم – يحتكم إلى الفطرة إذا رغب السائل في الخروج عن منهج الإسلام. فعندما طلب منه من هو حديث عهد بالإسلام أن يأذن له في الزنا، سأله الرسول عليه السلام أترضاه لأمك؟ قال الرجل: لا. قال الرسول: ولا الناس يرضونه لأمهاتهم، ثم سأله عليه السلام أترضاه لأختك؟ قال: لا. قال الرسول ولا الناس يرضونه لأخواتهم. ثم قال له: أترضاه لعمتك؟ قال: لا. قال عليه السلام: ولا الناس يرضونه لعماتهم ...الحديث.(١٤). وبهذا استطاع الرسول – صلى الله عليه وسلم – أن ينتزع من الرجل إقرارًا فطريًا بأن الزنا لو لم يكن حراما بالشرع لكان حراما بالفطرة. ولو سئل كل مرتكب جريمة: أترضى أن ينزل بك ما تفعله بغيرك؟ لقال: لا. وهو ما يؤكد كون ما حرمه الله متفقًا مع فطرة الإنسان .

٢- **الاستعداد النفسي لقبول المناهي الإلهية وكذلك الأوامر** ، وإن صادمت هوى النفس في بعض الأحيان؛ لأن النفس البشرية بعامة والإسلامية بخاصة مفطورة على وصف الله بصفات الكمال المطلق، وأسماء الله الحسنى لها دلالاتها وتأثيرها في حياة الناس. فمن سمى نفسه (الرحمن الرحيم) لن يحرم على الناس ما ينفعهم ولن يحل لهم ما يضرهم، فما نهى عنه فيه رأفة ورحمة بخلقه (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ)(١٥). ومن صفات الرسالة التي أتى بها الرسول ومن مهامها أنه (وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ)(١٦). ولهذا الاستعداد النفسي عندما حرم

الإسلام الخمر ونزل قول الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) (١٧) قام الصحابة إلى ما معهم من خمر فسكبوها قائلين: انتهينا ربنا ولك الحمد (١٨).

٣- **مراعاة الفطرة في الخطاب الإلهي في القرآن**، فما حرم الله شيئا إلا ورتَّب على تركه أجراً في الدنيا والآخرة ما دام الترك لوجه الله تعالى، وبخاصة إذا لم يكن رقيب من البشر قائما على حدود الله المنهي عنها. قال تعالى (إِنَّمَا تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ) (١٩). وقال تعالى (إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ) (٢٠). وعِلْمُ النفس البشرية بأن الترك يترتب عليه أجر من الله يدفعها إلى الترك في كل المواطن إذا سلمت هذه النفس من الهوى، وجانبها الأمر بالسوء، ورغبت فيما عند الله.

٤- **للمساواة في الحل والحرمة والاستثناء كبير الأثر في قبول النفس البشرية التكاليف الإلهية**، فما أحله الله فالناس فيه سواء، وما حرمه الله فالناس فيه سواء، وما استثنى من الحرام أو الحلال فالناس فيه سواء، فقصرُ الصلاة، وتركُ الصيام، وإسقاط الزكاة والحج، كل ذلك له قواعد وضوابط متى قامت بهذا أو ذاك حُق له الانتفاع بها. ومثل ذلك حل الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما أُهلَّ لغير الله به، وشرب الخمر، كل ذلك للضرورة بقدرها غير متجانف لإثم فهو مباح. ومثل ذلك في القوانين الوضعية غير متوفر، لأن الكثير منها لا يعرف المساواة. ويفاوت بين الناس على أساس من الجنس واللون

والدم والدين والعرق ...إلخ.

إنني لست بصدد المقارنة بين النظم الإسلامية والقوانين الوضعية في هذا البحث، ولكنها توطئة ضرورية تبين أن وجوب الانتفاع بالمنهج الإسلامي أيسر وأسهل السبل من بين المناهج المطروحة على بساط الكرة الأرضية لحل مشكلة الجريمة.

القاعدة الأولى :الرقابة الإلهية، مظاهرها وآثارها

لو عقل كل إنسان قول الله تعالى (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً)(النساء: من الآية١) لأحجم كثيرون عن الإقدام على المعصية ، وبخاصة إيذاء الغير. ومن الأمور التي تلفت نظر الرائي في هذه الآية، أن هذه الجزئية جاءت بعد النص على العلاقات الاجتماعية، لا أقول بين المسلمين، بل بين البشر أجمعين، وذلك في قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً)(٢١). وقد فصل الحق مظاهر هذه الرقابة في كثير من آي القرآن الكريم، ويمكن بيان هذه المظاهر في الجوانب التالية.

أ- الرقابة على الأقوال

وقدمتها في الذكر؛ لأن أقوال الإنسان أكثر من أفعاله؛ قال تعالى (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ)(٢٢). وذكر القرآن أن أقوال الإنسان تسجل عليه، ويسأل عنها يوم القيامة. قال تعالى (مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ) (٢٣) وقال تعالى (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا)(٢٤). (قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (٢٥). (إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ وَيَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ) (٢٦) إلى غير ذلك من

الآيات .

ولذلك كان الرسول – صلى الله عليه وسلم – يوصي بضبط اللسان عند النطق. وفي الحديث (أمسك عليك لسانك وليسعك بيتك) (٢٧). وفي حديث ثان قال (كف عليك هذا) (٢٨). وأشار إلى لسانه، فعجب معاذ من قول النبي – صلى الله عليه وسلم – وقال يارسول الله أو مؤاخذون بما نتكلم به؟ قال ثكلتك أمك يامعاذ! وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو قال مناخيرهم إلا حصائد ألسنتهم؟.

إن الكلمة المنطوق بها قادرة على إيقاد نار الفتنة، وقادرة على إخمادها، وهي سبب لإشعال الحروب وإطفائها، وكم من كلمة أراقت دماء، وأخرى حقنتها، وكلمة هتكت أعراضًا وأخرى صانتها. إن للكلمة قوة السحر في التأثير أو أكثر من ذلك، ولذلك حرص الإسلام على ضبط الكلمة وانتقائها، وحسن أدائها عند التلفظ بها، درءً للفتنة، وبعثًا على الأمن. قال تعالى (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً)(٢٩). (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا)(٣٠) لأن اليهود كانوا يستخدمونها منونة (راعنًا) بحق الرسول – صلى الله عليه وسلم. بمعنى مجنون أو مصاب عقليا. فكان النهي عن استخدام اللفظة التي تؤدي إلى لبس في المعنى، أو تكون في دلالاتها شبهة. كما أن الكلمة الطيبة الحسنة تؤدي إلى ترقيق القلب، وتفتح العقل للاستماع وإن لم يكن استجابة. وقد أمر الله موسى وهارون أن يذهبا إلى فرعون وأوصاهما قائلا: (فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) (٣١). ولذلك أنزل الإسلام الكلمة الطيبة خير منزلة. وفي الحديث (والكلمة الطيبة صدقة) (٣٢).

ب- الرقابة على الأفعال

مع اقتران ذلك بالثواب والعقاب، وما أظن مسلما يجهل قول الله تعالى (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)(٣٣). وكم كثرت الآيات التي

تحذر من سوء الفعل، لأن العقاب المترتب عليه عظيم. قال تعالى (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)(٣٤). (وَلا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ)(٣٥). (هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (٣٦). وقد خُتمت ثلاث عشرة آية في القرآن الكريم بقوله تعالى (بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)(٣٧)؛ وختمت خمس عشرة آية بقوله (بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)(٣٨). فضلا عن الآيات التي فيها صيغ مختلفة مثل (خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)(٣٩) (بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ)(٤٠).

ولذلك كان الرسول – صلى الله عليه وسلم – يوصي أمته بحسن العمل. وفي الحديث (اعمل ما شئت فإنك مجزي به) (٤١). وقوله عليه السلام (خيركم من طال عمره وحسن عمله) (٤٢). وأسمى مراتب المراقبة على الأفعال استشعار المسلم معنى حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – (الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك) (٤٣).

ج- الرقابة على مكنونات النفس

إذا كانت الرقابة على الأقوال والأفعال ممكنة للأنظمة البشرية، فإن الإسلام قد نص على لون من الرقابة لا قبلَ للأنظمة البشرية به، ألا وهو الرقابة على مكنونات النفس. قال تعالى (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ). (أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) (٤٤) (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (٤٥) (وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ)(٤٦) (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ) (٤٧). (قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (٤٨). (وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ) (٤٩). كما ختم الحق اثنتي عشرة

آية بوصف ذاته بأنه (عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ)(٥٠).

إن هذه النصوص إن روعي حقها، وتم الالتزام بها على وجهها تجعل من المسلم إنسانا ملا ئكيا لا يفكر إلا في الخير، ولا يضمر إلا الخير، ولا سبيل للاسترسال مع نزغ الشيطان أو وساوسه. ومن رحمة الله تعالى أنه غفر لهذه الأمة (ما حدثت به أ نفسها ما لم تعمل أو تتكلم) (٥١) وذلك فيما يتعلق بإرادة فعل الشر. أما فعل الخير فعليه الأجر، وأما طهارة الباطن فقيد لصحة الأعمال، وكم من نصوص أوجبت الترفع عن ضغائن بالنفس إن أطلق لها العنان أدت إلى الفساد، مثل الحقد والحسد، والبغضاء والشحناء، وهي صفات أو أمراض تقوم بالقلب بالدرجة الأولى.

د- الرقابة على حركة العين

من حيث الغمز واللمز. ومع قدح القرآن لمن يسلك هذا السلوك في قوله (وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ) (٥٢). فإن القرآن قد صرح بعلم الله بخائنة الأعين. قال تعالى (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ) (٥٣). ولذلك كان توجيه القرآن للإنسان إلى الانتفاع بهذه الحاسة في حدود الشرع (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ)(٥٤). (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ)(٥٥). وفي الحديث (النظرة سهم مسموم من سهام إبليس من تركه مخافتي أبدلته إيمانا يجد حلاوته في قلبه) (٥٦). وكان حسن توظيف الحاسة مطلبا قرآنيا في كثير من آي القرآن (قل انظروا) (أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرُوا)(٥٧). (سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ)(٥٨). (فَلْيَنْظُرِ الإنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ) (٥٩). ومن الأعين التي لا تمسها النار (عين بكت من خشية الله) (٦٠).

هـ- الرقابة على الجماعات والتنظيمات السرية

قـال تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مَا يَكُونُ مِـنْ نَجْـوَى ثَلاثَةٍ إِلا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْـثَرَ إِلا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِـيمٌ) (٦١). (لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ)(٦٢) وليس الأمـر قاصرا على رصد الجماعات الهدامة، بل إن الرقابة لسائر الخلق قد وردت بصـيغ العموم في القرآن، قال تعالى (فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ)(٦٣). (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)(٦٤).

لقـد تآمرت قلة ممن ينتسبون إلى الإسلام في عصر النبوة، يبغون من وراء تآمرهم خذلان الرسول – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه في ميدان القتال، فنزل الوحي مخبراً الرسول – صلى الله عليه وسلم – بما كان من شأنهم، سواء ما وقع من ذلك في غزوة أحد (وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ. وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لاتَّبَعْـنَاكُمْ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ) (٦٥)

وفي غزوة العسرة كرروا نفس المؤامرة. قال تعالى (إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّـهِ وَالْـيَوْمِ الآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ. وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ)(٦٦). ومثل ذلـك فعل جماعة من اليهود عندما اتفقوا فيما بينهم على إعلان الإسلام أول النهار والكفر آخره، بهدف تشكيك المسلمين في دينهم، قائلين فيما بينهم: إن سئلتم عن هذا الديـن فقولـوا عرضـنا ما سمعناه من محمد على مـا هـو عندنا في التوراة

فوجدناه غير صحيح فلا نؤمن به ولا نصدقه (٦٧). فنزل القرآن الكريم بقول الله تعالى (وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (٦٨) ومثل ذلك فعل المنافقون في كثير من المواطن، وكان الحق يكشف أمرهم ويفضح سرهم (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) (٦٩). وكم في القرآن من مشاهد تظهر رقابة الله على خلقه، وتكشف النقاب عن الجماعات والجمعيات التي خططت في خفاء، وتحركت في جفاء، وأظهرت غير ما أبطنت، فاتضح أمرها، وكشف سترها، وفُضحت في قرآن يتلى إلى يوم القيامة، موصوفة بصفة الذم، وبخاصة ما ورد بحق هؤلاء في سورة التوبة.

وقد مدح الله طوائف أخرى صدق باطنها مع ما بدا من ظاهرها، وصدقت ربها فيما عاهدت، ونبيها فيما بايعت؛ فاستحقت الوصف بالرضا عن الله ورضا الله عنهم، وخلدهم في قرآن يتلى إلى يوم قيام الساعة (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً) (٧٠).

أثر الشعور بالرقابة الإلهية في الحد من الجريمة أو الإقلاع عنها

ذكرت السنة النبوية أن أسمى مراتب العبادة مرتبة الإحسان، والتي فسرها الرسول بقوله: (الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك)(٧١). وكم مدح الله الذين يخشون ربهم بالغيب في القرآن الكريم، وبين الحق حسن العاقبة لأناس وصفهم بقوله (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى. فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى) (٧٢). ويبين الرسول أن من يقدم على المعصية فإنما يقدم عليها وهو ضعيف الإيمان، أو غافل عن رقابة الرحمن، أو غير مصدق بالعقاب المرتب على

معصيته. وفي الحديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس أبصارهم فيها وهو مؤمن)(٧٣)

إن المقدم على الجريمة لا يقوم بها إلا في ظل اعتبارات عدة أخصها :

١ــ إن أحدا لايراه .

٢ــ إن من يراه هو مشارك له، أو يمكن أن يكون كذلك.

٣ــ إنه أقوى من الرائي وقادر على البطش به إن تكلم.

٤ــ إنـــه سـيعطى الرائي نصيبا مما سلبت شماله، أو يقدم له منفعة مادية أو معـنوية. فإذا تأكد له ذلك بمقاييس البشر أقدم على سوء صنيعه، وما ذلك إلا لضعف الإيمان.

أمـــا المسـلم الصادق في الاعتقاد، فإنه إن فكر في الجريمة، أتته العناصر السـابقة جمعاء فحالت بينه وبين الإقدام عليها، إذا غابت عين البشر فعين الله لا تـنام (اللَّـهُ لا إِلَـهَ إِلا هُـوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ)(٧٤). (لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) (٧٥).

أمـــا المشاركة في الفعل فالله لا يشارك في الأفعال البشرية الاختيارية. وأما القــدر فإنـــه لا يخضـــع للثواب والعقاب إلا في حال الرضا أو حال الجزع. وأما الأفعـــال الاضـــطرارية فلا ثواب عليها ولا عقاب، مثل عملية الهضم، والتفكير، والإخراج، وحركة القلب، وعمل الكبد والبنكرياس والكلى ...إلخ.

أمـــا ارتكاب الجريمة اعتمادًا على القوة الذاتية، فإن القرآن قد ذكر قول الله تعالى (وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ) (٧٦). (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ)(٧٧). وليست قدرته

قاصرة على إهلاك الأفراد بل القرى والأمم. قال تعالى (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) (٧٨). (وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْماً آخَرِينَ) (٧٩). (فَكُلاً أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِباً وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّـهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) (٨٠). وأما حصول مضرة لله من معصية العاصي أو منفعة من طاعة الطائع، فالله غني عن ذلك. وفي الحديث القدسي...(يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد ما زاد ذلك في ملكي شيئا، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص ذلك من ملكي شيئا) (٨١). أما إعطاء قدر من المال، أو تقديم منفعة لله تيسيرًا منه للمجرم فهذا مستحيل في حق الله، لأنه منزه عن ذلك.

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر حالات لأناس يسرت لهم سبل المعصية، وتمكنوا من القيام بها فلما هموا منعهم الخوف من الله، فكان إقلاعهم عن المعصية سببًا في نجاتهم من التهلكة، كما في قصة الثلاثة الذين آووا إلى الغار فسقطت صخرة على بابه فأغلقته، فقالوا لا سبيل للخروج إلا بالتوسل إلى الله بصالح العمل. ومما ذكره أحدهم أنه جلس من امرأة مجلس الرجل من زوجته فلما هم بها أقلع عن الفعل خوفا من الله (٨٢). إن الشعور بمراقبة الله للعبد تدفعه إلى الاستحياء من الوقوع في المعصية، كما قال أبو نواس :

إذا ما خلوت الدهر يومـًا	فلا تقل خلوت ولكن قل علـيّ رقيب
ولا تحسبن الله يغفل ساعة	ولا أن ما تخفي عليه يغيب

وإذا كنا قد تحدثنا عن الرقابة الإلهية وآثارها في حمل المسلم على الإقلاع عن الجريمة فإن ذلك لا يدفع إلى اليأس أو القنوط من رحمة الله إذا وقعت الجريمة. فالحق سبحانه – خلق الإنسان بتكوينه صالحا للطاعة والمعصية – باستثناء الأنبياء– والخطأ والصواب .قال تعالى (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً) (٨٣). وذكر القرآن أن نزغ الشيطان للإنسان ممكن، ورسم له السبيل للوقاية منه. قال تعالى (وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (٨٤) وذكر أن المتقين قد يسول لهم الشيطان شيئا ما إلا أنهم يختلفون عن غيرهم في هذا الموطن (إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ. وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لا يُقْصِرُونَ) (٨٥).

فإذا تناسوا ذلك، ووقعت منهم المعصية، فإن الله لم ييئسهم من رحمته، لأن اليأس يدفع إلى اقتراف المعاصي والتحول إلى شخصية عدوانية. قال تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ. أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) (٨٦). وحسبنا قوله تعالى (قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) (٨٧).

القاعدة الثانية: الإيمان باليوم الآخر

إذا كان الإيمان بالله وما يترتب على هذا الإيمان من لازم يشكل القاعدة الأولى في الحد من الجريمة ، فإن الإيمان باليوم الآخر وما يترتب عليه من ثواب وعقاب يشكل القاعدة الثانية في هذا الأمر. إن الإسلام قد أفاض في ذكر الطاعة، وفصل صورها وسبلها ووسائلها، وبين الآثار المترتبة عليها، في ضوء التصور

العقلي أحيانا وفوق التصور العقلي أحيانا أخرى. وفي الحديث القدسي (أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر) (٨٨).

إن الحديث عن الجنة في القرآن والسنة يجعلها قريبة من التصور العقلي لدى الإنسان بكل ما أعد فيها من نعيم، وفوق ذلك النظر إلى وجه الكريم.

وبمثل ما أفاض الإسلام في الحديث عن الجنة فقد أفاض في الحديث عن النار، وعذاب أهلها، وشدة حرها، وحال أهلها ومآلهم، وخصامهم وتنازعهم بما يدفع كل عاقل إلى النأي بنفسه عنه. ومن موجبات النار بعد الشرك الجريمة. وكم ذكر الله العقوبات المقدرة على بعض الجرائم في الدنيا، ولم يكتف بذلك، بل ذكر العقوبات الأخروية وأخصها دخول جهنم ، المكث في جهنم ، الخلود في جهنم، وذلك بحسب حال الجريمة. نقرأ في ذلك قوله تعالى (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً) (٨٩). وقال عن قطاع الطرق (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (٩٠). وبشأن الخوض في الأعراض ورميها بما لا يحمد ورد قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (٩١). وعن المستهزئين بغيرهم الطاعنين عليهم ورد قوله تعالى (وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ) (٩٢). وكم قارن الله بين مصير الطائعين ومصير العاصين، وقدم الثاني في الذكر على الأول للردع والزجر. قال تعالى (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلالٍ وَسُعُرٍ. يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ) (٩٣). وعن الطائعين قال في نفس السورة (فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ) (٩٤)

إن الإيمـــان بالـــيوم الآخر له كبير الأثر على السلوك. وحسبنا ما ورد في سورة الليل من بيان لأثر الإيمان باليوم الآخر على فعل الطاعة، ومن تكذيب بهذا الـــيوم علـــى فعل المعصية. قال تعالى (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى. وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى. فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى. وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى. وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى. فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى. وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى) (٩٥). ولذلك أكثر القرآن من الحديث عن البعث والحشر والمـــيزان والـــثواب والعقاب ، كل ذلك بأدلة خاطب فيها العقل، واعتمد فيها على القـــياس والمقارنة والفطرة والواقع. وقد أدى ذلك إلى إقلاع كثيرين عن المعاصي عبر تاريخ الإسلام، وكانت المرأة في صدر الإسلام توصي زوجها إذا خرج لطلب الرزق في الصباح قائلة: اتق الله فينا، فإنا نصبر على الجوع، ولا نصبر على حر جهنم.

إن من لا يؤمن باليوم الآخر يدفعه كفره إلى فعل ما شاء حيث لا ثواب ولا عقـــاب – كمـــا يظنون – مثلهم كمثل الأنعام. قال تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوىً لَهُمْ)(٩٦).

القاعدة الثالثة : الرقابة الذاتية (سلطان الضمير)

مـــن المفاهـــيم غير الصحيحة لدى كثيرين أن الإنسان ملك لنفسه. ولذلك يتصـــرف البعض كما يحلو له. والصواب أن الإنسان مؤتمن على نفسه غير مالك لهـــا. ولـــو كان الإنسان مالكا لنفسه لتصرف بها وتصرف فيها كما يحلو له، ولم نســـمع مـــن أجـــاز شـــرعا بيع حاسة من الحواس، أو جهاز من الأجهزة القائمة بالإنســـان، كالكبد والكلى والقلب والعين... الخ، بل الإجماع على عدم جواز بيع شيء من ذلك. أما التبرع ففيه خلاف مع الاتفاق على عدم صحة التبرع بما يفضي إلى موت المتبرع، كالتبرع بالقلب أو الكبد.

وقد وضع الإسلام آدابا للتعامل مع الجوارح، ونظم العلاقة بين الإنسان ومكوناته. قال تعالى بشأن المشي والكلام (وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) (٩٧). وبشأن الإنفاق (وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً) (٩٨). وبشأن صيانة الحواس عن العبث والجاسوسية (وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً) (٩٩). وبشأن حاسة الإبصار والتناسل (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ) (١٠٠). وبشأن طهارة القلب من الحقد والحسد والغل والكراهية (يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ. إِلا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ) (١٠١).

وهناك آيات أخرى تهدف كلها إلى وضع قواعد وضوابط لتصرفات الإنسان، على أن يدرك ما يفعل، ويعي ذلك. قال تعالى (بَلِ الإنسان عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ. وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ) (١٠٢). وقد أمر الله الإنسان بحفظ نفسه من نار جهنم ولن يكون ذلك إلا بفعل الطاعات وترك المعاصي. قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ)(١٠٣).

لقد ركب الحق في كل إنسان آلة تنبيه ضد المعاصي، فإن لم يعطلها الإنسان وانتفع بقرعها أقلع عن المعصية ، وإذا تركها تعمل دون أن يستجيب لها، فإنه لا يلبث أن يألف صوتها دون أن تسبب له إزعاجا، بل إزعاجه في كونها لا تدق ولا تنبه كمثل الذي يعمل في مصنع للحديد أو النحاس، أو صناعة الغزل والنسيج، لقد ألف الطرق واستجاب للجرس العالي، واعتادت أذنه هذه الأصوات، وانسجم كيانه معها فإن توقفت هذه الأصوات ظن أن الدنيا قد فنيت، والحياة قد انتهت. أما من لم يعتد الأصوات العالية، ولا الهزات المزعجة، فإن أدنى صوت

حوله يقلق مضجعه، ويذهب راحته، وبهذا تجدي آلة التنبيه مع هؤلاء.

إن الضمير هو آلة التنبيه التي تحرك الإنسان نحو الخير والشر، وهو الذي يدفع الإنسان إلى مساءلة نفسه قبل العمل وبعد العمل هذا السؤال: أربك راض عما تفعل؟ أعملك متفق مع الشريعة، ولك عليه أجر؟ أما أنه مخالف لها وعليك الوزر، وما الخلاص منه، وما السبيل إلى مرضاة الله؟

أسئلة شتى: إن لم يمت الإنسان صوت الضمير فإنها تحول بينه وبين المعصية. قال تعالى (إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ. وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لا يُقْصِرُونَ) (١٠٤). وقال تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ) (١٠٥). وقال تعالى (وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)(١٠٦).

وقد ذكر الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ العلاقة بين الإنسان والملائكة والشياطين فقال (ما من أحد منكم إلا وقد وكل به قرين من الجن قالوا وأنت يا رسول الله؟ قال: وأنا؛ إلا أن الله أعانني عليه فأسلم فليس يأمرني إلا بخير) (١٠٧). وبين عليه السلام أثر القرينين في سلوك الإنسان، وذلك في قوله عليه السلام (إن للملك لمة بابن آدم وإن للشيطان لمة، فأما لمة الملك فإيعاد بالحق وتكذيب بالشر، وأما لمة الشيطان فإيعاد بالشر وتكذيب بالحق)(١٠٨).

إن الإنسان ليعيش فترة من الصراع بعد بلوغه الأشد، بين حمل النفس على الجادة وكف الهوى عنها، وبين اتباع الهوى وإرخاء العنان للنفس ترتع حيث تشاء، وبين الميل إلى هنا تارة وهناك تارة أخرى، وينتهي الإنسان بعد فترة من الزمن إلى حالة من الحالات التالية:

١ـ عبد رباني: وذلك بعد حمل النفس على أوامر الله ونواهيه دون الإقلاع عنها أو التأثر بنزغ الشيطان، وأهل هذه الحالة لا سلطان للشيطان عليهم، ولا وسوسة من قبله لهم، قال تعالى (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) (١٠٩) بل صرح الشيطان نفسه بذلك فقال (قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ. إِلا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ) (١١٠). وقد قال الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ لعمر بن الخطاب (إيه يا بن الخطاب والذي نفس محمد بيده ما وجدك الشيطان سالكًا فجًا إلا وسلك فجًا غير فجك ...) (١١١)

٢ ـ إنسان شيطاني: وهو الذي أعرض عن الطاعة، واستجاب لداعية الشر، وأصبح قرين الجن، تابعا للشيطان، مات ضميره وغاب حسه، وتجاوزت الحد حواسه، فهو والشيطان سواء في الفعل وإن اختلفا في التكوين (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ) (١١٢). فهذا إنسان معرض عن الطاعة، مشغول بالمعصية إلى حد أن الشيطان ينفث على لسانه ليجادل أهل الحق. قال تعالى (وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ)(١١٣). وقد عاب القرآن هذه العلاقة (وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِيناً فَسَاءَ قَرِيناً)(١١٤) هذا الصنف استمرأ المعصية، واستعذب الشر، حتى ختم على قلبه، وهم الذين وصفهم الله بقوله (كَلا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (١١٥). وفي الحديث (إن العبد إذا أخطأ خطيئة نكتت في قلبه نكتة سوداء، فإذا هو نزع واستغفر وتاب صقلت قلبه، وإن عاد زيد فيها حتى تعلو قلبه وهو الران الذي ذكره الله (كلا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (١١٦).

وقد حذر القرآن وبصر بعاقبة ذلك. فالخلافات بين الإنسان والشيطان ستكون

يوم القيامة على أشدها، حينما يتبرأ الشيطان من صنيع الإنسان، ولا حيلة للإنسان بعد أن أورده الشيطان مورد التهلكة. قال تعالى(وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إلا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (١١٧).

٣ ـ طائفة بين الطائفتين السابقتين، لا هم ربانيون، ولا هم شيطانيون، وهم السواد الأعظم من المسلمين، ينزعون إلى ربهم بأداء الفرائض، ويتقربون إليه بالنوافل، وتقع منهم المعاصي، فلا يصرون عليها، بل يبكون عليها أو يقلعون عنها ويستغفرون منها، ذكرهم ضميرهم بحق ربهم فتذكروا، ونهاهم عن المعصية فانتهوا، وفي غفلة من يقظة الضمير استدرجهم الشيطان فأدرجوا، ثم تذكروا العاقبة فأقلعوا .

إن على كل مسلم أن ينظر في أمر نفسه ومع أى طائفة هو؟ مع سؤاله الدائم لنفسه أي الطوائف أقرب وأحب إلى الله، ثم يحمل نفسه على أفضلها وأسماها منزلة ولسان حاله يقول (وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى)(١١٩). ويتحقق فيه قول الله تعالى(وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ) (١٢٠).

إن عمر الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قد أمرنا قائلا: (حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزنوا) (١٢١). وفي الحديث (الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت) (١٢٢). أليست هذه وصايا صريحة إلى إحياء الضمير في الإنسان، وإلا فكيف يحاسب الإنسان نفسه وكيف يزن أعماله؟

كم من جرائم وقعت في صدر الإسلام، لم يطلع عليها غير الله، ولم يعلم بها ـ بعد الله ـ إلا فاعلوها، فدفعهم ضميرهم وخوفهم من ربهم وعلمهم بأن عذاب

الدنـــيا مهمـــا اشتد فإنه أهون من عذاب الآخرة، كل ذلك حملهم على المجيء إلى الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ مخبرين إياه بما كان منهم، ويحرص ــ صلى الله عليه وسلم ــ على أن يجد لهم شبهة تدرأ الحد، ولكن الذين وقع منهم ما وقع، يقولـــون في إصرار: وقع منا كذا وكذا فطهرنا، فما كان من الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ إلا أن قبل إقرارهم وأقام عليهم الحد.

وكان عمر بن الخطاب ممن يتفقدون أحوال الرعية إما من طريق الأخبار أو الســـماع أو الاختـــبار، وكان تركيزه على الضمير وأثره في حياة الفرد أشد من غيره، وقد عجب من أمر الفتاة التي تأمرها أمها بخلط اللبن بالماء، فرفضت قائلة لهـــا: إن أمير المؤمنين قد نهى عن خلط اللبن بالماء، فقالت أمها: وهل يرانا أمير المؤمنيـــن؟ فقالـــت ابنتها: إذا كان أمير المؤمنين لا يرانا فإن رب أمير المؤمنين يـــرانا، ولم يجد ما يكافئها به أفضل من تزويجها لابنه عاصم (١٢٣) . ومرة أخرى يطلـــب من راعي غنم أن يبيع له إحدى الشياه ، فيقول الراعي له: إنها ليست لي، وإنني أجير عليها، فيقول له عمر: قل لصاحبها أكلها الذئب، فيقول الراعي: وماذا أقول لرب رب الغنم.

مـــا أحوجنا إلى أن نحيي الضمير في داخل كل فرد منا، حتى يحول ذلك بيننا وبين المعصية، ما أحوج المسلمين إلى الرقابة الذاتية حيث يستشعر كل إنسان أنـــه رقيـــب على نفسه، فيحملها على الجادة ويقودها إلى الطاعة، وينأى بها عن المعصـــية. إن الـــرقابة الذاتـــية هي التي تدفع المسلم إلى السلامة في التصرفات، وبخاصة إذا تذكر شيئا من أحاديث الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ كقوله عليه السلام(المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهـــم والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه) (١٢٤). وقوله عليه السلام (لا يؤمن

أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه). (١٢٥)

بناء الأسرة في الإسلام وأثره في الحد من الجريمة

للأسرة كبير الأثر في سلوك أفرادها. فهي من المصادر الأولى لدفع أبنائها نحو الالتزام أو التحلل والخير والشر، والإيجابية والسلبية، وقد حرص الإسلام على تحميل الوالدين مسئوليتهما تجاه أبنائهما، وحرص على رسم منهج إن تم الالتزام به خــرج النبت إيجابيا، وإن كانت الأخرى كان الناتج سلبيا. قال تعالى (وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لا يَخْرُجُ إلا نَكِداً)(١٢٦)

ويمكــن القــول: إن التكوين للأسرة من ناحية، والتربية للأبناء من ناحية أخــرى والمــتابعة للأبناء من ناحية ثالثة، كل ذلك يساعد على الحد من الجريمة.

ويمكن بيان منهج الإسلام فيما يلي:

١ــ حســن اختــيار المـــعدن عنــد الرغبة في تكوين الأسرة، وهو شرط يقوم بطرفي الأسرة لأن (الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا) (١٢٧). قال تعالى (وَأَنْكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُــوا فُقَــرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (١٢٨). وقال تعالى (وَالطَّيِّــبَاتُ لِلطَّيِّبِيــنَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ)(١٢٩). وفي الحديث (تخيروا لنطفكم فــانكحوا الأكفــاء)(١٣٠). ووصى أولياء الأمور بقوله: إذا جاءكم من ترضون ديــنه وخلقــه فزوجوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير (١٣١) ومن وصايا الرسول ــ صلى الله عليه وسلم- (اظفر بذات الدين تربت يداك)(١٣٢).

إن أســـاس الاختيار في الإسلام هو تقوى الله، وبخاصة غلبة الالتزام الديني لــدى المرأة. وفي الحديث (لأمة خرماء سوداء ذات دين أفضل) (١٣٣). يقول الرصافي بشأن المرأة الصالحة في الأسرة:

وليس ربيب عالية المزايا مثل ربيب سافلة الصفات

وليس النبت ينبت في جنان مثل النبت ينبت في فلاة ✪

فالصلاح هو الأساس في الاختيار لكلا الطرفين، ولا ضير بعده من النسب وكثرة المال، وزيادة الجمال، بشرط ألا تقدم على المعيار الديني.

٢ـ وجوب تحمل الأبوين مسئوليتهما تجاه الأبناء. قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ)(١٣٤). وفي الحديث (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) (١٣٥). ويفصل الرسول مظاهر هذه المسئولية إلى أن يقول: (فالرجل في بيته راع وهو مسئول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسئولة عن رعيتها) (١٣٦).

٣ـ أشار الإسلام إلى مسئولية المرأة في الأسرة وهي الرعاية الاجتماعية للناشئة (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) (١٣٧) كما أشار إلى مسئولية الرجل (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلا وُسْعَهَا لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ)(١٣٨).

٤ ـ أوجب الإسلام حسن التسمية، وحسن التربية للأولاد. فقد سئل الرسول عن حق الولد على والده فقال للسائل (أن يحسن أدبه) (١٣٩). وفي الحديث (ما نحل والد ولداً أفضل من أدب حسن)(١٤٠) وترك المال للورثة بلا تربية حسنة كإعطاء السيف للمجنون يخمش به نفسه ويقتل غيره.

٥ ـ أوجب الإسلام العدل بين الأولاد وفي الحديث(اعدلوا بين أولادكم)(١٤١) وعندما أراد أحد الصحابة أن يشهد الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ على

✪ راجع الديوان ص ٣٤٩ ط دار مكتبة الحياة – سوريا ط ١

عطـية لولد من أولاده دون غيرهم قال له الرسول: (أكل ولدك أعطيت مثل هـذا ؟ قـال: لا. قـال : اذهـب فإنـي لا أشهد على جور) (١٤٢). وفي الحديث(سوّوا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء). (١٤٣)

٦ـ جعـل الإسـلام النسـب الأعلـى له، والولاء له كذلك. أما النسب للأسرة فلاسـتقامة أمـور الحـياة. وبين أن اختلاف الدين، أو اختلاف السلوك في الأسرة لا يكسب المخالف استثناء في الثواب والعقاب، كما في قصة نوح مع ولـده وإبراهيم مع أبيه. ولذلك كان الرسول يحذر من الاعتماد على النسب وحـده دون الاعتماد على التقوى والطاعة. وفي الحديث (لا يأتيني الناس بالأعمـال يـوم القيامة وتأتوني بالدنيا) (١٤٤)، (يا فاطمة بنت محمد أنقذي نفسك من النار) (١٤٥).

٧ـ بـر الوالدين واجب ولكنه مشروط بطاعة الله. قال تعالى (وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْـهِ حُسْـناً وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَـرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّـئُكُمْ بِمَـا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (١٤٦).وقد حرم الرسول الطاعة في معصـية. ولا شـك أن الجريمة لـون مـن المعصية وفـي الحديث (لا طاعة في معصية الله) (١٤٧). وفي الحديث (إنما الطاعة في معروف) (١٤٨)؛ مع المصاحبة بالمعروف.

أثر الجاهلية الأسرية في وقوع الجريمة

كانـت الأسرة شيئا مقدسا لدى الأفراد قبل الإسلام، وقد تعارفوا فيما بينهم علـى نصـرة بعضهم بعضا بالحق والباطل ، ومن أقوالهم: انصر أخاك ظالما أو مظلوما، وهو ما أوضح معناه الرسول في التصور الإسلامي حين قال (وأما نصره

ظالما فمنعه من ظلمه) (١٤٩).

وقد نسي المسلمون الأولون دعاوى الجاهلية وعاشوا شعورًا واحدًا (الإسلام)؛ وكلما هبت ريح العصبية أطفأها الوحي وأخمدها الرسول (وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً) (١٥٠). وعندما تذكروا القبلية والأسرية قال لهم الرسول (أبدعوى الجاهلية وأنا بين ظهرانيكم) (١٥١). وفي الحديث (ليس منا من دعا إلى عصبية) (١٥٢) (ومن دعا بدعاء الجاهلية فهو من جثاء جهنم) (١٥٣).

وقد رد الإسلام الفصل بين المتنازعين إلى القضاء، ولم يأذن للأفراد أو الأسر أن تقوم بنفسها بتصفية الحسابات، أو الأخذ بالثأر، أو المعاملة بالمثل، لأن ذلك يؤدي إلى الفوضى في المجتمع، ويشيع الرعب، وينشر الجريمة. قال تعالى (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً)(١٥٤).

أين ذلك الآن من أسر تدفع أبناءها إلى الأخذ بالثأر، سواء أرفع الأمر إلى المسئولين أم لم يرفع؟ إن بعض الأسر تربي أبناءها على الكبرياء والغرور والتعالى بما يدفعهم إلى النظر لغيرهم نظرة ازدراء واحتقار، فيكون رد الفعل المضاد، وقد يقضي الأمر إلى الاقتتال أو القتل.

إن الأسرة مسئولة بقدر كبير عن سلوك أولادها ومراقبتهم، وحملهم على الخير، والنأي بهم عن الفساد والإفساد. وما الأسرة إلا سفينة ركب فيها سائر الأفراد، وربانها الأب والأم، تمخر بهم عباب الحياة مع شدائدها ونكائدها وقسوتها، فإما أن يسلك الربان بالركاب سبيل النجاة، فتكون النجاة، أو سبيل الهلكة فيكون الهلاك. إن بعض الجرائم الآن ترتكب كرد فعل لدفع الأسرة أبناءها نحو الجريمة، أو بتقصير الأسرة في حسن التربية، أو بإهمال الأسرة أمر المتابعة بصورة مباشرة

أو غير مباشرة، فماذا ننتظر من فتى لا يعرف والده من أمره شيئا، وماذا ننتظر من فتاة لا تعرف أمها من أمرها شيئا؟

إن كثيرين لا يلتقون مع أولادهم إلا في ساحة الشرطة ومحافل القضاء، وما دروا أنهم يتحملون القسط الأكبر من هذه الجرائم وتلك الجنايات. إن سوء العلاقة بين الزوجين، وفساد خلق أحدهما أوهما معاً، والطلاق بما يترتب عليه من ضياع الأولاد بين الأبوين، وحياة الأولاد في كنف زوج الأم أو زوجة الأب، أو الترك بالكلية لتكون الحياة مع الجد أو الجدة أو العم أو الخال ...إلخ. كل ذلك يؤدي إلى ظهور جيل جديد فيه ميل إلى التشرد، ورغبة في الجريمة، وفقدان للذات، وويل لآباء هذا حالهم، ولأمهات ذاك صنيعهن، حين ضيعا معاً الأمانة التي ائتمنا عليها.

القاعدة الرابعة : رقابة المجتمع المسلم

ويراد بها: قيام كل فرد في المجتمع على مراقبة السلبيات الظاهرة القائمة بالغير دون تتبع عورات، أو تسلق جدر، أو تنصت على مكالمة، بل ما بدا خطره، وشاع أمره، وتأكد الجرم فيه أو الجناية، سواء تعلق ذلك بحق الله كمن يأكل في نهار رمضان جهاراً، أو بحق المجتمع كالاعتداء على الغير، وإفساد ما أصلح ولاة الأمر. ويمكن القول إن أسُساً شتى تقوم عليها الرقابة الاجتماعية نذكر منها:

أ ـ التواصي بالحق والتواصي بالصبر.

إن سورة العصر قد حكمت بالخسران على سائر البشر، واستثنت من هؤلاء (إِلا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) (١٥٥). يقول مجاهد: إلا الذين صدقوا الله ووحدوه، وأقروا له بالوحدانية و الطاعة وعملوا الصالحات وأدوا ما لزمهم من فرائضه واجتنبوا ما نهاهم عنه من معاصيه. وأوصي بعضهم بعضًا بلزوم العمل بما أنزل الله في كتابه من أمر واجتناب ما نهى

عنه فيه... والتواصي بالحق هو التواصي بطاعة الله. (١٥٦) يقول الألوسي: وقوله تعالى: (وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ) بيان لتكميلهم لغيرهم أي وصى بعضهم بعضاً بالأمر الثابت الذي لا سبيل إلى إنكاره، ولا زوال في الدارين لمحاسن آثاره وهو الخير كله من الإيمان بالله عز وجل... (وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) عن المعاصي التي تشتاق إليها النفس بحكم الجبلة البشرية وعلى الطاعات التي يشق عليها آداؤها وعلى ما يبتلى الله به عباده من المصائب والصبر المذكور داخل في الحق(١٥٧).

وقد كثر الأمر بالوصية بالحق في السنة المطهرة وعلى لسان الصحابة، والتابعين ومن تبعهم إلى يومنا هذا، وكان صلى الله عليه وسلم يوصى أصحابه بأسلوب فردي، كأن يقول لأحدهم (أوصيك) وبأسلوب جماعي (أوصيكم) ويذكر أنه أمر بإبلاغ الوصية. وفي الحديث (أوصاني ربي بتسع أو صيكم بها) (١٥٨) وأحيانا يقول الصحابي: (أوصاني خليلي) (١٥٩).

وتنوعت الوصية في محتواها ومضمونها فشملت ـ في السنة ـ الإنسان بكل ما يقوم به من عادات وتقاليد وتصرفات، وشملت الحيوان من حيث الرفق والرأفة والرحمة وحسن المعاملة، وقد ذكر مدونو السنة أبوابا للوصايا منها: الوصية بطلب العلم، الوصية بالجار، الوصية بالنساء، الوصية بأهل الذمة، ومن شاء التفصيل فليرجع إلى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي مادة وصى، وإلى كتاب وصايا الرسول في مجلداته الأربعة.

(ب) التكافل المادي: وذلك بقيام المجتمع بسد عوزة المحتاج، وكفالة حق الحياة الحرة الكريمة. وقد بين الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن من حق كل عامل على الدولة أن تكفل له البيت والدابة والزوجة. وفي الحديث (من ولي لنا عملا وليس له زوجة فليتخذ زوجة وليست له داراً فليتخذ داراً وليست له دابة

فليتخذ دابة). (١٦٠) وليست الكفالة المادية قاصرة على المجتمع وحده، بل إن الأفراد فيما بينهم مطالبون بأن يكفل بعضهم بعضاً، وفي هذه الكفالة درء للخطر المتوقع من بعض الأفراد ، فالفقر يدفع أحيانا إلى السرقة. والضرورات إن لم يتوفر لها ما يدرؤها تدفع البعض إلى السلب والنهب والغضب. ولذلك أوجب الإسلام على الأغنياء قدراً مما يملكون حقا خالصا للفقراء، وفق قواعد فصلها الفقهاء. قال تعالى (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ. لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) (١٦١). وأوجب على ولي الأمر تحصليها ما لم يقم الأفراد طواعية بأدائها. قال تعالى (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) (١٦٢). وفي الحديث (إن الله فرض لفقراء أمتي في أموال أغنيائهم بقدر الذي يسع فقراءهم ولن يجد الفقراء إذا جاعوا وعروا إلا بما يمنع أغنياؤهم ألا وإن الله محاسبهم حسابا شديداً ومعذبهم عذابا أليما)(١٦٣).

ومن حكمة التشريع أنه جعل زكاة كل شيء من جنسه غالبا، ليتمكن الفقراء من تحصيل قدر مما يملكه الغني. فزكاة المال مال، وزكاة النعم نعم، أو بالبديل من النعم، وزكاة الزروع والثمار زروع وثمار، وزكاة عروض التجارة إما أموالا إذا كان الإخراج من جنسها غير ممكن مثل التجارة في مواد البناء وغيرها، وإما الإخراج من الجنس إذا كان المتاجر فيه قابلا لذلك.

وكما وجدت الزكاة كحق شرعي للفقراء لتحقيق التكافل المادي فقد وجدت كفارات كثيرة تعتمد المال سبيلا لإسقاط الذنب. فكفارة اليمين والنذر والظهار والجماع في نهار رمضان، والوطء في الحيض، وارتكاب محظور في الإحرام والفطر من عذر في رمضان وغير ذلك فيه كفارات مالية تصرف للفقراء، مما يؤدي إلى حل الأزمة الاقتصادية. كما أن كفالة ذوي الأرحام بعضهم بعضا فرض عين على الأغنياء تجاه الفقراء، وبخاصة حق الأبناء على الآباء، وحق الآباء على

الأبناء، على سبيل الوجوب لا على سبيل التخيير، وكم انحرف الناشئة بسبب شح الآباء وبخلهم والانصراف عنهم، وكم انحرفت فتيات وسيدات بسبب عدم الكفالة الأدبية لهن، فوجب مراعاة ذلك. ولا يقتصر التكافل المادي على الزكاة، بل إن الإسلام قد حث على الصدقة. وقد امتدح الله المحسنين في كثير من الآيات، وبخاصة الذين يرون في (أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ)(١٦٤).

فلم ينص على كونه معلوماً، لأن الصدقة غير مقدرة، وحث الإسلام على فك الرقاب والإطعام في أيام الشدائد (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ. يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ)(١٦٥) إن الفقر قرين الكفر، وباعث على الجريمة، وإن الجائع قد يدفعه الجوع إلى السرقة، وقد اعتبره عمر شبهة تسقط الحد، وأصدر أمره بعدم قطع يد السارق في عام المجاعة. إن المجتمع إن لم يحقق التكافل المادي لأفراده، وما لم ينظر إلى الفقراء نظرة عطف يطفئ لهيب الجوع وحرقة العوز؛ فإن ذلك كفيل بجعلهم معاول هدم لبناء المجتمع.

إن الخلفاء في صدر الإسلام كانوا يفرضون لكل فطيم من بيت مال المسلمين، ولما يسرت أسباب الرزق فرض عمر لكل مولود من بيت المال حتى لا يعجل الناس فطام أولادهم (١٦٦). وزاد على ذلك، ففرض لفقراء أهل الكتاب من بيت المال (١٦٧).

وكما أن الفقر يدفع إلى الجريمة، فإن الغني إن لم ترع فيه قواعد الشرع هو سبيل إلى الجريمة أيضا من طريق السكر والرق والقمار، والغرور والتعالي، وارتكاب الفواحش ...إلخ. وقد حرص الإسلام على إيجاد ضوابط تحد من تأثير الفقر على أهله، ومن تأثير الغنى على ذويه، حفظا للمجتمع من الهزات التي تؤدي إلى الفساد والخلل بالأمن ودعوة إلى الأمن والاستقرار والطمأنينة.

ج ــ التكافل الأدبي: وأدنى درجاته محو جهل الجاهلين، وتعليم الأميين، لأن العلم يرقق الطباع، ويهذب الأخلاق، ويعلي قدر الغرائز الفاضلة، ويمحو كثيرا من الرذائل، وهو في ذاته قيمة وجمال، وسلوك صاحبه يختلف جملة وتفصيلا عن سلوك قرينه الذي لم يحظ بنفس القدر من العلم. إن الإحصائيات لتدل دلالة قاطعة على أن معدل الجرائم متسق مع نسبة الجهل؛ بل إن الإيذاء من طريق الجاهلين أسوأ من الإيذاء من طريق المتعلمين. ففي الحالة الأولى كثيرا ما يكون رد الفعل القتل أو الضرب أو السب أو الشتم أو الحرق أو الإيذاء الحسي ... إلخ. بينما الإيذاء من قبل الطرف الثاني ــ غالبا ــ يكون بالعتاب أو اللوم أو الشكوى أو الخصومة والقطيعة ، ونادرا ما يصل إلى الحد الذي يقع من الطرف الأول.

وقد حرص رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ على تحقيق هذا المبدأ، وجعل الجاهل في ذمة العالم، يعلمه مما علمه الله، على سبيل الإيجاب في بعض الأحيان، وعلى سبيل الندب في مواطن أخرى، وقد وقع ذلك في المدينة المنورة بعد أن استقر أمر الدعوة، وبدأت ملامح المجتمع الجديد تظهر.

عن علقمة بن سعد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه عن جده قال: خطب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ذات يوم فأثنى على طوائف من المسلمين خيرا، ثم قال ما بال أقوام لا يُفقهون جيرانهم ولا يعلمونهم ولا يعظونهم ولا يأمرونهم ولاينهونهم؛ وما بال أقوام لا يتعلمون من جيرانهم ولا يتفقهون ولا يتعظون؟ والله ليعلمن قوم جيرانهم ويفقهونهم ويعظونهم ويأمرونهم وينهونهم، وليتعلمن قوم من جيرانهم ويتفقهون ويتعظون أولأعاجلنهم ثم نزل. فقال قوم من ترونه عنى بهؤلاء؟ قال: الأشعريين. هم قوم فقهاء ولهم جيران جفاة من أهل المياه والأعراب، فبلغ ذلك الأشعريين، فأتوا رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقالوا

يـا رسـول الله ذكرت قوما بخير وذكرتنا بشر، فما بالنا؟ فقال ــ صلى الله عليه وسلم ــ ليعلمن قوم جيرانهم وليفقهنهم وليعظنهم وليأمرنهم ولينهونهم وليتعلمن قوم مـن جيرانهم ويتعظون ويتفقهون أو لأعاجلنهم العقوبة في الدنيا. فقالوا: يا رسول الله. أنفطـن غـيرنا؟ فقـال ذلـك أيضا، فقالوا أمهلنا سنة، فأمهلهم سنة ليفقهوهم ويعلموهـم ويعظوهم، ثم قرأ رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ هذه الآية (لُعِنَ الَّذِيـنَ كَفَـرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) (١٦٨).

إن الحـث علـى هداية الآخرين وتعليم غير المتعلم من الأمور التي كثرت الدعـوة إليها في السنة المطهرة. وفي الحديث (لأن يهدى الله بك رجلا واحدا خير لك مما طلعت عليه الشمس) (١٦٩) وفي حديث آخر (خير لك من حمر النعم) (١٧٠). إن دعوة الآخرين إلى الخير يكسب الإنسان مثل صنيعهم دون أن ينقص من أجرهم شيئا. وفي الحديث (من دل خير فله مثل أجر فاعله) (١٧١). إن الدولة مسؤولة عن هذا الحق الأدبي مهما كانت التكلفة. وقد فدى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أسرى المشركين في بدر مقابل أن يعلم الواحد منهم عشرة من المسلمين (١٧٢) لأن العلـم زكاة للنفس، وباعث على الحكمة، ومانع من الحماقة في الأقوال والأفعال. وإذا كـان التعلـيم والتدريـب قد أتيا أكلهما في الحيوانات المستأنسة، وغيرا من غرائزها حتى صار الرجل يلعب مع الأسد، ويركب الفيل، ويمتطي النمر، ويُرقص الخيول والثعابين، أولا يمكن عن طريق التعليم الارتقاء بالطباع وتهذيب المشاعر، وترقيق القلوب عند الإنسان؟

د ــ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهو من مزايا هذه الأمة، وقد أمر الله الأمم السابقة به ولكنها لم تستجب لهذا الأمر، فاستحقت اللعنة. قال تعالى (لُعِنَ

الَّذِيـنَ كَفَـرُوا مِنْ بَنِي إِسْرائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَـانُوا يَعْـتَدُونَ. كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) (١٧٣).

وذكر المنكر ـ في الآية ـ منكرا يدل على الإطلاق ويمنع الحصر، ويدل على ما قلنا ـ أي ابن الجوزى ـ ما روى عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه قال: (إن الـرجل من بني إسرائيل كان إذا رأى أخاه على الذنب نهاه عنه تعزيرا، فإذا كان الغد لم يمنعه ما رأى منه أن يكون أكيله وخليطه وشريبه، فلما رأى الله تعالى ذلـك منهم، ضرب بقلوب بعضهم على بعض، ولعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم) (١٧٤).

إن الأمة الإسلامية مأمورة بهذه الشعيرة بصيغة الخصوص، وبصيغة العموم وصـيغة العموم، في كون كل فرد في المجتمع المسلم مطالبا بالأمر بالمعروف في حدود علمه، والنهي عن المنكر في حدود قدرته، وبخاصة فيما يسمى بالمعلوم من الدين بالضرورة. والأمر بصيغة الخصوص، في إيجاب تخصيص جماعة من الأمة الإسـلامية تمتهن هذا الأمر وتقوم عليه، والدولة مسؤولة عن توفير هذه الجماعة، وكفالـة حـق العيش الكريم لها، وهم المعروفون برجال الهيئة في المملكة العربية السعودية، ويلحق بهم رجال الأمن والمحتسبون. قال تعالى (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَـى الْخَـيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (١٧٥). فأوجـب توفـير هـذه الجماعة بأسلوب الأمر (ولتكن)، وجعلهم في منزلة القيادة والريادة والفلاح (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ).

وقـيام هذه الجماعة بهذا العمل لا يعفي الآخرين من مسئوليتهم، وهو ما فهم علـى غير وجهه من قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَـلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ)(١٧٦) حيث يرى البعض أن استقامته في خاصة

نفسه يعفيه من المسؤولية تجاه غيره، من حيث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد وقع ذلك في صدر الإسلام، ووردت بهذا الفهم روايات عدة نذكر منها: عن سفيان بن عقال قال: قيل لابن عمر لو جلست في هذه الأيام فلم تأمر ولم تنه فإن الله تعالى ذكره يقول (عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم) فقال ابن عمر: إنها ليست لي ولا لأصحابي لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ألا فليبلغ الشاهد الغائب) (١٧٧) فكنا نحن الشهود وأنتم الغيب. وعن أبي أمية الشعباني قال: سألت أبا ثعلبة الخشني عن هذه الآية (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) فقال: لقد سألت عنها خبيرا. سألت عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أبا ثعلبة، إئتمروا بالمعروف، وتناهوا عن المنكر، فإذا رأيت دنيا مؤثرة، وشحا مطاعاً، وإعجاب كل ذي رأى برأيه؛ فعليك نفسك إن من بعدكم أيام الصبر للمتمسك يومئذ بمثل الذي أنتم عليه كأجر خمسين عاملا. قالوا: يا رسول الله. كأجر خمسين عاملا منهم؟ قال: لا، كأجر خمسين عاملا منكم) (١٧٨). وعن أبي بكر رضي الله عنه قال: يا أيها الناس لا تغتروا بقول الله (عليكم أنفسكم) فيقول أحدكم: على نفسي، والله لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليستعملن عليكم شراركم، فليسومنكم سوء العذاب، ثم ليدعو الله خياركم فلا يستجيب لهم. (١٧٩).

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من محامد هذه الأمة، وعلامة من علامات الخيرية فيها، فإن لم تقم به فإن دلالة المفهوم تعني أن الترك سبب اللعنة، كما لعن السابقون بالترك. قال تعالى (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)(١٨٠). كما صرح الإسلام أن العلاقة بين المؤمنين تقوم على أسس شتى منها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال

تعالى (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ)(١٨١). كما أن الأصل في المسلم أن يعين أخاه المسلم على الطاعة لا على المعصـية، وهذه سمة المجتمع الإسلامي. قال تعالى (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَـاوَنُوا عَلَى الأِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)(١٨٢). وفضل هذه الشعيرة في السنة لا يحصر، ويكفي أن نذكر في فضل القائمين عليها قول الرسول صلى الله عليه وسلم (من أمر بالمعـروف ونهـى عن المنكر فهو خليفة الله في أرضه وخليفة رسوله...) (١٨٣). وعن درة بنت أبي لهب قالت: جاء رجل إلى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو علـى المنبر فقال: من خير الناس يا رسول الله؟ قال: (آمرهم بالمعروف وأنهاهم عـن المـنكر وأتقـاهم لله وأوصلهم) (١٨٤). وقد بلغ من حد الإلزام بهذا الأمر أن الفقهاء قالوا: وليس من شرط الناهي أن يكون عدلا عند أهل السنة خلافا للمبتدعة، حيـث تقـول: لا يغيره إلا عدل وهذا ساقط، فإن العدالة محصورة في القليل من الخلق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عام في جميع الناس، فإن تشبثوا بقوله تعـالى (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ)(١٨٥). وقوله (كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُـوا مَا لا تَفْعَلُونَ) (١٨٦) ونحوه، قيل لهم: إنما وقع الذم هاهنا على ارتكاب ما نهي عنه لا على النهي عن المنكر، ولا شك في أن النهي عنه ممن يأتيه أقبح ممن لا يأتيه، ولذلك يدور في جهنم كما يدور الحمار في الرحى(١٨٧).

إنه لم ينعم بهذه الشعيرة على وجه الأرض الآن سوى المملكة العربية السعودية، وقد قامت الهيئة بجهد مشكور في حمل الناس على الطاعة، والنأي بهم عن المعصية، وحل مشكلات الخلاف بين الجيران والأهل، ومداهمة أوكار المعاصي، فضلا عن دعوتها الناس إلى القيام بالتكاليف الشرعية؛ كأداء الصلاة، ووجوب ستر الوجه في الأسواق والشوارع، ومراقبة الخلل في بعض السلوكيات،

وهو ما جعل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خصيصة من خصائص المملكة العربية السعودية دون سائر البلاد على وجه الأرض.

القاعدة الخامسة: النظام التشريعي الإسلامي وأثره في الحد من الجريمة

تهدف الدعوة الإسلامية إلى تحقيق السعادة والسلام للناس أجمعين. قال تعالى (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ)(١٨٨). وصرح الحق بأن نعيم العيش لا يكـــون إلا باتباع هديه. قال تعالى (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدىً فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى. وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى)(١٨٩) ولم يكن ذلك شعارا نظريا، بل تحقق عمليا في ظـــل الدولة الإسلامية التي أقامها الرسول صلى الله عليه وسلم وولي أمرها من بعده الخلفاء الراشدون، الذين حملوا الأمة على مبادئ الإسلام فكانت فترة رغد العيش، وعصر ازدهار الحكم، وتحققت السعادة بكل ما تحمل الكلمة من معنى. لقد تغنى بهذه الفترة المنصفون من خصوم الإسلام أكثر مما تغنى به أتباعه، كون هذه الفترة قد أثمرت حضارة نعم بها الشرق والغرب، وتعد عصب الحضارة الحديثة الآن.

وإذا كان الحديث عن النظام التشريعي الإسلامي غير مستطاع؛ فإنني أختار أبرز المبادئ التي تحول دون وقوع الجريمة، وأخص منها بالذكر ما يلي:

١- وجوب قيام حكومة إسلامية

خاطب الإسلام المسلمين باعتبارهم أمة واحدة، تجمعهم عقيدة واحدة، وتربطهم شريعة واحدة، ومدعوون إلى الالتزام بالخلق الفاضل الذي دعا إليه الإسلام. قال تعالى (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ). ومن سماتها (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ

بِاللَّهِ)(١٩٠) وفي الحديث (المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم) (١٩١). وقد أوجب الإسلام وجوب قيام ولي أمر للمسلمين، يتولى حراسة الدين والدنيا، ويحمل الناس على شرع الله، ويكافئ الملتزمين، ويعاقب المقصرين فيما ورد فيه عقاب في حال التقصير.

كل ذلك لاستقامة أمر المجتمع، وقد ثبتت الإمامة العامة بالكتاب والسنة والإجماع. فمن الكتاب قول الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ)(١٩٢). فجعل طاعتهم من طاعة الله إذا أمروا بما أمر الله به، ونهوا عما نهى الله عنه، وذكر القرآن بعض وظائفهم ومنها رعاية الحقوق، وإقامة الحدود، وإعطاء كل ذي حق حقه. قال تعالى (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً)(١٩٣). وفي السنة (عليكم بالسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي) (١٩٤). ومن السبعة الذين يظلهم الله بظله يوم لا ظل إلا ظله (إمام عادل) (١٩٥). وقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه على هذا الأمر، كتطبيق عملي للنص القرآني.

أما الإجماع فقد انعقد بين الصحابة بعد وفاة الرسول مباشرة، وناقشوا أمر الخلافة، ولم يمض الليل حتى كانوا لأبي بكر مبايعين بالخلافة بيعة خاصة، ثم كانت البيعة العامة في المسجد في اليوم التالي (١٩٦). وبهذا سار الصحابة على هذا المنهج، وبذلك يكون الإجماع قد انعقد على وجوب تنصيب إمام للمسلمين وإن اختلفت الفرق في نسبه وكيفية توليه ومهامه (١٩٧).

أما اختصاصات الإمام فإنها تحول في جملتها دون الجريمة. فمن مهامه (سياسة الرعية سياسة شرعية، وذلك بمعرفة أسرار تطبيق الأدلة، وطرق جلب المصالح ودرء المفاسد في الأمور الضرورية: الدين – النفس – النسل – العقل –

المال) لحفظ الضرورات، ورفع المشقة، وتحقيق الحاجيات والتحسينيات.(١٩٨)

ويرى الماوردي أن ولي الأمر يختص بعشرة أمور هي: حفظ الدين، والرد على المبتدعين وذوي الشبه، وتنفيذ الأحكام بين المتخاصمين، وقطع النزاع بينهم، وإقامة الحدود، وحماية البلاد والدفاع عنها، وتحصينها وعمارة الثغور والحصون، وجهاد المعاندين، وصيانة الزكاة والفيء والصرف من بيت المال على أوجه الاستحقاق وتعيين الولاة ونحوهم. (١٩٩) إن ولي أمر المسلمين مفوض من قبلهم في عقد الاتفاقات، وتوقيع المعاهدات، واتخاذ قرار الحرب والسلم، يعاونه في ذلك أهل الحل والعقد.

أسس الحكم في الإسلام وأثرها في الحد من الجريمة

لقد أوجب الإسلام على ولي أمر المسلمين أن يحكم الناس وفق مبادئ عامة وضعها الإسلام هي: الشورى والعدل والمساواة والكرامة والحرية، وما لم تراع هذه المبادئ فإنها تدفع إلى الجريمة بصورة فردية أو بصورة جماعية. فحرية التعبير عن الرأي إن منعت، وحمل الإنسان على الانقياد كرها، وفرضت عليه الأوامر والنواهي دون قناعة، فإن ذلك يدفعه لا محالة إلى التمرد في يوم من الأيام، وكم أُسقطت حكومات ديكتاتورية مستبدة شتى لأنها حكمت باسم الفرد المستبد. وما لم يَسُد العدل فإن نقيضه سيتفشى، والمظلوم إن يُسرت له أسباب الانتقام انتقم في غير تردد أو تراخ، فالظلم يدفع إلى اليأس من الحياة في بعض الأحيان، وقد يقدم على قتل نفسه (الانتحار) أو قتل غيره انتقاما. ومثل ذلك عدم الشعور بالمساواة في الحقوق والواجبات، وكبت الحريات المشروعة، وانتهاك الكرامة، وعدم تقدير الإنسان أو إنزاله المنزلة اللائقة به.

إن المسلم إن يسرت له الحياة في مجتمع تسوده هذه المبادئ فإنه سينعم

بالحياة لا محالة، وإن لم تسد أسس الحكم الإسلامي في المجتمع فإنه سيصبح معول هـدم فـي بناء المجتمع ، كما أن شعور الفرد داخل المجتمع بأن حقوقه محفوظة وديـنه ونفسه ونسله وعرضه وعقله وماله مصان كل ذلك يكسبه طمأنينة نفسية، وبخاصة إذا تأكد له أن ولي أمر المسلمين هو المسؤول عن ذلك.

٢- الأخذ بمبدأ الوقاية من الجريمة خير من العلاج

الإسلام يسد كل المنافذ المؤدية إلى المفاسد والجرائم، ويتشدد في هذا غاية التشدد، عكس القوانين الوضعية التي تأذن، بل وتفتح الأبواب الموصدة أمام الجريمة، حتى إذا وقعت الجريمة كانت المساءلة والمؤاخذة. وقد سلك الإسلام في ذلك سبيل الترغيب والترهيب دنيويا وأخرويا، ومن يأخذ بقيم الإسلام ومبادئه وأخلاقه قلما يقع في المعصية، ويكفي الحديث الجامع (فـمن اتقى الشبهـات فقد استبرأ لدينه وعرضه) (٢٠٠).

ومن باب ضرب الأمثال للناس نقول: إن الإسلام من أجل منع جريمة الزنا، ومنعًا لها من الوقوع حرم النظرة من أحد النوعين تجاه الآخر إلا ما أحله الله، كما حرم الخلوة والسفر بدون محرم، والكلمة اللينة، والتميع والتكسر في القول من قبل النساء، وإبداء الزينة، ولزوم البيت ما أمكن. كما حرم اختلاط الرجال بالنساء والعكس، ومنع وضع العطر عند خروج النساء، كما حرم إجراء التغيير في ملامح الوجه، وكل ما يؤدي إلى لفت نظر الرجال إلى النساء، وحرم تشبه الرجال بالنساء والعكس، كما أوجب على أولياء الأمور والدولة تزويج البالغين غير المتزوجين من أبنائها (وَأَنْكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (٢٠١). وذلك حتى لا تدفع الغريزة كلا النوعين إلى

الانحراف، فإن لم تُيسر أسباب الزواج المادية كان الصوم سنة لأنه وجـاء. كما حرم الإسلام كل ما يهيج الغريزة أو يؤدي إلى استعلائها ووضع عقوبة لذلك.

فإذا قارنا ذلك بالنظم الوضعية؛ وجدنا التعليم المختلط، والمواصلات المختلطة، والعمل المختلط، وإباحة الرحلات والجماعات والجمعيات، والنوادي والسياحة، والمؤتمرات والمنتديات، ودور السينما والمسرح، والسفر دون محرم، والإقامة في غير ديار الإسلام بانفراد، فضلا عن إباحة تبادل الأشعار والأزجال والتحايا والهدايا، وكل مقدمات الفتنة والجريمة عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ، دون تأثيم أوتجريم للنظرة والسلام والخلوة، بل إباحة القبلة أحيانا عند الطبقات الأرستقراطية.

كما أن وقاية الأعراض من القذف الذي يؤدي إلى القتل أو الاقتتال أحيانا، من مبادئ الإسلام، وفي صيانة عرض الغير من لساني صيانة لعرضي من ألسن الآخرين، ومن تجاوز الحد ولم ينزل على الشرع فإنه يؤاخذ بما جنت نفسه في الدنيا والآخرة.

يعاقب في الدنيا بالجلد ثمانين جلدة، ولا تقبل له شهادة أبدا، ردعًا وزجرًا إلا إذا تاب توبة صادقة، وفي الآخرة هو من الملعونين (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)(٢٠٢) هذا في الدنيا، وأما في الآخرة فقد ورد قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (٢٠٣) ولما كان الفقر دافعًا إلى الانحراف في بعض الأحيان، وللمال سلطانه على نفس المحروم؛ فقد أوجب الإسلام على الأغنياء إخراج صدقات أموالهم مع حفظ الأموال في حرزها، وقيام حراس عليها إن كانت مما يحرس حتى لا يكون ذلك باعثا

للأنفس المريضة على السرقة. وقد اشترط الفقهاء شروطًا لإقامة حد السرقة منها: أن يكون المال محروزا، أي محفوظا بصورة تحول دون سرقته، وحرز كل شيء بحسبه. فالمحلات بإغلاقها، والمساكن بتأمينها، والأموال بإيداعها في مخازنها المشروعة، والبساتين بحراستها، والسيارات بإقفالها ... إلخ. وما من جريمة يمكن أن تقع إلا ونجد لها في الإسلام سبيلا للدرء والدفع والمنع، ولكن الأنفس الأمارة بالسوء قد تعرض عن النصوص لتحقيق هوى النفس.

لقد اصطلح الفقهاء على أن ما أدى إلى الحرام فهو حرام، وأن درء المفاسد مقدم على جلب المصلح وأن للوسائل حكم الغايات. والرسول صلى الله عليه وسلم وصى المسلمين بوجوب النأي عن مواطن الشبهة طلبًا للسلامة. وفي الحديث (الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه) (٢٠٤).

إن الفقهاء نصوا على حرمة بيع العنب لمن سيعصره خمرا. وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة (شاربها وساقيها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وبائعها ومبتاعها وآكل ثمنها) (٢٠٥). وما ذلك إلا لتهديد وتحذير كل من يقدم أو يشارك في صناعة المسكر أو تقديمه، فضلا عن شربه، ومن باب الوقاية لعن الرسول في الربا (آكل الربا وموكله وكاتبة وشاهديه) (٢٠٦).

ودرءا للردة باعتبارها جريمة بحق الدين وبحق قانون سيادة الدولة وشعارها (لا إله إلا الله محمد رسول الله) حرم الإسلام موالاة الكفار، وأوجب موالاة المؤمنين، وحث على اختيار الصديق الحسن، كما أوجب إقامة دعاة يخلفون الرسول صلى الله عليه وسلم في مهمته، ونهى عن الدخول في جدل مع أهل الكتاب

إلا إذا توفر علم لدى المجادل يمكنه من إفحام الخصم حتى لا تكون الهزيمة النفسية، وتتحول إلى هزيمة عقدية (وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)(٢٠٧). (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (٢٠٨). وحرم على غير المسلمين نشر مبادئهم في ديار الإسلام، أو الدعوة إلى دينهم .

وإغلاقاً لباب الشبه، وسداً لمنافذ الخلل ذكر القرآن معتقدات غير المسلمين، وبين ما فيها من خلل في مجال العقيدة والشريعة والأخلاق بعد تحريفها من قبل أتباعها. كما بين مواطن الكمال والجمال فيما يقابل ذلك في الإسلام، ومن شاء أن يقف على ذلك فليقرأ المقارنات التي وردت على ألسنة السابقين من المرسلين، وبخاصة دعوة إبراهيم عليه السلام، والمقارنات التي وردت في سورة البقرة والأنعام ومريم والشعراء والصافات، وكذلك دعوة محمد عليه السلام، والمقارنات التي وردت في سورة البقرة والشعراء والحج والنمل ولقمان وغيرها.

٣- توفير الحلال قبل النص على التحريم

التحريم العام للأشياء يؤدي إلى اليأس، ويدفع إلى القنوط. فالأبواب إذا أوصدت دون الطرق المشروعة كان اللجوء إلى الطرق اللامشروعة، والحل المطلق يؤدي إلى إطلاق العنان للغرائز، حتى يتحول الإنسان من البشرية إلى البهيمية، والوسط هي لسان حال الإسلام. إلا أن الإسلام جعل دائرة الحل أوسع من دائرة الحرمة، وذلك لتتسع دائرة الحركة والتصرف. قال تعالى (وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ)(٢٠٩) (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ) (٢١٠) (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ).(٢١١)

وكل ما ورد به تحريم وردت مقابله في الحلال أضعاف مضاعفة. فلو أخذنا

حـــواس الإنسان كمثل نرى أن النظر إلى المرأة الأجنبية محرم، وما عدا ذلك مما خلق الله في السموات والأرض حلال، بل الأمر بالسير والنظر، والتأمل في الطعام والشــراب، وبعــض الكائنات المحيطة بنا قد ورد في القرآن. ودلالته واضحة في سورة النبأ، وعبس، والغاشية، وغيرها.

والإيــذاء بالــيد محرم، واستخدام اليد في كل عمل مشروع أمرٌ مشروع، والنهــي عــن اســتخدام حاسة السمع وارد في حال التنصت أو تتبع العورات، أو الاستماع إلى الغيبة والنميمة، وما عدا ذلك مباح، واللسان منهي عن الخوض في أعــراض الغــير، ومــباح له ما عدا ذلك من الأقوال، وأخصها وأحبها الأذكار، والمحـــارم من النساء محصورة، والحليلات شرعا منهن غير معدودة وفق قواعد الشــرع، وتحصــيل المـــال من الحرام منهي عنه ودوائره ضيقة (السرقة، الغش، الرشوة، الغصب، قطع الطريق...) وكسبه من الحلال مباح، وطرقه غير محصورة كالــزراعة والصناعة والتجارة، وسائر الأعمال المشروعة، وشرب المسكر أو ما يغيب العقل حرام، وشرب ماعداه حلال من العصائر التي لا تحصر، طبيعية كانت أو صــناعية، والمحــرمات من الأطعمة أمهاتها مجموعة في قوله تعالى (حُرِّمَتْ عَلَــيْكُمُ الْمَيْــتَةُ وَالــدَّمُ وَلَحْــمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِــالأَزْلامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ) (٢١٢).وما عدا ذلك ما لم يرد في السنة حلال، قال تعالى (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ)(٢١٣). (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُــوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ)(٢١٤). (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) (٢١٥).

إن الله لــم يحــرم شــيئا إلا وكان بديله في الحلال موجودا، وإذا لم يتوفر

الحلال، ونزلت الضرورة حل الحرام بقدر الضرورة (فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ)(٢١٦). كل ذلك يمنع دون اقتراف الحرام. لأن في الحلال ما يغني عنه. والنظم المعاصرة كثيرا ما تحرم دون أن توجد البديل، مما يؤدي إلى ضيق الصدر، وكبت النفس، وضياع الأمل، ويدفع إلى الانحراف، ويدفع إلى ارتكاب الجريمة.

٤- إقامة الحدود وأثرها في الحد من الجريمة

الاختلاف بين الناس سنة من سنن الله في الخلق، وله مظاهر شتى. فمن الناس من فطر على الشدة والحزم والعزم والغلظة والقوة والعنف ...إلخ، ومن الناس من فطر على اللين والدعة والسكينة والعفو والتسامح وترك العنف ....إلخ، والعلاقة بين الطرفين في المجتمع قائمة، وإساءة فهم الصنف الأول للصنف الثاني واقعة، ولذلك يكون الاعتداء في بعض الأحيان من طرف تجاه الآخر، وبخاصة أن الحسب والمال والصحة، فضلا عن الشيطان، كثيرا ما تدفع الإنسان إلى الطغيان (كَلا إِنَّ الأنسَانَ لَيَطْغَى . أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى) (٢١٧) وهذا الطغيان له مظاهر شتى، إن أذن لها بالذيوع والانتشار فإن الفساد سيستشري لا محالة. ولذلك أمر الله ولي أمر المسلمين بإقامة الحدود التي أوجبها الله حيال جرائم بعينها، وبخاصة التي تنتهك فيها الضرورات الخمس (الدين، النفس، النسل، العقل، المال).

فبشأن القصاص ورد قوله تعالى (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (٢١٨). (وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً) (٢١٩). وعقوبة السارق واضحة في قوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (٢٢٠). وعقوبة الزاني غير المحصن وردت في قوله

تعالى (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) (٢٢١). أما الزاني المحصن فحده الرجم. وفي الحديث (الرجم في كتاب الله حق على من زنا وأحصن) (٢٢٢) كما ثبت الحد بالسنة العملية كرجم ماعز والغامدية(٢٢٣). وفي عقوبة قذف الغير في عرضه ورد قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (٢٢٤). أما قطاع الطرق والساعون بالفساد في الأرض فقد ورد بحقهم قوله تعالى (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ). (٢٢٥)

وإذا كان النهي عن الردة قد ورد في القرآن الكريم (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)(٢٢٦). فإن العقوبة قد ثبتت بالسنة المطهرة (من بدل دينه فاقتلوه) (٢٢٧).

وإذا كان النهي عن السكر قد ورد في القرآن بأبلغ صورة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ)(٢٢٨). فإن السنة النبوية قد قدرت العقوبة على تناول المسكر. وفي الحديث روايات تشير إلى الأربعين، وأخرى تشير إلى الثمانين، وعليه الأمر(٢٢٩). وأجاز الإسلام قتل المدمن على شرب الخمر قتل تعزيرا إذا لم يُجْدِ معه الحد المقرر. وفي الحديث (إذا سكر

فاجلدوه، ثم إن سكر فاجلدوه، ثم إن سكر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه)(٢٣٠)

ويلاحظ على فلسفة التشريع الإسلامي في الحدود ما يلي:

١ـ جواز التنازل عن الإبلاغ إلى ولي الأمر حقنا للدماء، واستبقاء للمودة إذا تأكد المجني عليه من صدق الجاني في الاعتذار، وطابت نفسه بالعفو بلا مقابل أو بمقابل فيما يجوز فيه ذلك.

٢ـ عدم جواز العفو إذا بلغ الأمر الحاكم؛ لأنه ظل الله في الأرض، ومنوط به حراسة الدين والدنيا، وتخليه عن إقامة الحدود تعطيل لحق من حقوق الله، وقد نهى الله عن العاطفة في هذا الموطن. قال تعالى (وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ) (٢٣١) وقد أنكر الرسول صلى الله عليه وسلم على أسامة الشفاعة في أمر المرأة التي سرقت قائلا له: أتشفع في حد من حدود الله (٢٣٢). وفي الحديث (تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغ من حد وجب) (٢٣٣).

٣ـ تجوز التوبة في بعض الحدود قبل علم ولى الأمر أو ضبط الجاني (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ). (٢٣٤)

٤ـ تسقط الحدود بالشبهات. وفي الحديث (ادرءوا الحدود بالشبهات) (٢٣٥) وعن عائشة رضي الله عنها (ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة) (٢٣٦).

٥ـ تسقط الحدود بسقوط موجبها، أو قيام الشبهة به مثل الرجوع في الإقرار، إذا كان الطريق الوحيد للإثبات هو الإقرار أو رجوع بعض الشهود في شهادتهم.

٦ـ يشترط لإقامة الحد أن يكون الجاني بالغاً عاقلا غير مكره، والإسلام ليس شرطا، لأن ذلك قد يقع من غير المسلم في ديار الإسلام، ولذلك يؤاخذ

بكل ما يقترف إلا مارآه حلالا في شرعه غير مجاهر بـــه في بلادنا، مثل شرب الخمر عند النصارى، لأنه لا دليل قطعيا على حرمتها عندهم.

٧ـ ولا يجب الحد إلا على من علم بالتحريم، وبهذا قال عامة أهل العلم، لقول عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهما لا حد إلا على من علمه.(٢٣٧)

٨ـ احتاط الإسلام في إثبات الجريمة الموجبة للحد، باعتبار أن أكثر الحدود تؤدي إلى إزهاق روح الجاني؛ واحتياط الإسلام في حقن الدماء بالغ المدى.

٩ـ اتفق الفقهاء على أنه لا يقيم الحد إلا الإمام أو نائبه ، وذلك لمصلحة العباد، وهي صيانة أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، والإمام قادر على الإقامة لشوكته ومنعته وانقياد الرعية له قهرا وجبراً. كما أن تهمة الميل والمحاباة والتواني عن الإقامة منتفية في حقــه، فيقيمها على وجهها، فيحصل الغرض المشروع بيقين، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كـــان يقيم الحدود، وكذلك خلفاؤه من بعده، وصرح الحنفية باشتراط الإمام أو نائبه لإقامة الحد.

١٠ ـ اتفق الفقهاء على أن الحدود تقام في ملأ من الناس لقوله تعالى (وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)(٢٣٨). والنص وإن ورد في حـــد الزنا لكنه يشمل سائر الحـــدود دلالة، لأن المقصود مـــــن الحدود كلها واحد وهو زجر العامة، وذلك لا يحصل إلا بأن تكون الإقامة على رأس العامة، لأن الحضور ينزجرون بأنفســـهم بالمعاينة، والغُيّب ينزجرون بإخبـــار الحضور، فيحصل الزجر للكل، وفيه منع الجلاد من مجاوزة الحد الذي جعل له، ودفع التهمة والميل (٢٣٩).

الاحتساب في الحدود

الحدود ــ سوى حد القذف ــ لا تتوقف على الدعوى؛ لأنها لحق الله تعالى، فتقبل الشهادة فيها حسبة. وأما الشهادة بالحدود ــ سوى القذف ــ فتجوز بلا دعوى من غير خلاف بين الفقهاء لشهادة أبي بكرة وأصحابه على المغيرة من غير تقدم دعوى، ولشهادة الجارود وصاحبه على قدامه بن مظعون بشرب الخمر ولم يتقدمها دعوى. ولأن الحق حق الله تعالى، فلم يفتقر للشهادة به إلى تقدم دعوى كالعبادات، ولأن في سائر الحقوق إنما تكون من المستحق(٢٤٠) .

فاعلية الحدود عند التطبيق

لقد نعمت الأمة الإسلامية بالأمن والأمان في صدر الإسلام، حين أقيم كل حد استوفى شروطه، فخفت الجريمة حتى كادت تعد على أصابع اليد الواحدة، ومن ندرتها اشتهرت بين الناس، ثم غيبت الحدود فترة من الزمن، فكان الفساد والإفساد، وعمت البلوى وانتشرت الجريمة، إلى أن وفق الله ولاة أمر المملكة العربية السعودية إلى تحكيم شريعة الله ، فما هي إلا أياد محدودة قطعت في السرقة، ورقاب معدودة أخذت قصاصاً، ويلحق بذلك بقية الحدود التي أقيمت، إلا أن ما نعمت وتنعم به البلاد الآن من أمن وأمان لم تستطع أى دولة في العالم الغربي أن تحقق مثيله. إن التهاون في الحدود وتعطيل تنفيذها بغير مبرر شرعي قد أدى إلى ظهور مدارس متخصصة في فن الجريمة. فكثيرا ما نسمع عن نشال (سارق) مسجل خطر، له خمسون سابقة وسجن خمسين مرة ولم يردعه ذلك عن السرقة، ومثل ذلك شاربو الخمر، وهواة السكر، وتجار المخدرات، لأن العقوبات المدنية غير رادعة ولا زاجرة، وإنهم ليكتسبون الخبرة في السجن بعضهم من بعض، إن الحدود قانون صيانة، ولا يضيق بها ذرعا إلا الشاذ من البشر. أما المطيعون فإنهم

لا يتألمون من تشريعها أو وقوعها، بل هم أفرح ما يكونون بها، لأنها تحقق لهم من الأمن ما لم تحققه القوانين الوضعية، فالطمأنينة إلى أن القاتل سيقتل، والزاني سيرجم، والسارق سيقطع، والمحارب سيقتل، والشارب سيجلد، والقاذف سيجلد...إلخ، كل ذلك يجعل الإنسان يشعر بأن الإسلام قد وضع له سياجاً من الأمن ينعم به، ويشقى غيره بتجاوزه فهل من مجيب؟

أهم نتائج البحث

١ــ تحقيق مفهوم الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته ليتذكر المسلم اسم: الرقيب، الحسيب، السميع، البصير، المنتقم فيحول التذكر دون الجريمة.

٢ــ الإكثار من الحديث عن اليوم الآخر وتابعه في الخطب والمحاضرات والندوات وكافة وسائل الإعلام بالقدر الذي يتناسب مع حديث القرآن عنه، لما للإيمان به من رادع قوي عن ارتكاب الجرائم.

٣ــ إحياء الوازع الديني داخل الفرد المسلم، والإكثار من الحديث عن ذلك في مراحل التعليم الأولى ووسائل الإعلام المختلفة.

٤ــ وجوب اهتمام الأسرة بأبنائها من طريقين:

الأول:التربيــة على أسس إسلامية بما يشكل مناعة ضد المعاصي والجرائم.

الثاني: كــف أبنائها عن الجرائم، وبيان مخاطرها وآثارها عليهم بما يشكل قناعة بالكف عنها.

٥ ــ ضرورة قيام المجتمع بالتكافل المادي، لأن الجوع يؤدي إلى الكفر وما دونه أيسر، وكذلك التكافل الأدبي، لأن الجهل يدفع إلى السفه والطيش.

٦ ــ وجوب تطبيق الحدود لأنها أحكام صادرة على جرائم محدودة في الإسلام،

والذي أصدرها الرؤوف الرحيم، مع التسليم بأن تأديب فرد أرحم من ترويع أمة، وقطع طرف من فرد أهون من ذعر يسيطر على مجتمع.

٧ ـ على الفقهاء ورجال القانون أن يضعوا من التعازير ما يتلاءم مع الجريمة والمجرم، ومراعاة الزمان والمكان بما يؤدي إلى الردع والزجر.

٨ ـ لا يضيق ذرعاً بالعقوبات المقدرة على بعض الجرائم إلا غير الأسوياء في الأخلاق والطبع. أما الأسوياء فإنهم يفرحون بها، لأنها لن تضرهم، بل تحقق لهم من المنافع والوقاية ما تعجز عنه النظم الوضعية.

٩ـ إجراء دراسة مقارنة بين واقع الدول التي تطبق شريعة الإسلام ككل لا يتجزأ ـ لغير هوى ـ والدول التي تطبق النظم الوضعية، وبيان ما تنعم به الأولى من أمن دون أن تحلم ببعضه الثانية ولن يتحقق لها، فالفرد في الغرب لا يأمن على نفسه، ولا ماله، ولا عرضه، فضلا عن تيسير سبل فقدان عقله، بسبب الإعراض عن شرع الله. (فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إلا الضَّلالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ) (يونس:٣٢) صدق الله العظيم.

الهوامش

١ سورة ق ٣٧
٢ المائدة ٤٨
٣ زيدان : أصول الدعوة ص ٨ – ١٢
٤ البقرة ٢٢٩
٥ البقرة ١٨٧
٦ الماوردي الأحكام السلطانية ١٩٢
٧ المائدة ٨
٨ المطففين ٢٩
٩ المرسلات ٤٦
١٠ أبوزهرة: الجريمة والعقوبة٢٦

١١ المرجع السابق والصفحة
١٢ البقرة ١٣٨
١٣ المائدة ٥٠
١٤ الحديث حم ٥/٢٥٦
١٥ الأعراف ٣٣
١٦ الأعراف ١٥٧
١٧ المائدة ١٩،٩٠
١٨ تفسير الطبري١٠/٥٩٦ ط دار المعارف
١٩ يس ١١
٢٠ الملك ١٢
٢١ النساء ١
٢٢ الملك ١٣
٢٣ ق ١٨
٢٤ آ ل عمران ١٨١
٢٥ الأنبياء ٤
٢٦ الأنبياء ١١٠
٢٧ الترمذي برقم ٢٤٠٦ وقال حديث حسن
٢٨ الترمذي برقم ٢٦١٦ ومسند أحمد ٥/ ٢٣١
٢٩ البقرة ٨٣
٣٠ البقرة١٠٤
٣١ طه١٤
٣٢ صحيح مسلم ك الزكاة رقم ١٠٠٩
٣٣ التوبة ١٠٥
٣٤ فصلت ٤٠
٣٥ يونس ٦١
٣٦ الجاثية ٢٩
٣٧ راجع مادة (بصر) في المعجم المفهرس
٣٨ المرجع السابق مادة (خبر)
٣٩ المرجع السابق والمادة
٤٠ المرجع السابق مادة (علم)

٤١ المستدرك على الصحيحين ٤/ ٣٦٠ رقم ٧٩٢١
٤٢ المستدرك ١/ ٤٨٩ والترمذي برقم ٢٣٣٩ وقال حسن
٤٣ مسلم ١/ ٣٦ وأبو داود ٤/ ٢٢٣ والترمذي ٦/٥
٤٤ الملك ١٣ ، ١٤
٤٥ البقرة ٢٨٤
٤٦ البقرة ٢٣٥
٤٧ غافر ١٩
٤٨ آل عمران ٢٩
٤٩ القصص ٦٩
٥٠ راجع مادة (صدر) في المعجم المفهرس
٥١ البخاري٥/ ٢٠٢٠ رقم ٤٩٦٨ ومسلم ١١٦/١ رقم١٢٧
٥٢ سورة الهمزة ١
٥٣ غافر ١٩
٥٤ النور ٣٠
٥٥ النور ٣١
٥٦ مسند الشهاب١٩٥/١رقم٢٠٩ مجمع الزوائد ٦٣/٨
٥٧ غافر ٢١
٥٨ فصلت ٥٣
٥٩ عبس ٢٤
٦٠ المستدرك ٩٢/٢ رقم ٢٤٣١ والترمذي ١٧٥/٤
٦١ المجادلة ٧
٦٢ آل عمران ١٨١
٦٣ البقرة ١١٥
٦٤ الحديد ٤
٦٥ آل عمران ١٦٦ / ١٦٧
٦٦ التوبة ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨
٦٧ المحرر الوجيز لابن عطية١٦٧/٣
٦٨ آل عمران ٧٢
٦٩ المنافقون ١
٧٠ الفتح ١٨ .

٧١ مسلم ١/٣٦ أبو داود ٤/٢٢٣ ابن حبان ١/٣٧٥
٧٢ النازعات ٤٠ ، ٤١
٧٣ مسلم ك الإيمان رقم ٥٧
٧٤ البقرة ٢٥٥
٧٥ الأنعام ١٠٣
٧٦ الأنعام ١٨
٧٧ الأنعام ٦٥
٧٨ الأعراف ٤
٧٩ الأنبياء ١١
٨٠ العنكبوت ٤٠
٨١ مسلم ك البر والصلة رقم ٢٥٧٧
٨٢ البخاري ٣/ ١٦٩٣ برقم ٢١٥٢ ومسلم برقم ٢١٠١
٨٣ الإنسان ٣
٨٤ فصلت ٣٦
٨٥ الأعراف ٢٠١ ، ٢٠٢
٨٦ آل عمران ١٣٥ ، ١٣٦
٨٧ الزمر ٥٣
٨٨ البخاري برقم ٣٠٧٢ ومسلم برقم ٢٨٢٤
٨٩ النساء ٩٣
٩٠ المائدة ٣٣
٩١ النور ٢٣
٩٢ الهمزة ١
٩٣ القمر ٤٧ ، ٤٨
٩٤ القمر ٥٤ ، ٥٥
٩٥ الليل ٥ ــ ١١
٩٦ محمد ١٢
٩٧ لقمان ١٩
٩٨ الإسراء ٢٩
٩٩ الإسراء ٣٦
١٠٠ النور ٣٠

١٠١ الشعراء ٨٩
١٠٢ القيامة ١٤ ، ١٥
١٠٣ التحريم ٦
١٠٤ الأعراف ٢٠١ ، ٢٠٢
١٠٥ آل عمران ١٣٥
١٠٦ الأنعام ٦٨
١٠٧ مسلم برقم ٢٨١٤ والمستدرك برقم ٤٠٢١
١٠٨ الترمذي رقم ٢٩٨٨ والمعجم الكبير رقم ٨٥٣٢
١٠٩ الحجر ٤٢
١١٠ ص ٨٢ ، ٨٣
١١١ البخاري ك فضائل الصحابة باب مناقب عمر ٥/٢٢٥٩
١١٢ المجادلة ١٩
١١٣ الأنعام ١٢١
١١٤ النساء ٣٨
١١٥ المطففين ١٤
١١٦ الترمذي٥/٤٣٤برقم٣٣٣٤وابن ماجه برقم٤٢٤٤المستدرك١/٤٥برقم٦
١١٧ إبراهيم ٢٢
١١٨ الحشر ١٦
١١٩ طه ٨٤
١٢٠ البقرة ٢٠٧
١٢١ الترمذي٤/٦٣٨برقم٢٤٥٩ومصنف أبي شيبة٧/٩٦رقم٣٤٤٥٩
١٢٢ المستدرك١/١٢٥رقم١٩١والحديث حسن صحيح والترمذي٤/٦٣٨رقم٢٤٥٩
١٢٣ مناقب أمير المؤمنين لابن الجوزى صـ٨٤
١٢٤ مسلم١/٦٥ رقم ٤١ والبخاري ١/٩
١٢٥ البخاري ١/١٤برقم ١٣ ومسلم١/٦٧ برقم ٤٥
١٢٦ الأعراف ٥٨
١٢٧ البخاري ٣/١٣١٥برقم٣٣٩٤ أبو داود٤/١١٢رقم ٢٣٠٤
١٢٨ النور ٣٢
١٢٩ النور ٢٦
١٣٠ المستدرك ك النكاح برقم٢٦٨٧وابن ماجه١/٦٣٣رقم١٩٦٨

١٣١ الترمذي٣/٣٩٥رقم١٠٨٥ والمستدرك٢/١٧٩برقم٢٦٩٥
١٣٢ البخاري٥/١٩٥٨رقم٤٨٠٢مسلم٢/١٠٨٦
١٣٣ ابن ماجه١/٥٩٧رقم ١٨٥٩
١٣٤ التحريم ٦
١٣٥ البخاري ك الأحكام رقم١٦٠٥مسلم ك الإمارة٣٤٠٨
١٣٦ المرجع السابق
١٣٧ البقرة ٢٣٣
١٣٨ البقرة ٢٣٣
١٣٩ الأحاديث الطوال١/١٩٧رقم ٣ والإحياء ٢/١٩٨
١٤٠ الترمذي ك البر والصلة رقم١٨٧٥ ومسند أحمد برقم١٦١١٨
١٤١ البخاري٢/٩١٣برقم١١ وابن حبان١١/٥٠٣ رقم٥١٠٤
١٤٢ البخاري٢/٩١٣رقم٢٤٤٦ومسلم برقم١٦٢٣
١٤٣ البيهقي٦/١٧٧رقم١١٧٨٠والمعجم الكبير١١/٣٥٤
١٤٤ الدر المنثور ٣/١٨٣ ، عاصم ٢/٤٨٦
١٤٥ البخاري٣/١٠١٢برقم٢٦٠٢ مسلم١/١٩٢
١٤٦ العنكبوت ٨
١٤٧ البخاري٦/٢٦٤٩برقم٦٨٣٠ومسلم٣/١٤٦٩برقم١٨٤٠
١٤٨ مسلم ٣/١٤٦٩
١٤٩ البخاري كتاب الاكراه برقم ٦٥٥٢
١٥٠ آل عمران ١٠٢
١٥١ تفسير ابن كثير ٢/٧٢ الشعب
١٥٢ أبو داود ٤/٣٣٢ برقم ٥١٢١
١٥٣ المستدرك١/٥٨٢برقم١٥٣٤والترمذي٥/٤٨ برقم٢٨٦٣
١٥٤ الإسراء ٣٣
١٥٥ سورة العصر ٣
١٥٦ تفسير الطبري ٢٤/٥٩٠ـ٥٩١بتصرف
١٥٧ روح المعاني ٣٠/٢٢٩
١٥٨ عيون الأخبار ٢/٣٦١ العقد الفريد ٢/٤١٧
١٥٩ المعجم الأوسط٥/٢١برقم٤٥٦١،جـ٤/٢٠برقم٣٥٠٧
١٦٠ مسند أحمد٤/٢٢٩برقم١٨٠٤٤وسنن أبي داود٣/١٣٤برقم٢٩٤٥

١٦١ المعارج ٢٤ ، ٢٥

١٦٢ التوبة ١٠٣

١٦٣ المعجم الأوسط٤/٤٨وجمع الجوامع٤٨٨٥

١٦٤ الذاريات ١٩

١٦٥ البلد ١٤، ١٥، ١٦

١٦٦ صبحي الصالح . النظم الإسلامية ٣٥٢

١٦٧ المرجع السابق ٣٦٤

١٦٨ الآية من المائدة ٧٩ والحديث رواه الطبراني في الكبير راجع دراسات إسلامية العدد الرابع ١٤٢٢ هـ ص ٣٥

١٦٩ المعجم الكبير ١/٣١٥برقم٩٣٠ورقم٩٩٤جـ١/٣٣٢

١٧٠ البخاري٣/١٠٧٧برقم٢٧٨٣ومسلم٤/١٨٧٢برقم٢٤٠٦

١٧١ مسلم٣/١٥٠٦برقم١٨٩٣وابن حبان جـ٤/٥٥٤برقم١٦٦٨

١٧٢ خاتم النبيين ٢٠/٦٤٦ ط دار الفكر العربي

١٧٣ المائدة ٧٩ ، ٨٠

١٧٤ ابن الجوزى . زاد المسير في علم التفسير ٢/٤٠٦

١٧٥ آل عمران ١٠٤

١٧٦ المائدة ١٠٥

١٧٧ البخاري١/٣٧برقم٦٧ومسلم٢/٩٨٧برقم١٣٥٤

١٧٨ الترمذي٥/٥٢٧برقم٣٠٥٨وأبو داود٤/١٢٢برقم ٤٣٣٨

١٧٩ الطبري ١١/١٤٥ ، ١٤٦

١٨٠ آل عمران ١١٠

١٨١ التوبة ٧١

١٨٢ المائدة ٢

١٨٣ كنز العمال ٥٥٦٤ ابن عدى ٦/٢١٠٤

١٨٤ القرطبى ٤/٤٧

١٨٥ البقرة ٤٤

١٨٦ الصف ٣

١٨٧ القرطبي ٤/٤٧ ، ٤٨

١٨٨ الأعراف ٩٦

١٨٩ طه ١٢٣ ـ ١٢٤

١٩٠ آل عمران ١١٠

١٩١ المستدرك٢/١٥٣برقم٢٦٢٣وأبوداود٤/١٨٠والنسائي٨/١٩برقم٤٧٣٤

١٩٢ النساء ٥٩

١٩٣ الإسراء ٣٣

١٩٤ سنن البيهقي١٠/١١٤برقم٢٠١٢٥الترمذي٥/٤٤رقم٢٦٧٦

١٩٥ البخاري ك الجماعة حديث رقم٦٢٩وأحمد٢/٤٣٩

١٩٦ النظم الإسلامية ٢٥٨ ، ابن هشام ٥/٧٨

١٩٧ مصنفة النظم الإسلامية ٢٣٤/٢٣٧

١٩٨ المرجع السابق بتصرف

١٩٩ المرجع السابق ٢٣٨ ، ٢٣٩

٢٠٠ البخاري١/٢٨برقم٥٢ومسلم٣/١٢١٩برقم١٥٩٩

٢٠٠ البخاري١/٢٨برقم٥٢ومسلم٣/١٢١٩برقم١٥٩٩

٢٠١ النور ٣٢

٢٠٢ النور٤

٢٠٣ النور٢٣

٢٠٤ البخاري١/٢٨برقم٥٢مسلم٣/١٢١٩رقم١٥٩٩

٢٠٥ مسند أحمد٢/٩٧برقم٥٧١٦والترمذي٣/٥٨٩برقم١٢٩٥

٢٠٦ مسلم٣/١٢١٨٣برقم١٥٩٧حم ١/٨٣

٢٠٧ العنكبوت ٤٦

٢٠٨ النحل ١٢٥

٢٠٩ الجاثية ١٣

٢١٠ البقرة ٢٩

٢١١ الأعراف ٣٢

٢١٢ المائدة ٣

٢١٣ الأعراف ٣٢

٢١٤ البقرة ١٧٢

٢١٥ المؤمنون ٥١

٢١٦ البقرة ١٧٣

٢١٧ العلق ٦ ،٧

٢١٨ البقرة ١٧٩

٢١٩ الإسراء ٣٣
٢٢٠ المائدة ٣٨
٢٢١ النور ٢
٢٢٢ البخاري٦/٢٥٠٣برقم٦٤٤١ومسلم٣/١٣١٧برقم١٦٩١
٢٢٣ مسلم ك الحدود باب من اعترف على نفسه ٣٢٠٨
٢٢٤ النور ٤
٢٢٥ المائدة٣٣
٢٢٦ البقرة ٢١٧
٢٢٧ البخاري٣/١٠٩٨برقم٢٨٥٤ أبو داود ٤/١٢٦برقم٤٣٥١
٢٢٨ المائدة ٩٠، ٩١
٢٢٩ البخاري٣/١٣٥١برقم٣٤٩٣ورقم٣٦٥٩
٢٣٠ أبو داود٤/١٦٤برقم٤٤٨٤والترمذي٤/٤٨برقم١٤٤٤
٢٣١ النور ٢
٢٣٢ البخاري ك أحاديث الأنبياء برقم٣٢١٦ومسلمبرقم٣١٩٦
٢٣٣ المستدرك٤/٤٢٤رقم٨١٥٦وأبو داود٤/١٣٣والنسائي٨/٧٠
٢٣٤ المائدة ٣٤
٢٣٥ الترمذي٤/٣٣برقم١٤٢٤مصنف عبد الرازق٤/٦٨٢برقم٢٥٤٥
٢٣٦ الترمذي٤/٣٣برقم١٤٢٤
٢٣٧ الموسوعة الفقهية ١٧/١٤٤
٢٣٨ النور ٢
٢٣٩ الموسوعة الفقهية ١٧/١٤٥
٢٤٠ المرجع السابق ١٧/١٤٦

قائمة المراجع

القرآن الكريم

١ ــ ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي بن محمد- زاد المسير في علم التفسير- ط المكتب الإسلامي - ط ١سنة ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م .

٢ ــ ابن حجر: أحمد بن حجر العسقلاني - فتح البارى شرح صحيح البخاري ــ دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩.

٣ ــ ابن حنبل: مسند الإمام أحمد ــ ط دار صادر ــ بيروت – د.ت .
٤ ــ ابن عطية: أبي محمد عبد الحق – المحرر الوجيز– ط وزارة الأوقاف والشئون الدينية ــ قطر– الطبعة الأولى سنة ١٢٩٨هـ ١٩٧٧م .
٥ ــ ابن كثير: الحافظ بن كثير– تفسير القرآن العظيم – ط دار المعرفة – بيروت سنة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م .
٦ ــ ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني – سنن ابن ماجه – ط دار الفكر، بيروت ت محمد فؤاد عبد الباقي – د.ت.
٧ ــ ابن هشام: أبو محمد عبد الملك : السيرة النبوية – ط دار الجيل ــ بيروت ت طه عبد الرؤف سنة ١٩٧٥ .
٨ ــ أبو داود : سليمان بن الأشعث– سنن أبي داود – دار الفكر– بيروت – ت محمد محيي الدين. د.ت .
٩ ــ أبو زهرة: محمد أبو زهرة – الجريمة والعقوبة ــ دار الفكر العربي ــ مصر– ط١ د.ت .
١٠ ــ الألوسى: السيد محمود – روح المعاني – ط دار إحياء التراث العربي ــ بيروت د.ت.
١١ – البخاري: محمد ابن إسماعيل – صحيح البخاري – ط دار بن كثير.بيروت. سنة١٤٠٧– ١٩٨٧ ط٣ ت مصطفى البغا .
١٢– الترمذي: محمد بن عيسى – سنن الترمذي ــ ط دار إحياء البراث – بيروت ت أحمد شاكر ، د.ت .
١٣–الصالح: صبحي الصالح – النظم الإسلامية – نشأتها وتطورها– دار العلم للملايين ١٩٨٠م.
١٤– الطبري: محمد بن جرير– جامع البيان في تأويل القرآن ــ ط دار المعارف ــ مصر ت محمود شاكر ط٢ سنة ١٣٧٤هـ .
١٥– الطبراني: سليمان بن أحمد العجم الكبير– مكتبة العلوم والحكم– الموصل١٤٠٤–١٩٨٣ ط٢ ت حمدي السلفي .
١٦– العجلوني: إسماعيل بن محمد– كشف الخفا و مزيل الإلباس – ط مكتبة دار التراث ــ القاهرة – د.ت .

١٧- القرطبي: محمد بن أحمد الأنصاري - الجامع لأحكام القرآن - دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٩٦٦م .

١٨ـ الغزالي: أبو حامد - إحياء علوم الدين - ط دار القلم ـ بيروت ـ لبنان - ط١ د.ت.

١٩ ـ الماوردي: الحسن بن أبي الحسن - الأحكام السلطانية والولايات الدينية- ط مصطفى الحلبي - القاهرة ١٣٨٠هـ ١٩٦٠م .

٢٠ ـ مسلم: مسلم بن الحجاج - صحيح مسلم ط دار إحياء التراث - .بيروت - ت محمد فؤاد عبد الباقي. د.ت .

٢١ ـ الموسوعة الفقهية - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت .

٢٢ ـ النسائي: أحمد بن شعيب النسائي - ط مكتب المطبوعات - حلب ط٣ سنة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦ - ت عبد الفتاح أبو غدة .

٢٣ ـ النيسابوري: محمد بن عبد الله - المستدرك على الصحيحين - ط دار الكتب العلمية- بيروت سنة ١٤١١هـ ١٩٩٠م - ط١ ت مصطفى عطا .

٢٤ -الهيثمي : نور الدين علي بن أبي بكر - مجمع الزوائد - مكتبة القدسي - القاهرة سنة ١٣٥٣هـ .

٢٥ ـ وصفي: مصطفى كمال - مصنفة النظم الإسلامية - ط مكتبة وهبة - ط ١ سنة ١٩٧٣م ١٣٩٧هـ.

ثانيا: تقارير اللقاءات العلمية وعرض الكتب

تقرير عن ندوة

الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية: الواقع والتطلعات

التي عقدت بمعهد الإدارة العامة بالرياض

يوم الأحد ٢٠ محرم ١٤٢٤هـ   الموافق ٢٣ مارس ٢٠٠٣م

إعداد

الدكتور/ محمد بن عبدالله القاسم

رئيس قسم علوم الحاسب الآلي

كلية الملك فهد الأمنية - الرياض

مقدمة

انطلاقاً من أهمية الحاسب الآلي في التنمية الإدارية لكونه أداةً لتسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية وبالتالي زيادة إنتاجية الموظفين، وأداةً للمساعدة في اتخاذ القرارات وإحكام الرقابة، فقد اهتمت المملكة العربية السعودية منذ زمن بعيد بالحاسب الآلي حيث تضمنت خططها التنموية المتعاقبة استخدام الحاسب الآلي في المنشآت الحكومية وتوطين هذه التقنية.

وإيماناً من معهد الإدارة العامة بأهمية استخدام الحاسب الآلي في المجتمع السعودي، واعتباره ركيزة أساسية للرقي به، وفي ذلك تنمية للمحور الإداري منه، تم اختيار عنوان "الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية : الواقع والتطلعات" عنواناً لهذه الندوة التي تحتوي على بحث ميداني مقدم من المعهد بعنوان "واقع الاستفادة من الحاسب الآلي في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية: المعوقات والحلول"، وهدفه التعرف على واقع استخدام الأجهزة الحكومية للحاسب الآلي وأبرز المشكلات والمعوقات التي تواجهها في هذا المجال وتقديم التوصيات التي من شأنها المساعدة على تلافي هذه المشكلات والمعوقات. ولقد تم استعراض إحدى عشرة ورقة عمل تتطرق للمحاور الرئيسة التي تتضمنها الندوة. واستشعاراً بأهمية العنصر النسائي ودوره في التنمية الإدارية فقد كان هناك نقل مباشر لوقائع الندوة عبر الشبكة التلفزيونية المغلقة لفرع المعهد النسائي.

وقد افتتح الندوة معالي الدكتور/ صالح بن عبدالرحمن العذل رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. وبحضور عدد كبير من مدراء الجهات الحكومية ومراكز الحاسب الآلي، والمتخصصون في هذا المجال.

الهدف العام للندوة

تهدف الندوة إلى دراسة واقع استخدامات الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية، وكيفية الاستفادة منه في تطوير العمل، واقتراح الأساليب الملائمة لزيادة تفعيل توظيف هذه التقنية في القطاع الحكومي.

الأهداف التفصيلية للندوة

هناك العديد من الأهداف التفصيلية لهذه الندوة، نوجزها فيما يلي:

١. واقع الاستفادة من الحاسب الآلي في القطاع الحكومي.
٢. تجارب الجهات الحكومية في استخدام الحاسب الآلي في المجالات غير التقليدية، مثل مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة واتخاذ القرار.
٣. الخطط الوطنية للمعلوماتية ودورها في تنمية الاستفادة من الحاسب الآلي.
٤. دور القطاع الخاص في دعم استفادة القطاع الحكومي من الحاسب الآلي.
٥. معوقات الاستفادة من الحاسب الآلي في الجهات الحكومية.
٦. الأساليب الملائمة لتفعيل استخدام الحاسب الآلي في القطاع الحكومي.
٧. الخروج بالمقترحات والتوصيات الملائمة لاستخدام الحاسب الآلي في الجهات الحكومية.

جلسات الندوة

تكونت الندوة من ثلاث جلسات، جلستين رئيسيتين وجلسة ختامية. وفيما يلي تفصيل لهذه الجلسات وأوراق العمل الخاصة بها.

جلسة العمل الأولى: واقع استخدام الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية.

وقد رأس هذه الجلسة معالي الدكتور/ محمد بن سليمان الجاسر نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي. وتم في هذه الجلسة استعراض واقع استخدام الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية. وتم استعراض ست أوراق عمل. الأولى منها عبارة عن بحث ميداني مقدم من معهد الإدارة العامة، عن واقع مراكز الحاسب الآلي في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تجارب بعض الجهات الحكومية. وفيما يلي تلخيص لهذه البحوث.

ورقة العمل الأولى: وهي أساس هذه الندوة، عبارة عن بحث ميداني مقدم من معهد الإدارة العامة بعنوان "واقع الاستفادة من الحاسب الآلي في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية: المعوقات والحلول"، من إعداد الدكتور/ يوسف بن جاسم الهميلي.

يعتبر هذا البحث هو جوهر هذه الندوة، ولذلك سوف يتم التركيز عليه في هذا التقرير وذلك لأهميته. يهدف البحث بشكل عام بالإضافة إلى توثيق حالة وحدات الحاسب الآلي بالمملكة إلى التعرف على واقع الاستفادة من الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الاستفادة المثلى منه، واقتراح بعض التوصيات التي من شأنها زيادة مستوى الاستفادة من الحاسب الآلي. ويهدف البحث إلى التعرف على واقع إدارات الحاسب الآلي بالجهات الحكومية من حيث:

١. الخصائص الديموغرافية للمشرفين على الوحدات الإدارية للحاسب الآلي في الجهات الحكومية.
٢. خصائص إدارات الحاسب الآلي (مثل ارتباطاتها التنظيمية ضمن الهياكل التنظيمية للجهات الحكومية، وأعداد العاملين فيها).

٣. البيئات الحاسوبية.
٤. التعرف على أهم مستخدمي الحاسب الآلي ومناسبة الطرق المستخدمة.
٥. التعرف على مدى (أو درجة) الاستفادة من الحاسب الآلي.
٦. التعرف على أبرز المعوقات التي تحول دون الاستفادة المثلى من الحاسب الآلي في الجهات الحكومية.
٧. اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها زيادة مستوى الاستفادة من الحاسب الآلي بالأجهزة الحكومية.

وكان منهج البحث هو المنهج المسحي الوصفي لقياس اتجاهات مجتمع الدراسة، وهم المشرفون على وحدات الحاسب الآلي بالأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية حيال تساؤلات الدراسة، في حين استخدم المنهج المكتبي عند وضع الإطار النظري ومراجعة الدراسات المتعلقة بموضوع البحث. ويتكون مجتمع البحث من المشرفين على الوحدات الإدارية بالأجهزة الحكومية المدرجة في الهيكل التنظيمي للدولة، سواء الجهات الحكومية ذات الميزانيات المستقلة أو الميزانيات الملحقة بجهات أخرى. وتتمثل هذه الجهات في الوزارات والمؤسسات والمصالح والهيئات العامة والمجالس ومن في نفس مستواهم الإداري. ولقد تم حصر هذه الجهات وعددها مائة وسبعة وثلاثون (١٣٧) جهازاً بالاعتماد على قائمة المؤسسات العامة الصادرة من اللجنة العليا للإصلاح الإداري والكتاب الإحصائي السنوي الصادر من مصلحة الإحصاءات العامة.

ونظراً لمحدودية عدد الجهات الحكومية فقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل للجهات الحكومية، بحيث يوجد لكل جهة حكومية من يمثلها من مشرف على إحدى الوحدات الإدارية المسئولة عن الحاسب الآلي في الجهة. وقد روعي أن

تكون وحدة الحاسب الآلي الرئيسية في كل جهة هي الممثلة للجهة، خاصة أن بعض الجهات الحكومية توجد بها أكثر من وحدة إدارية للحاسب الآلي.

وقد استعرضت الدراسة في بدايتها أدبيات البحث حيث تم التطرق إلى أهمية الحاسب الآلي في التنمية الإدارية، وإلى إدراك المملكة لهذه الأهمية، وذلك من خلال التركيز على استخدام الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية وتوطين هذه التقنية ضمن خطط المملكة التنموية المتعاقبة. كما تطرقت الدراسة لبعض المفاهيم الأساسية عن نظم المعلومات والمميزات التي توفرها للمنشآت على اختلاف أنواعها.

واستعرضت الدراسة أيضاً أهمية التخطيط الاستراتيجي للمعلومات على مستوى المنشآت للوصول لأهدافها بالشكل الأمثل، والتخطيط الوطني على مستوى الدول للرقي بمستوى شعوبها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. كما تطرقت الدراسة بالتحليل لبعض الدراسات السابقة التي تعالج نفس موضوع البحث وقارنت نتائجها بالنتائج التي توصلت الدراسة إليها.

وعند تحليل البيانات، وبهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة عند الحديث عن استخدامات الحاسب الآلي ودرجة الاستفادة منه، صنفت الدراسة أحجام وحدات الحاسب الآلي بالأجهزة الحكومية إلى ثلاث فئات: صغيرة، متوسطة، وكبيرة. واستخدم هذا التصنيف لقياس علاقة حجم إدارات الحاسب الآلي ببعض متغيرات الدراسة، بحيث تم تصنيف أحجام إدارات الحاسب الآلي بناءً على المتغيرات التالية: عدد العاملين بالإدارة، عدد الحاسبات المركزية، عدد الحاسبات المتوسطة، وعدد الحاسبات الشخصية. ونتج عن هذا التصنيف وجود (١٨) إدارة حاسب آلي صغيرة، و(٤٩) إدارة متوسطة، و(١٣) إدارة كبيرة. وقد توصلت الدراسة إلى

النتائج التالية:

١. يتمتع المشرفون على وحدات الحاسب الآلي بالجهات الحكومية بقدرٍ كبيرٍ من الخبرة الإدارية والخبرة في مجال الحاسب الآلي، حيث إن (٦٥%) منهم متخصص في مجال الحاسب الآلي.
٢. أوضحت الدراسة أن (٧٠%) من الجهات الحكومية يتوافر لديها خطة للمعلوماتية.
٣. أظهرت الدراسة وجود إدارة للجودة تعنى بخدمات الحاسب الآلي في (٢٥ %) فقط من الجهات الحكومية.
٤. اتضح أن (٧٧,٥%) من إدارات الحاسب الآلي تتميز بارتباطها التنظيمي العالي (إما برئيس الجهة أو نائبه) ضمن الهياكل التنظيمية للجهات الحكومية.
٥. أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين أحجام وحدات الحاسب الآلي والمؤهلات العلمية للمشرفين عليها.
٦. بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين أحجام وحدات الحاسب الآلي ومتوسط أعداد الموظفين المستفيدين من خدمات الحاسب الآلي.
٧. تبين أن هنالك استفادة عالية من الحاسب الآلي في الجهات الحكومية ويزيد متوسط درجة الاستفادة من الحاسب الآلي بزيادة حجم إدارات الحاسب الآلي.

وقد استعرضت الدراسة المشكلات/المعوقات التي تواجهها إدارات الحاسب الآلي في الجهات الحكومية، وتم تقسيم هذه المعوقات إلى عدة فئات وهي كما يلي:

أولاً) المشكلات/المعوقات البيئية:

١. بينت الدراسة أن (٧٢,٥%) من مجتمع الدراسة يوافقون على وجود مشكلات في البنية التحتية للاتصالات بالمملكة تحول دون الاستخدام الأمثل للحاسب الآلي.

٢. أظهرت الدراسة أن (٦٧,٥%) من مجتمع الدراسة يعانون من الحصول على الدعم الفني من قبل الشركات الموردة للأجهزة بعد مرحلة البيع.

٣. أوضح (٦٣,٧٥%) من مجتمع الدراسة أن هناك مشكلات في الحصول على الدعم الفني من قبل الشركات الموردة للبرمجيات بعد مرحلة البيع.

٤. يرى (٦٨,٢٥%) من مجتمع الدراسة أن نظام المفاضلة القاضي بقبول العرض المقترن بأقل الأسعار عند تقديم خدمات الحاسب الآلي من قبل الشركات بغض النظر عن العوامل الأخرى يعد عائقاً أمام ترسية المناقصات الخاصة بالحاسب الآلي بالشكل الأمثل.

٥. وافق (٨٨,٧٥%) من مجتمع الدراسة على وجود نقص في الكوادر الوطنية المؤهلة للعمل في مجال الحاسب الآلي.

٦. أظهرت الدراسة أن (٧١,٢٥%) من مجتمع الدراسة يوافقون على وجود مشكلة نتيجة لهجرة الموظفين المختصين في الحاسب الآلي للعمل في القطاع الخاص.

ثانياً) المشكلات/المعوقات الإدارية:

١. وافق (٧٢,٥%) من مجتمع الدراسة على وجود عقبات في تعيين الموظفين المختصين في مجال الحاسب الآلي من غير السعوديين.

٢. أوضح (٨٩,٥%) من مجتمع الدراسة على وجود مشكلات في تعيين

موظفين جدد نتيجة لعدم توافر وظائف شاغرة لتعيينهم عليها.

ثالثاً) المشكلات/المعوقات المالية:

١. يرى (٨٦,٢٥%) من مجتمع الدراسة أن هناك مشكلة في جذب الكفاءات المطلوبة للعمل في مجال الحاسب الآلي وذلك نتيجة لانخفاض الرواتب المعروضة.
٢. اتضح أن (٦٠%) من مجتمع الدراسة يوافقون على أن تمويل خطط الحاسب الآلي تعتبر عائقاً أمام عمل إدارات الحاسب الآلي.
٣. تبين أن (٦٨,٧٥%) من مجتمع الدراسة يرون أن عدم توفير التدريب المستمر للعاملين في مجال الحاسب الآلي يعد معوقاً أمام الجهات الحكومية.
٤. أوضحت الدراسة أن (٨١,٢٥%) من مجتمع البحث يوافقون على وجود مشكلة عدم توافر حوافز كافية لرفع أداء الموظفين العاملين في مجال الحاسب الآلي.
٥. أظهرت الدراسة أن جميع إدارات الحاسب الآلي تعاني مشكلة المعوقات المالية بدرجة كبيرة وأن درجة المعاناة تزيد بزيادة حجم إدارة الحاسب الآلي.

رابعاً) المشكلات/المعوقات الفنية:

١. وافق (٢٦,٢٥%) فقط من مجتمع الدراسة على وجود مشكلات في وضع شروط ومواصفات منافسات الحاسب الآلي، وهذا يدل على أن لدى الجهات الحكومية القدرات الفنية الكافية لوضع شروط ومواصفات المنافسات الخاصة بالحاسب الآلي.

٢. يرى (٦١,٢٥%) من مجتمع الدراسة أن هناك مشكلة بسبب عدم وجود أدوات مناسبة لقياس مستوى أداء وإنتاجية العاملين في مجال الحاسب الآلي.

وفي نهاية الورقة أوصى الباحث بعدة **توصيات** من أهمها:

١. أظهرت الدراسة وجود مشكلات في التخطيط والتنسيق بين الجهات الحكومية، ولذا فإن الدراسة توصي برفع مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة.
٢. على الرغم من ارتفاع نسبة الجهات الحكومية التي يوجد لديها خطط تتعلق بالحاسب الآلي، إلا أنه مازالت هناك ضرورة لقيام كل جهة حكومية بوضع خطة إستراتيجية لاستخدامات الحاسب الآلي والاستفادة منه بما يخدم أهدافها وسياساتها، ووضع خطط سنوية تفصيلية بذلك.
٣. بالنظر في نتائج المعوقات المالية، يتضح وجود حاجة إلى إدراج بند خاص للحاسب الآلي ضمن الميزانيات العامة للجهات الحكومية يتم اعتماده بناءً على الخطة السنوية لكل جهة.
٤. في ضوء وجود بدائل لتطوير التطبيقات في الوقت الراهن (التطوير الداخلي والتطوير الخارجي)، تتضح ضرورة دراسة هذه البدائل بشكل وافٍ واختيار البديل الأمثل، خاصة إذا ما نظرنا إلى النتائج التالية: وجود مشكلات في تقديم الدعم الفني لمرحلة ما بعد البيع. ووجود مشكلات عند اختيار العرض الأقل سعراً. ووجود مشكلات في تعيين الموظفين والحفاظ على الكفاءات المختصة في مجال الحاسب الآلي.
٥. أوضحت الدراسة ضعف البنية التحتية للاتصالات، ويستدعي هذا ضرورة

العمل على تطوير هذه البنية وتحسينها بشكل مستمر.

٦. نتيجة لوجود مشكلات في تقديم الدعم الفني من قبل الشركات الموردة بعد مرحلة البيع، فإنه من الضروري تصنيف الشركات الموردة حسب التزاماتها بتقديم الدعم، حتى تتمكن الجهات الحكومية من الحكم على درجة التزام الشركات قبل إبرام العقود معها.

٧. أوضحت الدراسة نقص القوى البشرية المؤهلة لسد احتياجات الجهات الحكومية، وللتغلب على هذا النقص فإن ذلك يستدعي ما يلي:

أ) توفير الوظائف للمختصين في مجال الحاسب الآلي.

ب) استثناء المؤهلين من المتعاقدين للعمل في القطاع الحكومي عن المدة المسموح بها وهي عشر سنوات.

ج) توفير التدريب المناسب للمختصين في مجال الحاسب الآلي بما يتناسب واحتياجات العمل ووفق مسارات تدريبية واضحة.

ورقة العمل الثانية: وهي مقدمة من وزارة الصحة بعنوان "الحاسب الآلي في وزارة الصحة بين الواقع والتطلعات" وقدمها الأستاذ فهد بن سعود العتيبي.

تهدف هذه الورقة إلى الاطلاع على واقع الحاسب الآلي واستخداماته في وزارة الصحة، ومدى تغطيته للمرافق الصحية التابعة لها. أوضحت الورقة أن القوى العاملة المتخصصة في الحاسب الآلي في الوزارة لا تتجاوز ٠,٢٤% من الوظائف بالإضافة إلى التوزيع غير المتوازن لهذه الوظائف في المناطق المختلفة، وكذلك قلة التدريب والتأهيل المناسب لتواكب طموحات الوزارة. وكذلك بينت الورقة أن الوضع السائدة في مشاريع الحاسب الآلي التي نفذتها الوزارة تتمثل في التجزئة وعدم الترابط في التنفيذ لعدم وجود استرتيجية واضحة ومعتمدة لتوحيد

العمل في تلك المشاريع. على النقيض من ذلك فإن التنفيذ كان يتم بطريقة اجتهادية وعزت ذلك إلى عدة أسباب منها عدم إجراء دراسة واقعية تمثل الاحتياج الفعلي للحاسب الآلي وتطبيقاته. وحسب الورقة فإنه قد تم إدخال خدمة الحاسب الآلي بديوان الوزارة في عام ١٤٠٧ من خلال بعض الأنظمة الإدارية. وبالنسبة للمستشفيات فلم يتم إدخال الحاسب الآلي إلا في (١٣) مستشفى من إجمالي (١٨٦) مستشفى تابعا للوزارة على مر السنوات السابقة. وبالنسبة للمراكز الصحية فلا يوجد نظام يخدم مراكز الرعاية الصحية إلا في مركز صحة الروضة، من إجمالي (١٧٥٦) مركز رعاية صحية. ولم يتم إدخال الحاسب الآلي في أي من المختبرات وبنوك الدم وعددها (١٩) أو الكليات والمعاهد الصحية وعددها (٣٤).

وفي نهاية الورقة أوصى الباحث بعدة **توصيات** من أهمها:

١. وضع خطة استرتيجية لإدخال الحاسب الآلي في الوزارة والمرافق الصحية التابعة لها مبنية على أسس علمية واقعية.
٢. طرح مشاريع الوزارة بشكل مترابط والتركيز على تبادل المعلومات بين مختلف جزئيات تلك المشاريع.
٣. ضرورة وجود خطة لتقويم مشاريع الوزارة بشكل دوري.
٤. وضع خطط تدريبية للقوى العاملة في ديوان الوزارة حتى يمكن الاعتماد عليها في المستقبل.
٥. دعم وزيادة القوى العاملة في مختلف المرافق الصحية؛ لتكون قادرة على القيام بتشغيل الحاسب الآلي والإشراف على شركات التشغيل والصيانة المتخصصة في مجال الحاسب الآلي.
٦. التركيز على وجود شبكة اتصالات قوية وداعمة حتى يتحقق الغرض من

الربط.

٧. العمل على إيجاد فرق جودة مشتركة بين الإدارات المستفيدة ومركز الحاسب الآلي تعمل على تقييم الأنظمة التطبيقية ولضمان كفاءتها واستمرار تطويرها.

٨. الاستفادة من خبرات وتجارب الوزارات والجهات الحكومية الأخرى التي سبق أن طورت نفس الأنظمة الشائعة والمشتركة مثل شئون الموظفين والرواتب والنظام المالي.

٩. العمل على التعاون بين الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالربط آليًا لتبادل المعلومات في المجالات المشتركة.

١٠. تبني الوزارات المشرفة، مثل وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإشراف على بعض الأنظمة ذات الإجراءات الموحدة والمتشابهة وإيجاد نظام موحد يُعمم استخدامه على الوزارات والجهات الحكومية.

ورقة العمل الثالثة: وهي مقدمة من القوات الجوية بوزارة الدفاع وهي بعنوان " الأرشفة الإلكترونية: الأهداف والمعوقات" وقدمها العقيد أحمد بن قالط الحربي.

تهدف هذه الورقة إلى عرض تجربة القوات الجوية في مجال أنظمة التطوير الاداري، والمتمثلة في نظام الاتصالات الادارية الذي سمح بربط جميع الإدارات بشبكة إلكترونية واحدة يتم عن طريقها انتقال المعاملات من إدارة إلى أخرى بسرعة عالية وسرية تامة مع الحفاظ عليها من التلف والضياع وتخزينها في أقل مساحة تخزين ممكنة. وقد تم تطوير هذا النظام محلياً بالقوات الجوية ومرفقاً

معه نظام عالمي لتصوير المعاملات، يسمح بانتقال الصورة الإلكترونية للمعاملة من إدارة إلى أخرى دون الحاجة إلى انتقال النسخة الورقية لها من المكتب الذي نشأت فيه. هذا بالإضافة إلى إمكانية إضافة تعليق على المعاملة إلكترونياً بشكل يماثل ما يتم إجراؤه عادة على المعاملات اليدوية. وبهذه الطريقة أصبح بالإمكان استلام المعاملة في الإدارة المستفيدة لحظة إرسالها واتخاذ الاجراءات اللازمة دون الحاجة إلى انتظار النسخة الورقية. وقد تم إنجاز هذا المشروع على عدة مراحل، وهي: بناء البنية التحتية للشبكة، تجهيز نظام البريد الالكتروني، تدريب المستفيدين، تركيب نظام الاتصالات الادارية، ربط نظام التصوير بنظام الاتصالات الإدارية، تحويل الوثائق الخاصة بمنسوبي القوات الجوية إلى نسخ الكترونية. ولقد تطرقت هذه الورقة إلى الأسباب التي أدت إلى نشأة نظام الاتصالات الإدارية، وإلى خصائص ومميزات النظام، وأخيراً إلى الصعوبات والمشاكل التي واجهت تطبيق النظام.

وفي نهاية الورقة أوصى الباحث بعدة **توصيات** من أهمها:

١. إعداد دراسة مكثفة لتحليل الواقع المعلوماتي الحكومي وتجارب الدول الأخرى وتحليل اتجاهات التطور المستقبلي في تقنيات المعلوماتية؛ وذلك تمهيداً لإعداد الخطط الوطنية للمعلوماتية.
٢. إعداد خطة وطنية شاملة لتفعيل استخدام الحاسبات تتضمن تطوير برامج التعليم والتدريب وإعداد الكوادر المؤهلة للتعامل مع تقنيات المعلومات، وكذلك دعم البحث العلمي، وتشجيع الصناعات الوطنية لإيجاد القاعدة الأساسية لصناعة المعلوماتية داخلياً.
٣. تعيين أصحاب الكفاءات العالية في الوظائف الإدارية العليا.

٤. حث القطاع الخاص على دعم القطاعات الحكومية بتقديم المشورة الفنية ودعم البحوث.

ورقة العمل الرابعة: وهي مقدمة من وزارة المعارف بعنوان "واقع استخدام الحاسب الآلي في وزارة المعارف" وقدمها الدكتور منير بن خالد الحميد.

تهدف هذه الورقة إلى استعراض تاريخ استخدام الحاسب الآلي في وزارة المعارف، وواقع استخدام الحاسب الآلي فيها من حيث القوى العاملة والأجهزة والتطبيقات. تستعرض الورقة أولاً تاريخ المرحلة التي سبقت إنشاء مركز الحاسب والمعلومات بالوزارة وكيف تطورت هذه الجهود إلى أن تم إنشاء المركز. ثم تتطرق الورقة إلى بعض الخدمات التي يقدمها المركز فيما يتعلق بخدمة الإنترنت والبريد الإلكتروني. أخيراً توضح الورقة بعض المعوقات التي يواجها المركز في تطبيق النظم الآلية.

ومن أهم المعوقات التي يواجهها المركز نقص القوى البشرية، ومقاومة بعض فئات الموظفين للتغيير وصعوبة تقبلهم للتقنية الحديثة، وعدم واقعية توقعات بعض قطاعات الوزارة من أنظمة المعلومات، وصعوبة نقل المعلومات الورقية إلى النظام الإلكتروني، والتغير في مهام وبنية بعض الإدارات بعد كتابة نظام يخدمها في شكلها القديم.

ورقة العمل الخامسة: وهي مقدمة من مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة التخطيط وهي بعنوان "دور المركز الوطني للحاسب الآلي في خدمة الأجهزة الحكومية" وقدمها الأستاذ شرقي بن راشد الشرقي.

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي يقوم به المركز لخدمة

الجهات الحكومية وغير الحكومية بالمملكة، وذلك بإمداد تلك الجهات بالمعلومات الاحصائية التي تحتاج إليها، والسماح للجهات باستخدام إمكانيات المركز في إنجاز أعمالها. تبين الورقة الإمكانيات المتوافرة بالمركز من أجهزة وبرامج وقوى عاملة وبرامج تدريبية. وبعد ذلك تستعرض الورقة الأعمال التي يمارسها المركز والأنظمة التطبيقية المتوافرة فيه، بالاضافة الى الخدمات التي يقدمها للمستفيدين. وقد أدرجت الورقة قائمة بالجهات المستفيدة من خدمات المركز، وقائمة ببرامج النظم التشغيلية، وقائمة بالأجهزة المتوافرة بالمركز.

ورقة العمل السادسة: والأخيرة في هذه الجلسة مقدمة من المؤسسة العامة للتعليم الفني التدريب المهني وهي بعنوان "خطة الحاسب الآلي في المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني نحو مشروع الحكومة الإلكترونية " وقدمها الدكتور علي بن محمد العبيدي.

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على واقع استخدام المؤسسة للحاسب الآلي، وإلى تقديم بعض المقترحات التي من شأنها تنسيق الجهود بين القطاعات الحكومية المختلفة؛ لمواكبة التطورات الحثيثة في مجال الحاسب الآلي وخاصة تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية.

وفي نهاية الورقة أوصى الباحث بعدة **توصيات** من أهمها:

١. ضرورة تشكيل هيئة (أو لجنة) عليا لمشروع الحكومة الإلكترونية من خلال الرفع للمقام السامي باقتراح تشكيلها .
٢. ترتيب عقد اجتماعات دورية لتبادل الخبرات والأفكار والتنسيق بين الجهات الحكومية.

٣. إنشاء لجان (أو مجموعات عمل) صغيرة من هذا الاجتماع تتخصص كل واحدة منها في أحد تطبيقات الحوسبة (النظم المالية/الإدارية، صفحات الإنترنت، الشبكات، أمن المعلومات..) وتكون مهماتها كالتالي:

أ) عقد اجتماعات دورية لتبادل الخبرات والأفكار التطويرية.

ب) حصر النظم الحاسوبية المستخدمة حالياً في الجهات الحكومية (الرئيسية على الأقل) ودراسة جوانب القوة والضعف فيها.

ج) مساعدة الجهات الحكومية لرفع مستوى نظمها الحالية وتفادي جوانب النقص والضعف فيها.

٤. تحديد الإشكاليات القائمة في تطبيق نظام المشتريات الحكومية على تأمين أجهزة الحاسب الآلي ونظمه واقتراح الحلول المناسبة .

٥. تحـديد الإشكال القائم في توظيف مختصي الحاسب الآلي المتميزين على الوظائف الـرسمية ذات الحوافـز القليلة لوقـف التسرب الفني خارج الجهات الحكومية.

٦. وضع تنظيم موحد يكون ملزماً لجميع الشركات التي تتعاقد معها الجهات الحكومية لضمان جودة الأداء في تنفيذ مشروعات الحاسب الآلي لتجنُّب ضعف الأداء القائم حالياً في كثير من المشاريع التي تنفذ عن طريق عقود.

جلسة العمل الثانية: تطوير استخدام الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية

وقد رأس هذه الجلسة سعادة الدكتور/ خالد بن صالح السلطان وكيل وزارة التعليم العالي للشئون التعليمية. وتم في هذه الجلسة استعراض تطوير استخدام الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية. وتم استعراض خمس أوراق عمل، منها ورقة

واحدة فقط تمثل تجربة حكومية والبقية مقدمة من جهات مختلفة. وفيما يلي تلخيص لهذه الأوراق.

ورقة العمل الأولى: وهي مقدمة من جامعة الملك خالد وهي بعنوان "الحاسب الآلي في جامعة الملك خالد بين الواقع والمأمول"، وهي من إعداد الدكتور/ صالح ابن محمد الغامدي.

تهدف الورقة إلى شرح تجربة الجامعة في مجال استخدام الحاسب الآلي وتوضيح الظروف والعقبات التي واجهتها الجامعة عند تأسيسها، واستفادة الجامعة مما توافر لديها عند التأسيس من أنظمة الحاسب الآلي بجامعة الملك سعود وجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية. واعتمدت الجامعة على الأنظمة الإدارية والأكاديمية الموجودة بجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وتم التطرق إلى أهم المعوقات التي واجهتها الجامعة في مجال تطبيقات الحاسب الآلي. ومن أهم المعوقات التي واجهتها الجامعة في مجال تطبيقات الحاسب الآلي ما يلي:

١. عدم وجود بنية تحتية للحاسب الآلي.
٢. وجود عدة أنظمة إدارية ومالية وأكاديمية تخص جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٣. عدم وجود الخبرات اللازمة لدى منسوبي الجامعة في العديد من الأمور الإدارية والمالية والأكاديمية.

ورقة العمل الثانية: وهي مقدمة من جمعية الحاسبات السعودية وهي بعنوان "إعداد الخطة الوطنية لتقنية المعلومات"، وهي من إعداد الدكتور/ خالد بن عبدالله

السبتي.

وتهدف الورقة إلى وضع تصور لخطة وطنية لتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية، واستراتيجية عامة لتطويرها وتنفيذها ومتابعتها على مدى العشرين سنة القادمة. وقد تطرقت الورقة إلى أهمية التخطيط الوطني وتجارب بعض الدول، وأهداف الخطة الوطنية، وبعد ذلك تم ذكر الفوائد المتوقعة من تطبيق الخطة والاستراتيجية العامة لتنفيذ الخطة. وأخيراً تم التعرض للمحاور الرئيسة للخطة الخمسية الأولى وهي خمسة محاور رئيسة.

ورقة العمل الثالثة: وهي مقدمة من شركة مايكروسوفت وهي بعنوان " التحالف الاستراتيجي بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لبناء حلول الحكومة الإلكترونية "، وهي من إعداد الأستاذ/ بلال بن محمد سنونو.

وتهدف الورقة إلى استعراض منهجية لتحول الحكومات إلى حكومات إلكترونية باستخدام تقنية الإنترنت، ليس من خلال مجموعة منتجات وخدمات الشركة المقدمة للتقنية فحسب بل كشريك استراتيجي يساعد الحكومة على الاستفادة من المعلوماتية لتحقيق أهدافها. وقد تطرقت الورقة إلى العوائق التقنية والإدارية والبشرية التي يمكن أن تقف عقبة في طريق تطبيق منهجية الحكومة الإلكترونية. وتم استعراض تجربتين لتطبيق هذه المنهجية. وفي نهاية الورقة أوصى الباحث بعدة **توصيات** من أهمها:

١. تأسيس هيئة عامة للتقنية.
٢. توقيع اتفاقيات موحدة مع كبار شركاء الدولة في مجال التقنية.
٣. دراسة تنظيم مؤتمر سنوي للتقنية خاص بإدارات الحاسب الآلي على مستوى الدولة، بالتعاون مع شركاء الدولة في مجال التقنية.

٤. وضع خطة تدريب مكثفة لرفع مستوى الكفاءات العاملة في المؤسسات الحكومية.
٥. وضع خطة لجذب الخبرات والكفاءات الناشئة للعمل داخل المؤسسات الحكومية.
٦. إعادة النظر في مكونات عقود الصيانة والتشغيل.

ورقة العمل الرابعة: وهي مقدمة من مكتب مندورة الاستشاري وهي بعنوان "دور التخطيط الوطني في تنمية تطبيقات الحاسب الآلي في القطاع الحكومي"، وهي من إعداد الدكتور/ محمد بن محمود مندورة.

وتهدف الورقة إلى إبراز أهمية التخطيط الوطني للمعلوماتية بوصفها وسيلة لتنمية استخدامات الحاسب الآلي في القطاع الحكومي من خلال استعراض لتجارب بعض الدول وخاصة في مجال التخطيط للحكومة الإلكترونية. كما تهدف الورقة أيضاً إلى استخلاص النتائج والتوصيات من هذه التجارب للاسترشاد بها في التخطيط لوضع خطة معلوماتية وطنية مقترحة للمملكة العربية السعودية. وتم استعراض تجارب أربع دول وهي تغطي فئات مختلفة من دول العالم من حيث تقدمها الصناعي والتقني ووضعها الاجتماعي والاقتصادي وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، ولاية أونتاريو بكندا، سنغافورة، جمهورية مصر العربية. ولقد تطرقت الورقة إلى أربع مراحل مقترحة للتخطيط الوطني للمعلوماتية في المملكة العربية السعودية وتشتمل على: دراسة الواقع العالمي للمعلوماتية، دراسة واقع المملكة المعلوماتي، تحليل البيانات والخروج بنتائج وتوصيات، وضع الخطة الوطنية المعلوماتية للمملكة. وفي نهاية الورقة أوصى الباحث بعدة **توصيات** من أهمها:

١. عمل دراسة علمية مستفيضة عن واقع استخدامات الحاسب الآلي في

القطاعات المختلفة في المملكة، وخاصة القطاع الحكومي؛ بهدف:

أ) قياس مستوى استخدام التقنيات المعلوماتية.

ب) قياس رضاً المستفيدين.

ج) حصر بيئات الحاسب المنتشرة في القطاعات المختلفة.

د) معرفة المشكلات التي تواجه مراكز المعلومات.

هـ) تقديم الحلول ووضع التوصيات الهادفة إلى تنمية استخدامات الحاسب الآلي في القطاع الحكومي.

٢. اعتبار الدراسة المذكورة أعلاه مرحلة أولية لوضع خطة معلوماتية للمملكة العربية السعودية.

٣. التوجه بقوة في المشاريع المستقبلية للقطاع الحكومي نحو الحكومة الإلكترونية، وما يلزم من بناء التنظيمات، ووضع التشريعات، وتنفيذ المشاريع، وتوفير الدعم المادي والسياسي والمعنوي لهذا التوجه.

٤. الانفاق بسخاء على مشاريع التنمية في القطاع المعلوماتي والذي يحقق أهدافًا متعددة من حيث تنشيط الوضع الاقتصادي، وتنمية الصناعات المعلوماتية.

ورقة العمل الخامسة: وهي مقدمة من الدكتور خالد بن حمد العنقري، وهي بعنوان " الطريق إلى الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية".

وتهدف الورقة إلى إلقاء الضوء على عوائق استيعاب تقنية المعلومات بالقطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية، واقتراح الحلول لمعالجتها تمهيداً لتطبيق مشروع الحكومة الالكترونية بالمملكة. ولقد تطرقت الورقة إلى العوامل المؤثرة في استيعاب تقنية المعلومات، وتم ذكر ٣٨ عاملاً مؤثراً في استيعاب تقنية

المعلومات، وتم عرضها على ٢٣ خبيراً من مديري مراكز المعلومات ومسئولي شركات التقنية وأكاديميين متخصصين، وذلك لتحديد أهميتها وإضافة وحذف ما يلزم. وقد توصلت الدراسة إلى تحديد أهم عناصر ضعف استيعاب تقنية المعلومات بالقطاع الحكومي والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين. الأولى منها تتعلق بعوامل تنظيمية خاصة بالجهاز الحكومي، والمجموعة الثانية تتضمن عوامل فردية مثل الشعور بالاغتراب الحاسوبي أو الشعور بعدم الحاجة إلى الحاسب في أداء عمله أو كبر السن. وقد أوصت الدراسة بقيام هيئة حكومية تعنى بتوسيع وتنظيم وسرعة البدء في استيعاب القطاع الحكومي لتقنية المعلومات.

وفي نهاية الورقة ذكر الباحث الخيارات المتاحة للجهة التي تكون مسئولة عن تقنية المعلومات في القطاع الحكومي، وهذه الخيارات هي:

١. إنشاء وزارة لتقنية المعلومات لوضع السياسات والخطط واستصدار الأنظمة ذات العلاقة ورعاية العاملين والمستثمرين في صناعة المعلوماتية.
٢. أن تكون الجهة المركزية المسئولة عن تقنية المعلومات بالقطاع الحكومي هي شركة مساهمة كبيرة تمتلك الحكومة جزءاً منها لتكون أكثر فعالية ومرونة.
٣. إبقاء الحال على ما هو عليه مع محاولات التحسين ومعالجة العوائق المذكورة.

جلسة العمل الثالثة

رأس هذه الجلسة سعادة الدكتور/ عبدالعزيز بن شافي العتيبي نائب مدير معهد الإدارة العامة لشئون التدريب. وتم في هذه الجلسة استعراض توصيات الندوة، وفي ختام هذه الجلسة تم تشكيل لجنة من جهات متعددة لصياغة التوصيات.

تقرير عن ندوة

(تحصين شباب الجامعات ضد الغزو الفكري)

التي عقدت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

خلال الفترة ١٢ـ١٤/٢/١٤٢٤ هـ

الموافق١٤ـ١٦/٤/٢٠٠٣ م .

إعداد

الدكتور / عبد السلام بن محمد الشويعر

عضو هيئة التدريس بقسم العلوم الشرعية

كلية الملك فهد الأمنية ـ الرياض

مقدمة

الحمد لله والصلاة و السلام على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين. أما بعد، فإن الناظر في حياة البشرية اليوم وما يُسَيِّرها ويتحَكَّمَ فيها من قوانين ونظم ومذاهب يدرك أن هناك تخطيطاً يهدف إلى نقل البشرية من منطق العقل السليم وأصالة الفطرة والمناهج الإلهية، إلى منطق الفكر البشري وجهوده في توجيه البشرية العام على وفق ما توصل إليه العقل الذي أُعطي صلاحية التشريع والبحث والنظر بلا حدود أو قيود، فأفرز هذه الأفكار والاتجاهات والمذاهب المتعددة والتي تقوم جميعاً على أساس واحد مشترك هو (حصر نطاق المعرفة واليقين في المادة وحدها)، ونبذ كل ما سوى ذلك. ومن المحزن أن تتسرب هذه الأفكار إلى المجتمعات الإسلامية بغزو عنيف وهجوم ضاري استهدف الأمة في كل شيء. مستخدماً كل الوسائل، والأساليب المتاحة، وبجهود سخية وماكرة عبر قنوات متعددة. و ذاك ما اصطلح على تسميته بـ(الغزو الفكري)، أو (الثقافي).

وانطلاقاً من عناية حكومة خادم الحرمين الشريفين _ممثلة في وزارة التعليم العالي_ بشباب الجامعات، وتحقيقاً لأهداف الجامعة الإسلامية ورسالتها، وتنفيذاً لتوصيات ندوة (التعليم العالي في المملكة العربية السعودية – رؤى مستقبلية) أقامت الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين ندوة علمية بعنوان (تحصين شباب الجامعات ضد الغزو الفكري) خلال المدة من ١٢ إلى ١٤ من صفر من عام ١٤٢٤هـ الموافق ١٤-١٦/٤/٢٠٠٣م. برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة . حيث قام وكيل الأمارة بالنيابة عن سموه بافتتاح الندوة، التي استمرت ثلاثة أيام، طُرِح خلالها خمسون ورقة علمية في تسع جلسات.

وفـيما يلي عرض موجز عن الندوة، ومحاورها المتعددة، والأوراق العلمية التي قدمت فيها، مع عرض للتوصيات الختامية التي أعلنت عند اختتامها.

أهداف الندوة

١- تبصـير الشـباب بما يستهدفهم من الغزو الفكري الهدام، وبيان دورهم في مقاومته.

٢- بيان الأساليب و الوسائل المؤثرة في تحصين الشباب من الغزو الفكري.

٣- التذكـير بواجبات قطاعات المجتمع في تحصين الشباب ضد الغزو الفكري واستنهاض الهمم للعمل على التصدي له.

٤- إثـراء مصادر المعرفة بالبحوث المؤصلة في مجال التصدي للغزو الفكري وتحصين الشباب منه.

٥- إبراز الجهود القائمة في المملكة العربية السعودية في مجال مقاومة الغزو الفكري ودعمها والاستفادة منها.

محاور الندوة :

دارت فعاليات هذه الندوة حول خمسة محاور علمية؛ و هي :

أولاً : مكانة الشباب وأهمية العناية به.

ثانياً :الغزو الفكري وخطورته.

ثالثاً : التحصين ضد الغزو الفكري وأهميته.

رابعاً : واجب قطاعات المجتمع في تحصين الشباب ضد الغزو الفكري .

خامساً: جهود المملكة العربية السعودية في مجال التحصين ضد الغزو الفكري.

الجهات المشاركة

كان للندوة صدى واسع على مستوى المملكة؛ يدل على ذلك العدد الكبير من

البحوث المقدمة للندوة حيث قاربت سبعين بحثاً، كذلك تعدد و اختلاف الجهات المشاركة في الندوة. ومن الجهات المشاركة في الندوة: جميع الجامعات السعودية ؛ جامعة أم القرى، وجامعة الإمام محمد ابن سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك فيصل، وجامعة الملك خالد، وجامعة الملك فهد، وأكاديمية نايف للعلوم الأمنية، وكلية الملك فهد الأمنية، وكليات التقنية، والمعلمين، والرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، والرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التعليم العالي، ووزارة التربية و التعليم.

فعاليات الندوة

فيما يلي عرض لأوراق العمل المقدمة في هذه الجلسات ..

المحور الأول: مكانة الشباب وأهمية العناية به. وكانت في جلسة واحدة (الأولى) ترأسها معالي الدكتور/ عبد الله بن صالح العبيد الأمين العام لربطة العالم الإسلامي سابقاً. وقدمت فيها خمس ورقات علمية، في ثلاثة مواضيع؛ هي :

الموضوع الأول : مكانة الشباب الجامعي في المجتمع المسلم، وواجبهم في النهوض بالأمة و تحقيق أهدافها. و قُدِّمت فيه ورقتان:

الورقة الأولى بعنوان (مكانة ومنزلة الشباب الجامعي في الإسلام وواجب المجتمع تجاههم) وهي مقدمة من د. عبد الرحمن بن جميل بن عبد الرحمن قصاص.

الورقة الثانية بعنوان (موقف الشباب المسلم الجامعي من الغزو الفكري)

مقدمة من د. غازي بن غزاي المطيري .

الموضــوع الثانــي: أهمــية العناية بالشباب الجامعي و أثر ذلك على الأمة الإسلامية. و قُدِّمت فيه ورقتان :

الورقــة الأولــى بعــنوان (مكانــة الشباب و أهمية العناية به). مقدمة من أ.د. محمــد بن شحات الخطيب. تناولت الورقة مسألة الشباب في سن الجامعة في المجتمع الإسلامي مبينة مكانتهم والخصائص النفسية والفكرية والبدنية للشباب في ســن الجامعة، وضرورة أخذها بعين الاعتبار. ثم بين الأساليب المؤثرة في توجيه الشباب، وكيفية الاستفادة من تلك الأساليب في تحصينهم من الأفكار الهدامة.

الورقــة الثانــية بعــنوان (الشــباب مــنطلق التنمية البشرية). مقدمة من د. رضــوان فضــل الرحمن الشيخ. و تناولت هذه الورقة أسس ومنطلقات تنمية المــوارد البشــرية مــن الشباب في المملكة العربية السعودية مشتملة على الجانب التعليمي فقط دون الجوانب الأخرى.

الموضــوع الثالث: (الأساليب المؤثرة في توجيه الشباب في سن الجامعات، وكيفية الاستفادة منها في تحصينهم من الأفكار الهدامة). وفي ذلك قدمت ورقة عمل واحــدة د. عبد العزيز الهليل بعنوان (الأساليب المؤثرة في توجيه الشباب في سن الجامعات، وكيفية الاستفادة منها في تحصينهم من الأفكار الهدامة).

المحــور الثاني: (الغزو الفكري وخطورته). خصص لذلك جلستان الأولى ترأســها معالــي الدكــتور/ عــبد الله بن محمد الفيصل مدير جامعة الملك سعود بالرياض. قدمت فيها خمس ورقات علمية، في موضوعين؛ وهي:

الموضــوع الأول: (مفهــوم الغــزو الفكــري و نشــأته و أثره على الأمة الإسلامية). وكان فيه ورقتان بنفس هذا العنوان: الورقة الأولى/ مقدمة من د. أحمد

بـــن عـــبد العزيز الخلف. والثانية/ مقدمة من د. عبيد بن عبد الله السحيمي. و قد تناولـــتا التعريف بهذا المصطلح و تحديد مفهومه، ثم بعد ذلك انتقل إلى أثر الفكر الغربي على الأمة الإسلامية في مجالات متعددة مثل أثره على مصادرها وعقائدها وأثره في التربية والتعليم والأخلاق ثم أثره في الأنظمة الإدارية والاقتصادية .

الموضـــوع الثانـــي: (أساليب ووسائل الغزو الفكري في العصر الحاضر). و كان فيه ثلاث ورقات علمية:

الورقة الأولى/ بعنوان (التنصير و الاستشراق من وسائل الغزو الفكري على العالم الإسلامي). مقدمة من د. عبد الله بن شاكر الجنيدي. و تناولت الورقة التطور التاريخي للتنصير و الاستشراق، و بيان بعض طرقه في الغزو الفكري .

الورقـــة الثانية/ بعنوان (منهج المنصرين والمستشرقين في غزو المسلمين فكـــرياً من خلال التعليم الجامعي الأجنبي). مقدمة من د. علي بن عتيق الحربي. وتناولت الورقة معرفة أهداف المنصرين والمستشرقين من غزوهم الفكري المنطلق من التعليم الجامعي الأجنبي .

الورقـــة الثالثة/ بعنوان (الغزو الجاهلي في مجابهة الإيمان قديما وحديثاً). مقدمة من د. عبد الله بن عبد الرحمن الجربوع . و قد تناولت الورقة حاجة الناس إلـــى الدعـــوة المحمدية، وأسباب تحول الصراع من الصراع المسلح إلى الصراع الفكـــري، وأساليب الأعداء في محاربة الإسلام . كما بينت الورقة أوجه الاختلاف بين الغزو الفكري الحديث والصراع الفكري القديم ومفهوم الغزو الفكري ومراحله، وبداية التخطيط له، وأهم العوامل التي ساعدت على نجاح الغزو الفكري الحديث، وأثاره على العالم الإسلامي.

الجلسة الثالثة: قدمت فيها أربع ورقات علمية، في أربعة مواضيع؛ و هي:

الموضـــوع الأول: عوامل تأثر الشباب بالغزو الفكري في العصر الحاضر. قدمت فيه ورقة واحدة بنفس العنوان مقدمة من د. حمد بن عبد المحسن التويجري. تناولـــت الورقة تأثر الشباب بالغزو الفكري من جهة التأثير العقدي الفكري، ومن جهة التأثير الإجتماعي والسلوكي، و ذكر أمثلة لذلك لكل جانب.

الموضوع الثاني: الدعوات التي تستهدف التشكيك في العقيدة ومبادئ الإسلام وعُلمائه و بيان خطورتها. قُدم فيه ورقة واحدة بعنوان (الدعوة إلى توحيد الأديان، حقيقــتها، وآثارهـــا) من قبل د. أحمد بن عبد الرحمن القاضي. و تناولت الورقة تـــاريخ الدعـــوة إلى تقارب الأديان، و كيف أن الإسلام هو أسعد الأديان بالحوار بالضوابط الشرعية .

الموضـــوع الثالـــث: (الدعـــوات التي تستهدف القضاء على القيم و الآداب الفاضـــلة وبيان مفاسدها). وكان فيه ورقة واحدة بعنوان (حدود الحرية في الإبداع الأدبي) مقدمة من أ. د. محمد خضر عريف. تناولت الورقة حرية الإبداع الأدبي، حـــدوده، وأن هذه الحرية مقيّدة وليست مطلقة، ولإثبات ذلك ذكر الباحث جملة من الأعمـــال الأدبية العربية والغربية، ليبين أن الغربيين رغم كل ما يقال عن حريتهم المطلقة لديهم ضوابط دينية وأخلاق صارمة للأعمال الإبداعية .

الموضـــوع الـــرابع: (الأفكـــار الهدامـــة التي تدعو إليها بعض المنظمات و المؤتمـــرات و الجمعـــيات العالمـــية). و كان فيه ورقة واحدة بعنوان (العولمة مخـــاوف و تطلعات) مقدمة من الأستاذ/ ماجد بن علي الزميع. وقد تناولت الورقة مفهـــوم العولمـــة، ونشـــأتها، وأهدافهـــا، ومجالاتهـــا العولمـــة في شقها الفكري، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والإعلامي .

المحـــور الثالـــث: (التحصين ضد الغزو الفكري أهميته). و كانت في ثلاث

جلسات:

الجلسة الأولى: ترأسها معالي الدكتور/ ناصر بن عبد الله الصالح مدير جامعة أم القرى. قدمت فيها خمس ورقات علمية، في موضوع (التربية الإيمانية وأثرها في تحصين الشباب الجامعي ضد الغزو الفكري)؛ وهي: الورقة الأولى بعنوان (التحصين ضد الغزو الفكري و أهميته) مقدمة من د. محمد بن سعد الشويعر. والورقة الثانية بعنوان (التربية الإيمانية الصحيحة وأثرها في تحصين الشباب الجامعي ضد الغزو الفكري) مقدمة من د. ناصر بن عبد الله التركي. والورقة الثالثة بعنوان (الاستعلاء الإيماني في نفوس الشاب الجامعي حصن منيع ضد الغزو الفكري) مقدمة من د. نزار الحمداني. الورقة الرابعة بعنوان (أثر التّربية الإيمانية في تحصين الشباب ضد الانحرافات) مقدمة من د. سعيد بن فالح المغامسي. والورقة الخامسة بعنوان (التربية الخلقية للشباب) مقدمة من د. محمد بن يوسف عفيفي، تناولت الورقة التعريف بدور الإيمان في تربية الشباب، مع استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لبيان وتفسير تساؤلات البحث.

الجلسة الثانية: قدمت فيها سبع ورقات علمية، في ثلاثة مواضيع هي:

الموضوع الأول: توثيق صلة الشباب الجامعي بالعلماء والمربين وأثر ذلك في التحصين الفكري. و كان فيه ورقة علمية واحدة بعنوان (ارتباط الشباب بالعلماء الربانيين وأثره في التحصين الفكري) مقدمة من د. عبد السلام الشويعر. وقد تناول فيها التأصيل الشرعي لارتباط الشباب بالعلماء، و أثره في تحصينهم الفكري بمعناه العام بطرفيه الإفراط والتفريط. ثم تحدث عن ضابط (العلماء الربانيين) وأن هذا الوصف لا يتحقق إلا فيمن توفرت فيه صفات لازمة، و أخرى مرجِّحَة .

الموضـــوع الثاني: خطورة التجاوز في الانفتاح الفكري، ووضع التصورات لحماية الشباب الجامعي من آثاره الضارة. و كان فيه ثلاث ورقات عمل:

الورقـــة الأولـــى بعـــنوان (خطورة التجاوز في الانفتاح الفكري، وطغيانه، ووضـــع التصـــورات لحمايـــة الشـــباب الجامعـــي من آثاره الضارة) مقدمة من د. يوسف بن محمد السعيد. وقد تناولت الورقة المراد من الانفتاح الفكري، والفرق بيـــنه وبيـــن الإفـــادة ممـــا علـــيه الآخريـــن ممـــا أتقنوه من ظاهر الحياة الدنيا. وأســـباب الانفـــتاح الفكـــري النفسية والاقتصادية وغير ذلك، ثم تحدث عن الآثار الضارة للانفتاح الفكري على المدى القريب والبعيد على الشباب الجامعي.

الورقـــة الثانـــية: بعـــنوان (العولمة و الغزو الفكري –أبعاد ثقافية و حلول تربوية) مقدمة من د. صالح بن سلامة البركات. وقد تناولت الورقة ظاهرة العولمة وانعكاساتها الثقافية والقيمية على الأجيال الناشئة والحلول التربوية للتعامل مع هذه الظاهرة.

الورقة الثالثة: بعنوان (الانفتاح العالمي و أثره على الوضع النفسي للشباب) مقدمة من أ.د فايز بن محمد الحاج. و قد تناولت الورقة الآثار السيكولوجية الناجمة عن هذا الانفتاح العالمي والغزو الفكري من خلال إجراء بحث ميداني للتعرف على الوضـــع النفســـي للشـــباب الجامعي السعودي في عصر الانفتاح العالمي في عام (١٤٢٣ هـــ)، ومقارنة هذه الدراسة مع دراسة للصحة النفسية عند الشباب أجراها الباحث عام ١٤٠٣هـــ .

الموضوع الثالث: الثغرات التي يتسلل منها الغزو الفكري. وفيه قُدمت ثلاث ورقات عمل:

الورقـــة الأولى بعنوان (الغزو الفكري لشباب الجامعات السعودية هل أساسه

الفضائيات) مقدمة من د. محمد بن دليم القحطاني، تناولت الورقة كيف أن الشباب السعودي هو أكثر فئات المجتمع تأثراً بعمليات الغزو الثقافي، مما ينعكس على أساليب حياته ومستوى تفكيره، و تناولت الدراسة أهم الآثار التي تخلفها الفضائيات على شباب المملكة من الجنسين، من الناحية النفسية، و الاجتماعية .

الورقة الثانية بعنوان (منافذ الغزو الفكري وآثاره في اللغة والأدب) مقدمة من أ. د. حسن بن أحمد عبد السلام. تناولت الورقة كيف أن اللغة العربية من أهم المجالات التي استهدفها الغزو الفكري من طريق منافذ متعددة.

الورقة الثالثة بعنوان (اللغة الإنجليزية والغزو الفكري للعالم العربي والإسلامي كيف نحيد ذلك ونستثمره محلياً وعربياً، وعالمياً؟) مقدمة من أ.د. زيدان علي جاسم، ود. جاسم علي جاسم. تناولت الورقة تقصي دور اللغة الإنكليزية في الغزو الفكري cultural Invasion للعالم العربي خاصة والعالم الإسلامي عموماً. مع تبيين الكيفية التي يمكن بموجبها تحييد هذا الخطر الكبير أولاً وتوظيفه لخدمة القضايا العربية، والإسلامية، والإنسانية واستثماره على نحو فعال .

الجلسة الثالثة: وقد ترأس هذه الجلسة معالي الدكتور/ محمد بن سعد الشويعر مستشار مفتي عام المملكة العربية السعودية. وقدمت فيها ست ورقات علمية، في موضوعين هي:

الموضوع الأول: الثغرات التي يتسلل منها الغزو الفكري و سبل تلافيها. وكان فيه خمس ورقات علمية هي:

الورقة الأولى بعنوان (الغزو الفكري عن طريق الشعر في العصر الحديث) مقدمة من د. محمد بن أحمد هيكل. تناول فيها تبين أهمية الأدب وأنه أخطر أبواب الغزو الفكري. وكيف تتم عملية الغزو الفكري عن طريق الأدب.

الورقة الثانية بعنوان (اتجاهات الشباب نحو قضايا الغزو الثقافي "دراسة تحليلية نقدية") مقدمة من د. عثمان العامر. تناولت استكشاف الأفكار والاتجاهات الأكثر انتشاراً لدى الشباب، وتشخيص الأثر الناتج لديهم من مقومات الغزو الثقافي الراهن.

الورقة الثالثة بعنوان (الفضائيات والغزو الفكري) مقدمة من د. محمود عبد الرزاق. تناولت الورقة البحث عن العلاقة بين الفضائيات والغزو الفكري للشباب وسائر فئات المجتمع الإسلامي.

الورقة الرابعة بعنوان (الثغرات التي يتسلّل منها الغزو الفكري، وسبل تلافيها) مقدمة من د. عبد القادر صوفي.

الورقة الخامسة بعنوان (دور الإعلام وخطره كوسيلة من وسائل الغزو الفكري) مقدمة من د. حسن سندي.

الموضوع الثاني: وسائل التحصين الإعلامي للشباب ضد الغزو الفكري. وكان فيه ورقة علمية واحدة بنفس عنوان الموضوع؛ مقدمة من د. علي بن فايز الجحني.

المحور الرابع: (قطاعات المجتمعات في تحصين الشباب ضد الغزو الفكري). وكان في جلستين: الأولى ترأسها معالي الدكتور/ صالح بن عبد الله العبود مدير الجامعة الإسلامية. وقدمت فيها ست ورقات علمية، في أربعة مواضيع. هي:

الموضوع الأول: (واجب ولاة الأمر في تحصين الشباب و مقاومة الغزو الفكري وسد الثغرات التي يتسلل منها) . و قدمت فيه ورقة عمل بعنوان (نحو مشروع وطني لتحصين الشباب: مشروع مقترح) مقدمة من د. مساعد بن إبراهيم

الحديثـــي. تناولت الورقة اقتراح إيجاد مؤسسة علمية معلوماتية متخصصة تتولى تنســيق الجهــود بين الجهات المعنية بتوجيه الشباب في المملكة العربية السعودية، وتقوم على تنفيذ دراسات تُعنى بأوضاع الشباب السعودي من الجنسين.

الموضـــوع الثانـــي: (واجب العلماء و القضاة و رجال الحسبة في محاربة وسائل الغزو الفكري و المروجين له). وقدمت فيه ورقة عمل بعنوان (عناية السلف بتحصـــين الشـــباب) مقدمـــة مـــن د. خالد بن حسن العبري، تناولت الورقة هذا الموضوع من ناحية تاريخية.

الموضـــوع الثالـــث: (واجـــب القائمين على الأمن في محاربة دعاة الغزو الفكـــري ووسائله). قدمت فيه ورقة عمل بنفس عنوان الموضوع من قبل المقدم د. عـــبد الكـــريم بـــن عـــبد الله الحربي. تناولت الورقة دور المسئولين والأكاديميين والقائميـــن على الأمن والمجتمع بأسره، في أن يضعوا مانعاً واقياً من تيار الغزو الفكـــري فالقائمين على الأمن يحملون مسئوليات عظيمة ضد الغزو الفكري بوضع ضوابط أمنية تحدُّ من انتشار هذا الغزو وذلك بمنع الوسائل التي تُستخدم للوصول إلى الشباب سواء كانت عبر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة، إضافة إلى ضوابط لاستمرار الآداب العامة.

الموضـــوع الـــرابع: (واجـــب الجامعات و رجال التعليم في توجيه الشباب و تحصينهم ضد الغزو الفكري). قدمت فيه ثلاث ورقات عمل؛ هي:

الورقـــة الأولـــى بعنوان (واجب الجامعات ورجال التعليم في توجيه الشباب وتحصـــينهم ضـــد الغزو الفكري). مقدمة من د. محمد بن عبد الرحمن السبيهين. تناولـــت الورقة بعض وسائل الغزو الفكري الكثيرة في مجال التعليم بالخصوص. وتفعيل دور محاضن توجيه الشباب المساندة وتوجيهها.

الورقــة الثانــية بعنوان (دور عضو هيئة التدريس في تحصين الطلاب من آثار الغزو الفكري دراسة وصفية تحليلية) مقدمة من أ. د. طارق حجّار.

الورقــة الثالثةبعنوان (واجب الجامعات ورجال التعليم في توجيه الشباب). مقدمـــة من د. عبد العزيز أبو صقر. تناولت الورقتان أثر التعليم في حياة الشباب، ودور الأســتاذ الجامعـــي في توجيه الشباب، وأثر المناهج في تحصين الشباب، ثم لزوم التكامل بين المؤسسات المؤثرة.

الجلســة الثانية في هذا المحورترأسها فضيلة الشيخ/ عبد الرحمن بن غنام الغــنام وكيل وزارة الشؤون الإسلامية المساعد. وقدمت فيها خمس ورقات علمية، في ثلاثة مواضيع؛ هي:

الموضــوع الأول: واجــب الجامعـــات و رجــال التعليم في توجيه الشباب وتحصينهم ضد الغزو الفكري. و كان فيه ورقتان علميتان؛ هما:

الورقــة الأولــى بعنوان (الغزو الفكري الأهداف، و المصادر، و المظاهر، والوسائل، و سبل المواجهة) مقدمة من د. صالح بن سليمان الوهيبي.

الورقــة الثانية بعنوان (التعليم الديني بجامعة الملك سعود وأثره في تحصين الشباب ضد الغزو الفكري) مقدمة من أ . د . عبد الرب بن نواب الدين آل نواب. تناولــت الورقة دراسة تحليلية مختصرة أبرزت المقومات الأساسية للتعليم الديني بجامعـــة الملـــك سعود باعتبارها أكبر جامعة بالمملكة تضم أكبر عدد من الطلاب الجامعيين، وأهميتها.

الموضــوع الثاني: (واجب الأسرة في توعية أبنائها و تحذيرهم من الأفكار الهدامـــة و أســبابها). وقدمـــت فيه ورقة عمل بعنوان (الدور التربوي للأسرة في تحصـــين أبـــنائها ضد الغزو الفكري)؛ مقدمة من د . عبد الله بن محمد الزهراني.

تناولت الورقة أهم معالم الدور التربوي للأسرة المسلمة، وتشخيص بعض أساليب الغزو الفكري المعاصر الموجهة نحو الأسرة عموماً والأبناء خصوصا.

الموضوع الثالث: (جهود المملكة في سد الثغرات التي قد يتسلل منها الغزو الفكري). وقدمت فيه ورقتا عمل؛ هما:

الورقة الأولى بعنوان (واجب القائمين على الإعلام في كشف وسائل الغزو الفكري) مقدمة من د. عبد الرحمن بن أبو بكر جابر الجزائري.

الورقة الثانية بعنوان (حماية الثقافة والشباب ضد مخاطر التحدي الثقافي) مقدمة من أ.د.إبراهيم بن مبارك الجوير. تناولت الثقافة الوطنية، والآمال من الشباب، والحديث عن الإعلام بقنواته ووسائله، ثم حماية الشباب والثقافة .

المحور الخامس: (جهود المملكة العربية السعودية في مجال التحصين ضد الغزو الفكري). وكان في جلسة واحدة؛ وهي الجلسة الأخيرة من جلسات الندوة. قدمت فيها سبع ورقات علمية، في أربعة مواضيع. هي:

الموضوع الأول: (ناية المملكة العربية السعودية بالتعليم الديني والتركيز على العقيدة، وأثر ذلك في الحصانة الفكرية لدى الشباب) قدمت فيه ثلاث ورقات عمل؛ هي:

الورقة الأولى بعنوان (عناية المملكة العربية السعودية بالدعوة إلى الله وأثر ذلك في توعية المسلمين تحذيرهم من الغزو الفكري) مقدمة من أ.د. صالح بن غانم السدلان.

الورقة الثانية بعنوان (جهود المملكة العربية السعودية في تعليم الدين والعقيدة وأثر ذلك في حصانة الشباب ضد الغزو الفكري والمذاهب الهدامة). مقدمة من د. محمد بن عبد الوهاب العقيل.

الورقة الثالثة بعنوان (أثر القرآن الكريم وتعميم نشره وتدريسه في تحصين الشباب الجامعي ضدّ الغزو الفكري مع الاستشهاد بتجربة بالمملكة العربية السعودية في ذلك). مقدمة من الأستاذ تامر محمد محمود متولى.

الموضـــوع الثانـــي: (عـــناية المملكـــة العربية السعودية بالأمر بالمعروف والنهـــي عن المنكر وأثر ذلك في التصدي للغزو الفكري). وقدمت فيه ورقة عمل بعنوان (دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المملكة العربية السعودية في التصدي للغزو الفكري) مقدمة من الأستاذ/ عبد الله بن علي الزهراني. تناولت الورقة الأساليب العامة التي تتخذها الهيئة في التصدي للغزو الفكري، وذلك طريق التحصين الوقائي المتمثل في الأمر بالمعروف والدعوة إلى الخير. والثاني الإجراء العلاجي المتمثل في النهي عن المنكر بعد حدوثه.

الموضـــوع الثالــث: (عناية المملكة بالدعوة إلى الله، و أثر ذلك في توعية المســلمين وتحذيــرهم من الغزو الفكري). و قدمت فيه ورقة عمل بنفس العنوان مقدمة من د. عبد الرحيم المغذوي.

الموضـــوع الرابع: (جهود المملكة العربية السعودية في سد الثغرات التي قد يتسلل منها الغزو الفكري). قدمت فيه ورقتا عمل؛ هما:

الورقـــة الأولـــى بعنوان (التجربة السعودية في تحصين الشباب ضد الغزو الفكري ومتطلبات مواجهة العولمة) مقدمة من أ.د. عبد الرحمن الزنيدي.

الورقـــة الثانـــية بعنوان (دور المملكة العربية السعودية الرائد في الاهتمام بالاستشراق) مقدمة من د. مازن مطبقاني.

التوصيات

وقد اختتمت الندوة بإعلان التوصيات؛ ومنها:

١. ضـــرورة معالجـــة مشكلة الفراغ معالجة علمية دقيقة تقوم على الدراسات العلمية، ووضع الحلول المناسبة.

٢. الاهـــتمام بالمراكز المتخصصة في تربية الشباب ورعايتهم، والتوسع في إنشـــائها في كل مدينة، ومضاعفة العناية بجميع نواحي حياتهم الأخلاقية، والنفســـية، والاجتماعـــية، والعلمية، والصحية، والاقتصادية، والعمل على تأمين كل مقومات النجاح فيها.

٣. ضـــرورة تكثيف العناية بالأنشطة غير المنهجية في الجامعات والمدارس. بحيث تشغل أوقات فراغ الشباب بكل ما هو مفيد، وتنمي الشعور باحترام قـــيمة الوقت واستثماره، وتذكي روح التنافس الشريف، والتفكير الإبداعي النافع بينهم .

٤. الاهتمام بالفرق الرياضية في المدارس، والجامعات، وفي المراكز الصيفية، وفي الأحياء، وتطويرها، وتفعيلها ودعمها، وتعزيزها بالمرشدين من أساتذة الجامعات –والتربويين منهم بخاصة– بحيث تستقطب الشباب، وتملأ وقت فراغهم بالنافع والمفيد، لمنع تقبلهم للأفكار الهدامة وانخراطهم في جماعات الإدمان والمخدرات وغيرها من الممارسات السيئة.

٥. إنشـــاء مراكز تدريب على المهن المختلفة للهواة –بشروط ميسرة– ينخرط فيها أكبر عدد من الشباب، لشغل أوقات فراغهم فيما يعود عليهم بالفائدة.

٦. التأكـــيد علـــى أهمية العمل على التفاف الشباب حول العلماء الربانيين من الأمـــة، والثقة بهم، وبآرائهم وفتاواهم، وسؤالهم عن كل ما يجد في الحياة

مـــن تيارات وأفكار وقضايا. وأهمية رعاية العلماء للشباب، لقطع الطريق على من يعمل على توجيههم توجيهاً منحرفاً.

٧. فـــتح الحـــوار والنقاش العلمي البناء الهادف بين الشباب الجامعي والعلماء الأفاضل والأساتذة المتخصصين بمختلف المجالات.

٨. بذل المزيد من الجهد في نشر الوعي – بين أفراد الأمة، وبخاصة الشباب بأشكال الغزو الفكري ووسائلة وأساليبه، وبيان أهدافة ومخاطره.

٩. اهـــتمام العلماء والدعاة وأساتذة الجامعات والكتاب بتوعية الشباب بالفرق بين شرائع الإسلام وبين ممارسات بعض المسلمين المنحرفة المنسوبة على الإسلام، وأن أكثر شبهات وانتقادات أعداء الإسلام جاءت من هذه الثغرة.

١٠. اهـــتمام ولاة الأمـــر والمســـئولين – كل فيما يخصه – بمقاومة الانفتاح الفكـــري غـــير المنضـــبط على الغرب والشرق، وأهمية أن يكون انفتاحاً انتقائياً، يأخذ ما يحتاج إليه مما يفيد ولا يتعارض مع الدين والقيم الإسلامية مما عند الآخرين، على قاعدة (الحكمة ضالة المؤمن).

١١. اقتراح تبني خطة شاملة لحماية اللغة العربية، والارتقاء بمستويات أدائها، والاهـــتمام بتعليم قواعدها وآدابها بين الناشئة والشباب، وتنقية كل مظاهر الحـــياة العامة، من العبث بها، أو تهجينها، وتشجيع الناشئة والشباب – في مختلف المجالات – على الاعتزاز بها، والمحافظة عليها.

١٢. اقـــتراح إيجـــاد مؤسســـة بحثية علمية " وثائقية" متخصصة في كل قطر إســـلامي، تـــتولى تنسيق الجهود بين الجهات المعنية بتوجيه الشباب فيه، وتقوم على تنفيذ دراسات تعنى بأوضاع الشباب من الجنسين.

١٣. مضاعفة العناية بالتعليم الديني والتربية، في مختلف مراحل التعليم وارتكاز ذلك على المفهوم الصحيح للإيمان المستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

١٤. تكريس العناية بتربية الشباب على الاستقامة، المبنية على أسس عقدية إيمانية، تتحقق معها العبودية لله بجميع أبعادها، وتحفظ لهم توازنهم، وتحميهم من التطرف والغلو، والغزو الفكري.

١٥. اقتراح أن تتولى وزارة الشؤون الإسلامية، والأقسام المختصة بالدعوة في الجامعات، نشر أقوال المنصفين من المفكرين الغربيين، التي توضح محاسن الإسلام، أو تبرز الدور الحضاري الذي قام به المسلمون، وأثره في الحضارات المعاصرة .

١٦. التأهيل الوافي –رجالاً ونساءً– علمياً ومهنياً، ويقترح لذلك إنشاء برنامج تكميلي (بعد الجامعي) في الدراسات الدعوية، لمن يعينون في حقل الدعوة، وبرنامج آخر (دون الجامعي) لمن يرغبون في دخول ميدان الدعوة، لرفع كفاءة أداء العاملين –في الدعوة– ميدانياً، في مختلف المواقع.

١٧. عقد المؤتمرات والندوات والملتقيات في قضايا الغزو الفكري والعولمة، لتبصير الشباب بآثارها، وبيان مدلولاتها، وأهدافها ووسائلها، بغية تحصين الشباب، وتعميق انتمائهم لدينهم وتراثهم، وتحقيق استثمارهم لمنجزات العصر السليمة.

١٨. تؤكد الندوة على الدعاة والموجهين بالالتزام بالنهج الإسلامي الوسط بين الغلو والجفاء، والتفريط والإفراط، فيما يطرحونه على الشباب، وفي النقاش والحوار.

١٩. اقـــتراح إقرار مادة (نقد المذاهب الفكرية والغزو الفكري) متطلباً أساسياً فـــي التعليم الجامعي في مختلف الكليات بما يناسب التخصصات المختلفة، ولا يكتفي بها على أنها مفردة من مفردات مادة (الثقافة الإسلامية).

٢٠. أن تقـــوم الجامعة الإسلامية بإنشاء مركز علمي متخصص في التحديات الثقافـــية الموجهة للأمة والشباب بخاصة، لتتبعها، وتتبع آثارها، ورصدها، ونقدهـــا، ووضع الحلول لمواجهتها، وإنقاذ شباب الأمة من أخطارها، لأن الجامعـــة الإســـلامية ملتقى شباب الأمة الإسلامية، وفيها تخصص الدعوة الإسلامية العريق، بحيث يكون من مشاريعه : إنشاء مجلة علمية دورية في هـــذا المجال، وبناء موقع على الشبكة " العنكبوتية " وإصدار سلسلة كتاب دوري عـــن الغـــزو الفكـــري، وموسوعة إسلامية عالمية – بعدة لغات – لخدمة قضايا الشباب الإسلامي.

٢١. وجـــوب التنبيه لخطر الدعوة إلى ما يسمى بالتقريب بين الأديان، وكثير مما يدار في حوار الحضارات، لما يتضمنه من أفكار هدامة.

٢٢. توصي الندوة بالتأكيد على الجهات المعنية – من خلال مناشطها المختلفة – بالاهـــتمام الخـــاص بالمرآة، من حيث التوعية بالتربية الدينية والثقافية والإسلامية .

٢٣. الاهتمام بمناهج التعليم، في مختلف المراحل، وتأصيلها، وتطوير أساليبها بما يتلائم مع النوازل والمستجدات، ومراجعة ما يحتاج منها إلى مراجعة، للتأكد من انطلاقها من منظور إسلامي، وعدم تعارضها مع الإسلام بحيث تعـــالج القضايا العلمية والنفسية والاجتماعية معالجة إسلامية، تكفل تخريج

الشباب المسلم القوي في شخصية، الصامد أمام الشهوات والشبهات مهما كانت.

٢٤. تفعيل دور المساجد في عملية بناء المجتمع وتحصينه من خلال التدقيق في اختيار الأئمة والخطباء المتميزين بالعلم الشرعي .

٢٥. العناية بالمعلمين، ودوام تفقد كفاءتهم، وتكثيف البرامج التأهيلية، لرفع مستوياتهم، ليقوموا بدورهم في تربية الشباب على الإيمان الصحيح، والفهم الصحيح للإسلام، الذي يبعدهم عن الانحرافات الفكرية والخلقية، والغلو في الدين.

٢٦. عناية وزارات الإعلام، والجامعات، والمؤسسات ذات الصلة، بإعداد وتدريب الكفاءات الإعلامية فنياً وعلمياً، بما يؤهلها لصناعة إعلام قوي قادر على تكوين الاتجاهات والعادات السليمة، ومراعاة أهداف الإسلام في الترفيه عن الناس وتثقيفهم، ومراعاة قضية الأمن الثقافي، الذي يحافظ على الهوية الحضارية والثقافية للأمة.

٢٧. ضرورة قيام الأندية الأدبية والمؤسسات الثقافية والفكرية، بدورها في مجال التصدي للتيارات الأدبية والأفكار المنحرفة، في أنشطتها، ورعاية الأدب الذي يعبر عن حقيقة هذه الأمة ورسالتها، ويمثل آمالها وآلامها.

وفي محور جهود المملكة العربية السعودية في مجال التحصين ضد الغزو الفكري استحضر المشاركون في الندوة ما تبذله حكومة المملكة من جهود في تطبيق أحكام الشريعة، والعناية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الله، والحفاظ على قيم الإسلام، وسد الثغرات التي قد يتسلل منها الغزو الفكري، وهو ما حد من تغلغل الأفكار المنحرفة في مجتمعها. والمشاركون إذ

يثمنون ذلك ليسألون الله أن يزيد المملكة ثباتاً على هذا النهج، ويوصون بما يلي:

٢٨. استمرار المملكة على هذا النهج الحميد في هذه السياسة التعليمية، والحزم في تطبيق الحدود، ودعم هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعميم فروعها، والاستمرار في صيانة المرأة وتجنبيها ما يعرضها للخطر. وسد الثغرات التي يتسلل منها الغزو الفكري الفاسد. ويوصون المسلمين – حكومات ومجتمعات – بالإفادة من هذا النهج المبارك، لينعموا بالأمن والاستقرار، ويقفوا أقوياء أمام التحديات المختلفة.

٢٩. استمرار المملكة في قيامها بجهودها الجليلة في خدمة الأقليات الإسلامية في العالم، وما تقدمه من دعم مادي ومعنوي لها ز، كإنشاء المساجد، والمراكز الإسلامية والثقافية، وإقامة الدورات التعليمية في اللغة العربية والثقافة الإسلامية، وبما حققه ذلك كله من أسباب الحفاظ على هوية تلك الأقليات، وتحصينهم من الأفكار المنحرفة.

٣٠. استفادة العالم الإسلامي من تجربة المملكة في عنايتها بالتعليم الديني، وتركيزها على العقيدة الصحيحة، وتوسعها في ذلك في مختلف مراحل التعليم، وفي عنايتها بتحفيظ الناشئة القرآن الكريم وتزويدهم بعلوم السنة المطهرة، وما ترتب على ذلك من أثر بالغ في ثبات كثير من أبنائها أمام الفكر الهدام، لأن في ذلك عز الدنيا والآخرة.

٣١. إن الندوة – وهي تذكر بسمو تعاليم الإسلام في المحافظة على كرامة الإنسان، وحقوقه، والتعاون فيما بين شعوب العالم في خير الإنسانية، وزوال نوازع الشر – تستنكر ما ينسب إلى الإسلام والمسلمين من تهم

كاذبـــة، كالإرهـــاب، وانتهاك حقوق الإنسان. كما تستنكر ما تتعرض له المملكـــة مـــن حمـــلات إعلامية ظالمة، بهدف تشويه صورتها، وزعزعة مكانـــتها في نفوس المسلمين، وهي التي تتبنى الإسلام عقيدة ومنهج حياة، وتعـــنى بشؤون المسلمين – في كل مكان – مادياً ومعنوياً، وتحظى بمكانة عالـــية لديهم. وتدعو الدعاة والقائمين على الإعلام والكتاب إلى الرد على هذه الحملات، والكشف عن أسبابها، وتجليه بطلانها.

٣٢. تشيد الندوة بجهود مجمع الفقه الإسلامي، في رابطة العالم الإسلامي، في مجـــال التحصين ضد الغزو الفكري، وتوصي بالاستفادة من البحوث، التي قدمها في هذا المجال، وتدعو لإيجاد آلية لتطبيق ما أوصى به، لمقاومة هذا الغزو.

تقرير عن ندوة

التحكيم من منظور إسلامي ودولي

التي نظمها الاتحاد الدولي للمحامين بجدّة

خلال الفترة من ١٩ – ٢١ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ

الموافق ٢٠ـ٢٢ مايو ٢٠٠٣م

إعداد

الدكتور / فيصل بن عبد العزيز اليوسف

مدير قسم البحوث –مركز الدراسات والبحوث

كلية الملك فهد الأمنية ـ الرياض

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين؛ وبعد:

فقد اهتم التشريع الإسلامي بموضوع الحكم بين الناس في منازعاتهم، وأوضحت الآيات القرآنية أن ذلك من أهم الأسباب التي دعت إلى إرسال الرسل، وبعث الأنبياء، وأن إنزال الكتب السماوية إنما جاء لتحقيق هذا الهدف. قال تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً) (النساء:١٠٥) ويلعب التحكيم دوراً أساسياً ومهماً بصفته وسيلة من وسائل فض المنازعات يقوم بجانب القضاء والصلح، حيث يعتبر أول وأقدم وسيلة من وسائل فض المنازعات عرفها الإنسان منذ قديم الأزل.

وقد تطور التحكيم بمرور الزمن إلى أن أصبح عاملاً رئيساً في فض المنازعات في وقتنا الحاضر ؛ نظراً لما يقدمه من مزايا وفوائد للمتخاصمين، وفي نفس الوقت يخفف من العبء الملقى على كاهل القضاة، نظراً لكثرة القضايا وتشعب مواضيعها.

واستشعاراً لأهميته كوسيلة مشروعة لحسم المنازعات، وإدراكاً لما له من مزايا هي مقاصد معتبرة شرعاً، وانطلاقاً من دور المملكة ومكانتها اقتصادياً واستراتيجياً وعلاقاتها الدولية المتميزة ، ورغبةً منها في وضع التصور الأمثل لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جميع أنظمتها وبالأخص الأنظمة القضائية، وإدراكاً لوقائع ومستجدات العصر، فقد صدرت الموافقة الرسمية بتشكيل فريق عمل من الجهات ذات العلاقة لمتابعة أعمال وفعاليات التحكيم داخل المملكة وخارجها.

وتقديراً من الاتحاد الدولي للمحامين لمكانة المملكة ودورها في التحكيم فقد

قـــام الاتحـــاد بتنظـــيم ندوة تحت عنوان " التحكيم من منظور إسلامي ودولي " بمحافظـــة جدة خلال الفترة من ١٩-٢١ / ٣ / ١٤٢٤هـــ الموافق ٢٢-٢٤مايو ٢٠٠٣م، وكانـــت اللغـــة فـــي الـــندوة هي اللغة العربية والإنجليزية مع الترجمة الفورية.

أهمية الندوة

أقيمـــت الـــندوة على مدى ثلاثة أيام، وذلك بمشاركة علماء وفقهاء وقضاة ومحاميـــن وأكاديميين ومستشارين قانونيين وخبراء تحكيم من داخل المملكة، كما شارك في الندوة كوكبة من المحامين والقانونيين والخبراء والمحكَمين من عدد من الدول العربية ومن أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا وهولندا. وقد بلغ عدد المشـــاركين في الندوة حوالي ثلاثمائة خبير، وبلغ عدد الأوراق المقدمة في الندوة ســبعا وعشــرين ورقـــة، ممـــا يظهر مدى الاهتمام بالندوة على الصعيد الداخلي والخارجي. وتنبع أهمية هذه الندوة من أمور أهمها:

- كونهـــا الـــندوة الأولـــى بهذا المستوى التمثيلي الكبير، مما يؤدي إلى تلاقح الآراء والأفكـــار بيـــن فقهـــاء الشـــريعة ورجالات القانون في ملتقى علمي حضـــاري يقـــوم علـــى أسس التحاور، وإظهار مزايا وخصائص الشريعة الإسلامية في مجال القضاء والتحكيم الذي تناوله فقهاء الشريعة باعتباره من ولايات القضاء .
- إظهـــار مـــزايا وخصـــائص التنظيم القضائي الإسلامي الذي يمثله النظام القضائي السعودي .
- إبـــراز دور المملكة العربية السعودية في تطوير العمل بالتحكيم والمساهمة فـــي الجهـــود الدولـــية الهادفـــة إلى تطوير التحكيم من خلال فريق التحكيم

السعودي .

أعمال الندوة

بـــدأت أعمال الندوة في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ١٩ / ٣ / ١٤٢٤هــــ بـــرعاية ومشاركة صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود وبحضور معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهـــيم آل الشـــيخ، ومعالي الشيخ منصور بن حمد المالك رئيس ديوان المظالم المكلـــف سابقاً، وانطوان عقل رئيس الاتحاد الدولي للمحامين، والمحامي ماجد بن محمـــد قاروب نائب رئيس الاتحاد الدولي للمحامين عن المملكة العربية السعودية.
وقـــد استمرت الندوة ثلاثة أيام عقد خلالها عشر جلسات صباحية ومسائية على النحو التالي:

الجلسة الأولى: موضوعها " التحكيم والقضاء في الشريعة الإسلامية "

وقد رأس هذه الجلسة صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود وقدمت فيها ورقتا عمل هما:

الورقة الأولى: مقدمة من صاحب المعالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بـــن محمد آل الشيخ وموضوعها " العدالة والقضاء في الإسلام " تحدث فيها عن مـــبدأ العدل في الإسلام، مبيناً أن الإسلام قد أوجب العدل، ونهى عن الظلم حيث ورد ذكر العدل في القرآن الكريم في نحو ثمانية وعشرين موضعاً، وجاء مرادفها القســـط في نحو خمسة وعشرين موضعاً مما يدل على أهميته ، وأشار إلى أن في سيرة المصطفى – صلى الله عليه وسلم – مثلاً عالياً، ونبراساً مضيئاً في العدالة ، واســـتعرض معالـــيه بعضاً مما دونه التاريخ الإسلامي من قصص العدل على مرّ

التاريخ ، واستشهد بما ذكره الأمريكي الشهير " مول ديورانت " في بيان عدالة الإسلام ، وذكر أن من أبرز صور العدالة في الإسلام عدالة نظامه القضائي الذي تميز على مر العصور، بإنصافه ومساواته بين الناس، وشموليته لكل القضايا والنوازل المستجدة في الحياة. وذكر أن القضاء الإسلامي يهدف إلى رعاية الدين والنفس والعقل والنسل والمال ، وأنه قد تميّز بعدة أمور من أهمها: أنه يستمد أحكامه من الخالق عز وجل، جاعلاً الدستور والمصدر الكتاب والسنة وما بني عليهما، مما جعله نظاماً صلباً متناسقاً لا يعرف الاضطراب ولا التناقض. ومما تميّز به أيضاً شموليته التي تجعله قادراً على استيعاب كل القضايا المستجدة في كل زمان ومكان، وأيضاً تميز بالمساواة بين جميع الناس على اختلاف أديانهم وألوانهم وأعراقهم، والاستقلالية حيث لا يكون لأحد سلطان على القضاء غير سلطان الشريعة الإسلامية، مما جعله قضاءً نزيهاً يفصل في جميع الخصومات. وذكر أن من الصور التي تميز بها القضاء التحكيم. وختم ورقته بالحديث عن الفرق بين التحكيم والصلح .

الورقة الثانية: مقدمة من معالي الشيخ منصور بن حمد المالك رئيس ديوان المظالم المكلف سابقاً وموضوعها " شرح نظام ديوان المظالم وإجراءات التحكيم في السعودية " وقد بدأ ورقته بالحديث عن استقرار الأمن واستتبابه، مقرراً أنه ما لم يستقر الأمن ويستتب فلا فائدة من القضاء ولا التحكيم. وتكلم عن حال الجزيرة قبل توحيدها على يد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود – رحمه الله – مستشهداً بأقوال بعض المؤرخين، ومن ثم تكلم عن تاريخ تأسيس ديوان المظالم، والمراحل التي مر بها، و اختصاصاته، ومنها النظر في المنازعات والعقوبات الناشئة عن تطبيق نظام الاستثمار الأجنبي، والوكالات والعلامات

التجارية، وحقوق الملكية الفكرية، والمطبوعات والنشر، ومكافحة الغش التجاري، والفصـــل في طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية، وأحكام التحكيم الأجنبية. وختم ورقته بالحديـــث عـــن التحكـــيم التجاري وإجراءاته أمام ديوان المظالم حيث استعرض الأنظمـــة والمواد المنظمة لذلك، وهي نظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م٤٦) وتاريخ ١٤٠٣/٧/١٢هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقـــم٧/٢٠٢١/م وتـــاريخ ١٤٠٥/٩/٨ هـ، واستعرض الإجراءات التي يمر بها التحكيم التجاري.

الجلسة الثانية :موضوعها " التطورات التشريعية والقضائية في المملكة "

وقـــد كانت الجلسة برئاسة الأستاذ محمد سعيد طيب نيابة وقدمت فيها ثلاث أوراق عمل:

الورقـــة الأولـــى: مقدمـــة مـــن سعادة الدكتور عبد الرزاق بن علي الفحل وموضـــوعها " تطور وتحديث الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية" وقـــد استهل ورقته بالتأكيد على أن المملكة العربية السعودية، من واقع كونها قبلة العـــالم الإسلامي واضطلاعها بمسئولية الحكم بشريعته فإنها قامت على الشريعة وتمســكت بها. وأشار إلى أن من أهم الأهداف التي يتوخاها كل نظام قضائي هو إقامة العدل في المجتمع الذي يطبق فيه هذا النظام، وذكر أن حرص المملكة على مواكـــبة التطور العالمي، والسعي للتقدم في شتى المجالات قادها لتطوير وتحديث أنظمـــتها، وضرب لذلك مثلاً بنظام الإجراءات الجزائية حيث أسهب في الحديث عـــن هذا النظام وتطوره، واستعرض أهم النصوص في النظام التي تؤكد حرص المملكـــة العربـــية السعودية على ضمان حقوق الإنسان، وعدم تقييد الحريات إلا بموجب نظامي، مركزاً على الدور المنوط بهيئة التحقيق والادعاء العام في تطبيق

النظام وسلامة الإجراءات.

الورقة الثانية: مقدمة من الدكتور هشام عوض وموضوعها " تطوير وتحديث نظام المرافعات السعودي " تحدث في بدايتها عن الأنظمة الثلاثة المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمحاماة. وذكر أن المنهج المتبع في وضع هذه الأنظمة الإجرائية يقوم على الموازنة بين اعتبارين أحدهما أن تكون الشريعة الإسلامية هي الإطار العام الذي يحتوي النظام الجديد ، فلا يتضمن أية أحكام تخالف الشريعة الإسلامية. والآخر: الاستفادة من التجارب التي عرفتها الأنظمة الإجرائية المختلفة، والاستعانة بأحدث الأفكار والنظريات مما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية. انتقل بعدها للحديث عن نظام المرافعات الشرعية والمراحل التاريخية التي مر بها وأضاء ورقته بذكر أبرز سمات هذا النظام ومنها: أنه يقوم على أساس وحدة القضاء كقاعدة عامة ،وأنه قد راعى في رسم إجراءات التقاضي البساطة وعدم المغالاة، وأنه لم يقيد القضاة بمذهب معين، وإنما ترك لهم فرصة الاجتهاد، وأنه قد اعتمد على عدد من ضمانات التقاضي الأساسية التي تضمن حسن سير العدالة، وأن النظام قد جاء بتنظيم متكامل لقواعد التنظيم الجبري. وختم ورقته بذكر نظام المحاماة السعودي، مبيناً أهداف هذا النظام، ومشيراً إلى أبرز الملامح المهمة فيه ومنها: أنه أناط مهمة إصدار التراخيص لمهنة المحاماة إلى وزارة العدل، وأنه أجاز تكوين شركات لمهنة المحاماة، وأنه بين واجبات المحامين وحقوقهم، وحدد العقوبات التأديبية لمن يخل بواجبات وحقوق المهنة .

الورقة الثالثة: مقدمة من الشيخ الدكتور فهد بن حمود الحقباني وموضوعها " جهود المملكة في مجال التحكيم " وقد تضمنت الورقة رصداً دقيقاً لجهود

المملكـــة في هذا المجال، نظراً لكون مقدمها أحد أعضاء فريق التحكيم السعودي حيــث استعرض فيها: أثر نظام التحكيم الحالي على نصوص التحكيم الواردة في بعض الأنظمة السعودية الأخرى. وتطرق بالحديث للقضايا التجارية والتحكيم في المملكــة، والانضمام لاتفاقية نيويورك ١٩٥٨م، وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية، واســتعرض نشـــأة فريق التحكيم السعودي، مبيناً مزايا الفريق، وأدواره وأعماله، واهــتماماته بشئون التحكيم ،مشيراً إلى أن فريق التحكيم السعودي يعتبر أثراً من آثـــار رعاية ولي الأمر للتحكيم وفعالياته الداخلية والخارجية. ثم تكلم عن تشكيل فـــريق التحكـــيم، مبيناً بعض المؤتمرات والندوات التي شارك بها، وذكر بعض الأبحـــاث والمحاضـــرات التـــي شارك بها. وختم ورقته بذكر بعض المقترحات المقدمة من بعض القضاة.

الجلسة الثالثة :موضوعها " التحكيم وممارسته في المملكة العربية السعودية "

وقد رأس هذه الجلسة المحامي الدكتور محمد الهوشان حيث قُدمت فيها أربع ورقات عمل:

الورقـــة الأولى: مقدمة من المحامي أسامة السليم وموضوعها " تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في النظام السعودي " وقد بدأ ورقته بالتساؤل عن هل يمكن تنفيذ حكم تحكيم دولي في المملكة العربية السعودية ؟ وأجاب بنعم؛ مفيداً أن هذا يأتي مع ظهور النظام العالمي الجديد وتطوره، ومع تنامي دور التحكيم وازدياد الحاجة إليه نتـــيجة لحاجـــة الحـــياة التجارية المحلية والدولية إلى السرعة والبساطة في فض المنازعات . انتقل بعد ذلك للحديث عن تنفيذ أحكام التحكيم ، وعن مرتكزات تنفيذ حكـــم التحكـــيم الأجنبي في المملكة ، والمحكمة السعودية المختصة بذلك، مبيناً أن الاختصاص الولائي في نظر طلبات تنفيذ الحكم التحكيمي إلى مقام ديوان المظالم ،

وختم ورقته بالحديث عن إجراءات تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في المملكة ، وعن المراجعة ضد الحكم التحكيمي، مشيراً إلى أن تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي على الأراضي السعودية أصبح مراعياً للوسائل الأمنية والحيادية في القانون الدولي متمسكاً بثوابته الإسلامية.

الورقة الثانية: مقدمة من الدكتور عمر أبو بكر با خشب وموضوعها "شرح نظام التحكيم السعودي " حيث قام بشرح نظام التحكيم في المملكة ، مذكراً بخصوصيته، وذكر أن النظام أعطى الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع صلاحيات واسعة، ومن ثم تحدث عن المنازعات القابلة للتحكيم، والمنازعات غير القابلة للتحكيم، حيث ذكر أن نظام التحكيم السعودي لم يفرق بين المسائل المدنية والتجارية. فالقاعدة أن كل نزاع يقبل التحكيم إلا في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح كالحدود، مذكراً بالشروط التي تشترط في المحكم. وختم ورقته بالحديث عن دعوى التحكيم، وقرار هيئة التحكيم.

الورقة الثالثة : مقدمة من الدكتور رزق بن مقبول الريس وموضوعها " ممارسة التحكيم " وقد استهل ورقته بالتأكيد على أن هدف هذه الدراسة استعراض بعض المفاهيم النظامية التي تبين مهام وواجبات المحكَم ، والوقوف عند بعض النصوص التي ينتابها بعض الغموض عند ممارسة التحكيم. واستعرض بعض الممارسات والمفاهيم الخاطئة التي تصاحب هذه الوسيلة كظاهرة حديثة لحل المنازعات القضائية، ومن ثم تحدث عن أهمية التحكيم، والفرق بينه وبين القضاء، ثم انتقل إلى عناصر الدراسة حيث ذكر أنها تناولت جانبين أحدهما يتعلق بالنصوص، والآخر يتعلق بالممارسات التحكيمية، واستعرض بعض المفاهيم التي تحدد واجبات المحكم، ومن ثم تكلم عن ممارسة التحكيم والعوائق التنظيمية التي

تواجهـه، حيث ذكر أن من أبرز المعوقات الفهم الخاطئ لنظام التحكيم من قبل المتحاكمين، والممارسات الاحتكارية. وختم ورقته بذكر جملة من التوصيات من أهمها: إعادة النظر في بعض النصوص القانونية التي وردت في نظام التحكيم أو لائحته التنفيذية لتتوافق مع أهداف وفلسفة التحكيم. توعية المهتمين بهذا النظام لأهميته كوسيلة حديثة ومتطورة وسريعة. إيجاد آلية واضحة للتعاون مع جهات الاختصاص. وأخيراً مراعاة وضع ضوابط موضوعية لاختيار المحكَمين تبنى على الخبرة والاختصاص.

الورقة الرابعة: مقدمة من المستشار القانوني علي بن أحمد القرني وموضوعها "التحكيم في قضايا التأمين" بدأ الباحث ورقته بالحديث عن تجربة التحكيم في مسائل التأمين في المملكة العربية السعودية، حيث ذكر أن المحاكم الشرعية ذات الولاية العامة لا تقبل الدعاوى المتعلقة بالتأمين، لأنها ترى عدم مشروعيتها، كما أن الدوائر التجارية في ديوان المظالم وهي التي تمثل القضاء التجاري لا تقبلها بدعوى عدم صدور نظام يسند لها الفصل في القضايا المتعلقة بها، انتقل بعدها للحديث عن الإجراءات الحالية لحل منازعات التحكيم في قضايا التأمين، حيث ذكر أن قضايا التأمين تنظر لدى لجنة مختصة بوزارة التجارة، وللاعتراض فإن المتظلم يرفع الأمر لوزير التجارة – هيئة فض المنازعات التجارية – وختم البحث بعدد من التوصيات من أهمها: ضرورة التعجيل بصدور نظام التأمين، باعتبار أن التأمين أصبح ضرورة ملحة في الوقت الحاضر، حيث يدخل في أغلب مناحي الحياة التجارية، وإناطة حل منازعات التأمين للقضاء وعدم إسنادها إلى لجان أو جهات أخرى.

الجلسة الرابعة: موضوعها "كيفية التقاضي من خلال محكمة لندن للتحكيم الدولي"

وقد رأس الجلسة الدكتور محمد بن عبد الرحمن الشعيبي وقدمت فيها ثلاث أوراق عمل:

الورقة الأولى: مقدمة من المحامي خالد ناصر وموضوعها " هيئات التحكيم هل هي منافسة أم مستنسخة " وقد تحدث في بدايتها عن سبب لجوء رجال الأعمال للتحكـــيم ، وانتقل بعدها لتقرير أنه يوجد المئات من هيئات ومؤسسات التحكيم فهل هـــي منافسة أم مستنسخة ؛ وخصص الحديث عن هيئات ثلاث هي: غرفة التجارة الدولية(ICC)، وهيئة التحكيم الأمريكية (AAA)، ومحكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA) حيث تكلم عن مميزات كل هيئة وتكلفة التحكيم فيها وسلطاتها.

الورقة الثانية: مقدمة من المستشار القانوني يوسف طوبيا بقطر وموضوعها "نظـــرة عامـــة موجزة عن محكمة لندن للتحكيم الدولي ومزايا التحكيم أمامها " بدأ الباحـــث ورقته بتقديم لمحة موجزة عن تأسيس محكمة لندن ، وعن الخدمات التي تقدمها على المستوى الدولي ، موضحاً أنها تتميز بالمرونة والشمول ، انتقل بعدها لعرض لوائح محكمة لندن للتحكيم الدولي، باعتبارها هيئة دولية، وتكلم عن تشكيل المحكمـــة وعضـــويتها، وعن مجالس التحكيم والمحكمين، وعن اقتصادية إصدار قـــرارات التحكـــيم، وموقـــع المحكمـــة، ومن ثم تحدث عن الطرق البديلة لتسوية المـــنازعات، حيـــث تكلم عن عدد من البدائل ومنها: الوساطة، ومحاولة التوفيق، والمحاكمات الإيجازية. وختم ورقته بالحديث عن تنفيذ قرارات التحكيم.

الورقة الثالثة: مقدمة من البروفيسور جاك يوسف الحكيم وقد تحدث فيها عن قواعد التحكيم وفق نظام محكمة لندن للتحكيم.

الجلسة الخامسة: موضوعها " أهمية دور بيوت الخبرة في العملية التحكيمية"

وقد رأس الجلسة الأستاذ: حسن بن زهير العمري وقدمت فيها أربع ورقات هي:

الورقة الأولى: مقدمة من المهندس المعماري أنس بن صالح صيرفي وموضوعها " أهمية دور بيوت الخبرة في غير المجال القانوني في العملية التحكيمية " وقد بدأ ورقته بمقدمة تحدث فيها عن أهمية دور بيوت الخبرة، ثم انتقل لموضوع البحث، حيث تكلم عن أهمية دور المهندس في العملية التحكيمية من خلال التعرف على المهندس ودوره، وطبيعة عمله، ونطاق الخدمات التي يقدمها في مختلف مراحل المشروع، ثم تكلم عن طبيعة الخلافات التي قد تنشأ في قطاع الهندسة والمقاولات، وذكر أسباب نشأتها، حيث ذكر أن من أهم أسباب نشأة الخلافات في عقود المقاولات وأكثرها شيوعاً هو التباين في تفسير أحكام العقد والتزامات أطراف التعاقد، وذلك نتيجة إما لضعف صياغة العقد، أو نقص مستنداته القانونية، ومن ثم تكلم عن الطرق المتبعة لحسم تلك الخلافات، مع التنويه بالدور المنوط بالمهندس في كل عقد من عقود المقاولات الأهلية منها والحكومية والدولية. وخلص من خلال ما سبق لإبراز الدور الهام للمهندس كخبير أو محكم أو طرف لا غنى عنه في العملية التحكيمية.

الورقة الثانية: مقدمة من المستشار القانوني محمد رضا محمود زياده وموضوعها " الخبرة في التحكيم " تحدث في بدايتها عن دور الخبير في التحكيم، حيث ذكر أن لهيئة التحكيم عند الاقتضاء الاستعانة بخبير أو أكثر لتقديم تقرير فني، ثم انتقل لذكر الطرق التي يتم بها تعيين الخبراء، وحدد في ورقته مهمة الخبير والمستندات التي تسلم إليه، ثم ذكر بعدها عدداً من المسائل التي تتعلق بالخبير

ومنها: حق الخبير في تقصي الحقائق، واحترام الخبير لمبدأ المواجهة، وحق الطرفين في مناقشة الخبير، وجواز رد الخبير، والطابع الجوازي للخبرة، والطابع غير الملزم لرأي الخبير، وذكر أن الخبير ما دام غير محكَم فلا يجوز له الاشتراك في المداولات، وتحدث عن أتعاب الخبير، وختم ورقته بذكر بعض المآخذ على دور بعض الخبراء في التحكيم ومن أهمها أنه عندما يكون الخبير بيتاً من البيوت الاستشارية المعروفة فإنه قد يسند تنفيذ المهام الكبيرة إلى أكثر من خبير تتفاوت مستوياتهم مما يؤدي إلى أن يخرج تقريرهم مفتقراً إلى الوحدة المنطقية.

الورقة الثالثة: مقدمة من المحاسب القانوني الأستاذ أسامة بن عبد الله الخريجي وموضوعها " أهم المعايير في تقديم تقرير محاسبي للقضاء " وقد تحدث في بداية ورقته عن تعريف الخدمات الاستشارية القضائية، وعن الدور المهني للمحاسب القانوني، والهدف من الخدمات الاستشارية القضائية. ثم ذكر المعايير الأساسية التي تحكم عمل المحاسب القانوني وهي: المعايير العامة، ومعايير العمل الميداني، ومعيار التقارير، ومعيار التقارير الخاصة، وختم ورقته بتقديم مشروع رأي لجنة معايير المراجعة حول الخدمات القضائية التي يقدمها المحاسب القانوني بطلب من إحدى الجهات القضائية.

الورقة الرابعة: مقدمة من الأستاذ علي بن عبد الله الأحمري وموضوعها "الخبرة والتحكيم " تحدث فيها عن الفرق بين المحكم والخبير، وهو أن الخبير يعطي رأياً، والمحكم يعطي حكماً، ثم تكلم عن الفرق بين الخبرة والتحكيم، وذكر أن الخبرة هي المعرفة ببواطن الأمور، وأن الخبير يلتزم بما كلف به، وأن حسم النزاع من اختصاص المحكم لا الخبير ،وأشار إلى أن المسائل الموضوعية إذا كانت فنية بحتة فإنها تخضع للخبرة. وختم ورقته بالحديث عن الهدف الذي يبتغيه

كل من المحكم والخبير.

الجلسة السادسة: موضوعها "كيفية التقاضي من خلال غرفة التجارة الدولية بباريس"

وقد رأس الجلسة د. معن بن سليمان الحافظ وقدمت فيها ثلاث ورقات، هي:

الورقــة الأولــى: مقدمة من الدكتور حمد الله محمد حمد الله وموضوعها " توحـيد أنظمـة التحكيم العربية " وقد عرض في بداية ورقته فكرة اهتمام المجتمع الدولـي مـنذ مائة عام بتوحيد مواد القانون التجاري على مستوى العالم، ثم انتقل للحديـث عـن التعريف بالتحكيم والاتفاق عليه حيث ذكر أن للاتفاق على التحكيم صـورتين همـا: ١- شرط التحكيم ٢- مشارطة التحكيم، ثم تكلم عن موضوع التوحـيد والأسس التي يقوم عليها قانون التوحيد الموحد وهما: الأساس الشرعي، والأسـاس القانوني. انتقل بعدها للحديث عن مبررات وجود قانون نموذجي موحد (مـزايا التوحـيد) ومـن أهمهـا: عدم اختلاف القوانين العربية في مجال التحكيم التجاري، والسرعة في إنهاء المنازعات التجارية، وختم ورقته بالحديث عن الجهود الدولـية لتوحـيد كل من القانون التجاري الدولي وقواعد وقوانين التحكيم التجاري الدولـي، وكمـثال لذلـك عرض التجربة العربية في مجال توحيد قواعد التحكيم التجاري الدولي.

الورقــة الثانــية: مقدمة من البروفيسور جاك يوسف الحكيم وموضوعها " نظـام غرفة التجارة الدولية بباريس " وقد بدأ ورقته بمقدمة تعريفية لغرفة التجارة الدولية بباريس، وذكر أنها جمعية أهلية خاصة تأسست عام ١٩٢٣م بباريس وتضم فـي عضـويتها عـدداً من الدول، ثم عرض بإسهاب نظام الغرفة في التحكيم مع شرحه، وختم ورقته ببيان سلبيات وإيجابيات التحكيم من خلال تلك الغرفة موضحاً

أن الاقتصاد في نفقات المحكمين شرط لنجاح التحكيم.

الورقة الثالثة: مقدمة من المحامي زياد نديم حماده وموضوعها " نظام التحكيم لغرفة التجارة الدولية بباريس المعدل والساري المفعول اعتباراً من ١/١/ ١٩٩٨م" وقد استهل ورقته بالحديث عن بدء إجراءات التحكيم التي تضمنت ما يلي: هيئة التحكيم الدولية ،التبليغات والمهل، طلب التحكيم، الرد على الطلب والطلب المقابل، أثر العقد التحكيمي، عدد المحكمين، تعيين وتثبيت المحكمين، رد المحكمين، استبدال المحكمين. انتقل بعد ذلك للحديث عن الإجراءات التحكيمية ومن أهمها: إحالة الملف، مكان التحكيم، القواعد الواجبة لتطبيق الإجراءات، لغة التحكيم، القواعد القانونية الواجبة التطبيق على موضوع النزاع، تحضير القضية، الجلسات، إنهاء المرافعات، التدابير التحفظية أو المؤقتة. وختم ورقته بالحديث عن الحكم التحكيمي وضمنه ما يلي: المهلة التي يجب صدور الحكم التحكيمي خلالها، وضع الحكم، الحكم باتفاق الأطراف، التدقيق المسبق للحكم من قبل الهيئة، التبليغ والإيداع والطابع التنفيذي، تصحيح وتفسير الحكم، التنازل عن حق الاعتراض.

الجلسة السابعة: موضوعها "أهم التطورات في ممارسة التحكيم التجاري الدولي"

وقد رأس الجلسة د. عمر أبو بكر باخشب وقدمت فيها ثلاث ورقات، هي:

الورقة الأولى: مقدمة من المحامي كلوديو كوكوزا وقد تحدث في ورقته عن أهم التطورات في ممارسة التحكيم التجاري والدولي.

الورقة الثانية: مقدمة من المحامي الأستاذ سامي عقل وموضوعها " أهم التطورات في ممارسة التحكيم التجاري الدولي " وقد تضمنت ورقته الحديث عن النقاط التالية: تطبيق قواعد النظام العام الوطنية، مبدأ احترام النظام العام الدولي

الأجنبـــي، التطبيق الاختياري للقواعد الدولية الأجنبية، مبدأ احترام مصالح التجار الدوليــــن وحماية الوكلاء الحصريين، نسبية النظام العام، اعتماد المصلحة العامة والسلوك الأخلاقي المهني والأعراف النموذجية الدولية، حجية هذه القواعد، وجوب احـــترام الاتفاقـــيات الدولـــية، إمكانـــية تعديل بعض العقود لأسباب استثنائية غير متوقعة.

الورقة الثالثة: مقدمة من المحامي الدكتور عبد الستار الخويلدي وموضوعها "العلاقـــة بيـــن التحكيم وقضاء الدولة أو سلطة قضاء الدولة في الإشراف والرقابة على التحكيم " وقد تحدث في بداية ورقته عن العلاقة بين التحكيم وقضاء الدولة في مرحلة ما قبل صدور الحكم وطلب تنفيذه، وقد ضمن حديثه ما يلي:

١- اللجـــوء إلى القضاء قبل مباشرة عملية التحكيم للنظر في الدفع بعدم وجود اتفاق على التحكيم، أو ببطلان هذا الاتفاق، وقد يكون اللجوء للقضاء لتعيين هيئة التحكيم أو استكمالها.

٢- اللجـــوء إلـــى القضاء أثناء سير إجراءات التحكيم ، ويمكن اللجوء إليه في الحالات التالية: اللجوء للقضاء للدفع بعدم توفر الشروط اللازمة في المحكم (رد المحكم)، اللجوء إلى القضاء لاتخاذ تدابير وقائية مؤقتة، اللجوء إلى القضـــاء لممارســـة سلطة ولي الأمر والإجبار، اللجوء إلى القضاء لملء الفراغ، اللجوء للقضاء لخروج بعض المسائل عن حدود ولاية التحكيم.

٣- العلاقـــة بين التحكيم وقضاء الدولة في مرحلة ما بعد صدور الحكم وطلب تنفيذه حيث تضمن ما يلي: القضاء ودعوى إبطال أحكام المحكمين، القضاء وتنفيذ أحكام المحكمين. وختم ورقته بذكر بعض التوصيات.

الجلسة الثامنة : موضوعها " أهم سلبيات التحكيم التجاري الدولي "

وقد رأس الجلسة الدكتور رزق بن مقبول الريس وقدمت فيها ورقتان هما:

الورقة الأولى: مقدمة من المستشار سامح عاشور وقد بدأ ورقته ببيان المراد بالتحكيم التجاري الدولي، مبيناً متى يكون التحكيم دولياً، وعرض في ورقته للتطور التاريخي للتحكيم التجاري، ومن ثم تكلم بالتفصيل عن أبرز سلبيات التحكيم مركزاً في ورقته على التحكيم العربي بصفته رئيس اتحاد المحامين العرب.

الورقة الثانية: مقدمة من الأستاذ أنطوان عقل رئيس الاتحاد الدولي للمحامين وقد بدأ ورقته بذكر مقدمة عن التحكيم الدولي، وأهم الهيئات والمؤسسات التحكيمية في العالم، و تطرق لأبرز سلبيات التحكيم مركزا على أمرين هامين هما:

١- التكلفة العالية، مما أجبر أطراف عقود التجارة الدولية للجوء للقضاء لحل نزاعاتهم تهرباً من سداد هذه التكاليف؛ ولذا فإن اللجوء للتحكيم التجاري لا يكون مجدياً إلا في القضايا ذات القيمة العالية والتي يمكن لأطرافها تحمل تكاليف التحكيم .

٢- طول الوقت حيث إن أحكام التحكيم الدولية لا تكون قابلة للتنفيذ إلا بعد الحصول على حكم من المحاكم المختصة في الدولة التي يراد بها التنفيذ مما يؤدي لإضاعة كثير من الوقت إلى حين تنفيذ هذا الحكم ومنح الفرصة للمحكوم عليه للمماطلة والتسويف.

الجلسة التاسعة: موضوعها "التحكيم في قضايا الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية "

وقد رأس الجلسة المحامي ماجد بن محمد قاروب وقدمت فيها ثلاث ورقات؛ هي:

الورقة الأولى: مقدمة من المحامي ماجد بن محمد قاروب، حيث اقتصر

الحديث في ورقته عن قضايا الملكية الفكرية وحقوق الابتكار، وحمايتها، ووسائل فض المنازعات فيها عن طريق التحكيم.

الورقة الثانية : مقدمة من الأستاذ عز الدين بن عمر وخصصها للحديث عن التحكيم في قضايا التجارة الإلكترونية مبيناً صورها، وآلية التحكيم فيها.

الورقة الثالثة: مقدمة من البروفيسور جاك يوسف الحكيم وموضوعها " التحكيم في مجال الملكية الفكرية " وقد قسم ورقته إلى قسمين: القسم الأول تكلم فيه عن التحكيم العادي، حيث فصل القول في تحديد القواعد المطبقة على التحكيم، ومباشرة التحكيم، وتشكيل هيئة التحكيم، وإجراءات التحكيم والحكم. والقسم الثاني تكلم فيه عن التحكيم السريع، حيث فصل القول في: مجال تطبيق قواعده، مباشرة التحكيم، تشكيل هيئة التحكيم، إجراءات التحكيم، الحكم.

توصيات الندوة

عطفاً على الأوراق المقدمة من المشاركين، ومداخلات الحضور فقد خرجت لجنة التوصيات بالتوصيات التالية:

أولاً: على الصعيد المحلي

١. الثناء والتقدير على نجاحات ومجهودات فريق التحكيم السعودي على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.
٢. تهنئة المملكة العربية السعودية على الأنظمة الأخيرة التي أصدرتها ومنها: نظام المرافعات، ونظام الإجراءات الجزائية .
٣. تهنئة المحامين في المملكة على صدور نظام المحاماة وانتمائهم إلى مقام وزارة العدل .
٤. التوصية بافتتاح دوائر تجارية جديدة في مقام ديوان المظالم تختص بالنظر

فـــي قضايا التحكيم وتنفيذ الأحكام الأجنبية مع تزويدها بالإمكانيات البشرية والمادية اللازمة للقيام بمهمتها على أكمل وجه .

٥. التوصـــية بإنشاء سكرتارية للتحكيم في المحاكم الشرعية الكبرى مع تسخير الإمكانـــات البشرية والمادية، بالإضافة إلى التجهيزات اللازمة لتقوم بدورها على الوجه المطلوب .

٦. تكثـــيف الـــندوات والمؤتمـــرات لمناقشة موضوع التحكيم من جميع جوانبه للوصــــول إلي فهم كامل ومشترك لمجمل العملية التحكيمية؛سعياً لتحقيق أداء أفضــــل لأصـــحاب الفضـــيلة القضاة والسادة المحامين، وأصحاب المصلحة تحقيقا للأهداف والغايات المنشودة من تحقيق العدالة لجميع المتقاضين.

٧. تكوين لجنة علمية لرفع الملاحظات بالتعديلات المطلوب إدراجها على نظام التحكيم الحالي لمعالي وزير العدل ليحقق النظام الغايات والأهداف المرجوة مـــنه، وهذه اللجنة تؤلف من: وزارة العدل، ديوان المظالم، ممثل عن فريق التحكـــيم الســـعودي، أحد المحامين من أصحاب الخبرة الطويلة، رئيس قسم القانون في جامعة الملك سعود .

٨. إعـــداد قوائـــم متخصصة للمحكمين وأخرى للخبراء، من خلال لجنة تكون بإشراف الإدارة العامة للمحامين بوزارة العدل، وبمشاركة: ممثل عن اللجنة الوطنـــية للمحاسبين القانونيين، وممثل عن اللجنة الوطنية الهندسية، و ممثل عـــن إدارة المهـــن الحرة بوزارة التجارة، رئيس قسم القانون بجامعة الملك ســـعود، وعضـــو مـــن فريق التحكيم السعودي. على أن يتم تعميمها كقائمة إرشـــادية علـــى جميع المحاكم واللجان القضائية المختلفة والغرف التجارية ورجال الأعمال.

٩. اعتبار هذه الندوة منتدى دوليا للتحكيم من منظور إسلامي ودولي، تعقد سنوياً في السعودية بالتعاون بين الاتحاد الدولي للمحامين وفريق التحكيم السعودي، وتعقد في مدينة مختلفة كل عام، وتقرر أن تعقد مبدئياً العام القادم في شهر مارس في الرياض .

١٠. التوصية بتدريس مادة التحكيم ضمن المواد الدراسية لطلبة الشريعة والقانون بالجامعات السعودية.

ثانياً : على الصعيد الدولي

١. التوصية باستمرار جهود فريق التحكيم السعودي على جميع المحافل الدولية لنشر الصورة الحقيقية عن مبادئ الشريعة الإسلامية والمحاكم والقضاء في المملكة العربية السعودية .

٢. التوصية بتكثيف مشاركة المحامين السعوديين وأساتذة الشريعة والقانون في لجان الاتحاد المختلفة .

٣. إقامة ندوة عالمية في إحدى الدول الأوروبية لشرح مبادئ العدالة والقضاء وحقوق الإنسان في الإسلام، على أن تقام بشكل سنوي بالتنسيق والتعاون بين فريق التحكيم السعودي والاتحاد الدولي للمحامين .

٤. الدعوة لمشاركة أصحاب الفضيلة القضاة والمحامين السعوديين وأعضاء فريق التحكيم السعودي في المؤتمر السنوي العام للاتحاد الدولي للمحامين.

وفي الختام قدمت اللجنة المنظمة للندوة، والاتحاد الدولي للمحامين، ورئيس الاتحاد الدولي للمحامين الشكر للمملكة العربية السعودية على كريم الاستضافة لهذه الندوة. والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

عرض كتاب "الإعلام الأمني"

تأليف الدكتور/ علي السيد الباز

إعداد

الدكتور/ فايز بن عبد الله الشهري

مدير قسم الندوات ـ مركز البحوث والدراسات

كلية الملك فهد الأمنية ـ الرياض

صـــدر مؤخرا عن أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية – في دولة الكويت كتاب جديد بعنوان (الإعلام الأمني) لمؤلفه د. علي السيد الباز في (٢٠٧) صفحات مـــن القطـــع المتوســـط اشتمل على (الإهداء) و(التمهيد والتقسيم)، وثلاثة أبواب متضمنة العديد من الفصول والمباحث والمطالب.

ويقـــدم المؤلـــف لكـــتابة بتمهيد عام يبين فيه كيف أصبح العالم اليوم قرية صغيرة، وموضحا فيه كيف أصبحنا نعيش عصر الإعلام، وعصر الاتصال الذي يراه المؤلف من المطالب الأساسية للحفاظ على الجنس البشري، ثم يعرض المؤلف منهجه في الكتاب، وتقسيمه إلى أبواب وفصول ومباحث.

ويبيـــن المؤلف في عرضه كيف تضخمت أجهزة الدولة وتشعبت، وتعقدت أمـــور كثـــيرة في المجتمع، وأصبح دور أجهزة الدولة صعباً، إن لم يكن مستحيلاً أحـــياناً، وأصـــبح الحـــل أمام تلك الأجهزة، حتى تستطيع أن تؤدي أدوارها وتقدم خدماتهـــا للناس، هو أن يتعاون معها الناس. ثم يعرج المؤلف على وظيفة الأمن – مـــن حيث أهميتها – في مقدمة الوظائف التي تقوم بها الدولة ، باعتبار أن المهام الأخرى للدولة تستند إلى الأمن الذي بدوره لا يمكن أن ينجح – كما يرى المؤلف– دون تعاون الرأي العام معها، وهذ في نهاية الأمر يعني حاجة الأمن إلى الإعلام وغيره من أشكال الاتصال، لإعلام الرأي العام بجهود الأجهزة الأمنية، كما أن تلك الأجهزة – وفي مقدمتها أجهزة الأمن – تحتاج إلى تفادي الآثار السلبية والمدمرة "للإعلام"، أو ما يسميه المؤلف بالوجه المظلم للإعلام. ثم يخلص المؤلف الى نتيجة مفادها أن الأمن يحتاج إلى "إعلام أمني".

ويـــورد المؤلـــف بعد ذلك عدة تعريفات للإعلام. ويخلص منها إلى قوله: "ولذلك فالإعلام – في رأينا – إعلام أي إخبار عام للناس بموضوعات تهمهم أو قد

تهم بعضهم على الأقل".

وبعد ذلك يستعرض الكاتب وظائف الإعلام مركزا على وظائف الإخبار أو الأنباء والتثقيف والترفيه. محاولا في الوقت نفسه التمييز بين الإعلام وبين غيره من الأساليب، حيث يرى أن البعض يخلط بين مصطلح "الإعلام" وغيره من المصطلحات المتداولة في عالم نقل المعلومات ، بل يؤكد المؤلف أن بعض تلك المصطلحات يقترب بعضها من بعض اقتراباً شديداً، بحيث تختلط روافدها وتتشابك، وبحيث تصبح محاولة الفصل بين كل منها والآخر محاولة كمحاولة الفصل الجراحي بين التوائم التي تولد ملتصقة التصاقاً شبه كامل.

وبهذا يفرق المؤلف نبين الاتصال والإعلام من حيث إن مصطلح الاتصال يتسع، ليشمل العديد من المصطلحات، ومنها "الإعلام". ذلك إن الإعلام، يُعد بمثابة الجنس من النوع. والاتصال يتم بوسائل كثيرة، وقنوات متعددة منها الاتصال الشخصي المواجهي (بين شخص وآخر مباشرة) أو الاتصال الجمعي (بين شخص ومجموعة من الناس بشكل مواجهي، أي وجهاً لوجه).

وينتقل بنا الكتاب في فصله الثاني إلى تحليل علمي لعناصر العملية الإعلامية، موضحا كيف يتطابق كل من "الإعلام" و "الاتصال" فيما يتعلق بعناصر العملية (الاتصالية أو الإعلامية)، باعتبار أن الإعلام هو أحد روافد الاتصال، وتعتمد عملية الإعلام على عناصر سبق أن أشرنا إلى أن هارود لاسويل قد لخصها في تلك العبارة الشهيرة؛ من ؟ ماذا يقول ؟ بأي وسيلة، لمن يقول؟ وبأي تأثير؟.

ثم يعرض الكتاب في الفصل الثالث من الباب الأول لمفهوم الإعلام الأمني ووسائله، مبينا كيف تعددت التعريفات للإعلام الأمني، حيث يعرفه البعض بأنه من المصطلحات الحديثة، وهو كما يرى المؤلف " ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من

أنشـــطة إعلامية ودعوية وتوعوية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتبرة".

ثـــم يشـــرح الكاتب كيف أن الإعلام الأمني قد اتسعت أبعاده – هو الآخر – باتساع أبعاد وظيفة الأمن ذاتها. ويناقش المؤلف ويتساءل طالبا تحديداً أكثر لمفهوم الإعـــلام الأمنـــي وطبيعته ؟ ثم يسأل: هل يعد الإعلام أمنياً، لأن من يقوم به هم رجال الأمن ذاتهم وبطريقة مباشرة ؟أم يعد الإعلام أمنياً، – مع قيام رجال الإعلام بـــه – لمجرد أنه يتناول موضوعات أمنية ، سواء أكانت عن رجال الأمن، أو عن الأمن التقليدي ذاته، كالنشر عن الجرائم أو ضبط المجرمين؟. أم يعد الإعلام أمنياً، إذا تـــم عـــن طريق وسائل الاتصال غير المباشر (عن طريق وسائل الإعلام) من صـــحف وتلـــيفزيون؟ – أم يعد كذلك بأي وسيلة من وسائل الاتصال غير المباشر (الاتصـــال المواجهي)؟ ثم يوصلنا معه إلى رأي يطرحه مبينا أن الإعلام يعد أمنياً إذا قـــام به رجال الأمن أنفسهم مباشرة. وكذلك يعد الإعلام أمنياً إذا قام به رجال الإعـــلام، سواء كان ما قاموا به متعلقاً برجال الأمن أو بموضوعات تتصل بالأمن كما يرى المؤلف. أما بالنسبة للتساؤل الثالث الذي يعنى بوسيلة الإعلام الأمني، هل يشـــترط أن تكون بوسائل الاتصال (الإعلام) غير المباشر فحسب؟ أم أنه يتم أيضاً بوســـائل الاتصـــال المباشرة. فيرى الكتاب أن هدف الإعلام الأمني الأساسي هو تحقـــيق رســـالة الأمـــن، فهدف الإعلام الأمني هو المساعدة على تحقيق الأهداف المتمثلة في حفظ أمن الفرد والمجتمع.

ثـــم يطرح المؤلف تصوره عن كيفية تحقيق الهدف الأساسي للإعلام الأمني من خلال أهداف فرعية كثيرة، أهمها نشر التوعية الأمنية، بما تتضمنه تلك التوعية من حسّ أمني، واتخاذ الجمهور للتدابير الوقائية التي تصعب من ارتكاب الجرائم،

وإدراك الرأي العام لجهود الشرطة وتضحيات رجالها، بل وشرح الأسباب المؤدية لوجـود تقصير أو سلبيات تتعلق بالشرطة، وتحقيق التعاون والتلاحم بين الشرطة وبيـن الشـعب، وما يؤدي له ذلك التعاون من ثمار طيبة تتمثل في تقديم الخدمات الأمنية، وتحقيق الأهداف الأمنية على أحسن الوجوه. ثم يعود المؤلف ويسأل: ولكن كيف يتحقق الإعلام الأمني؟

ويطرح رؤيته في هذا الجانب، موضحا أن رجال الأمن لن يستطيعوا وحدهم تأديـة مهمـتهم الصـعبة دون معاونـة المواطنين، مؤكدا أهمية وسائل الإعلام واسـتثمارها هـنا في خدمة قضية الأمن كما هو واقع الحال، بحيث أصبحت تلك الوسائل الإعلامية ، إعلاماً أمنياً ، وليبين المؤلف أن الأمر لم يقتصر على استخدام وسـائل الإعلام غير المباشرة، مثل التليفزيون والكتيبات، بل اشتمل على استخدام وسـيلة من وسائل الاتصال وهي "الإعلان" المتمثل في الإعلانات التي يتم نشرها عن المجرمين الفارين.

وفـي مسـألة العلاقة بين الإعلام يطرح المؤلف بعض النقاط المتميزة في مباحث لتشمل بعض الجوانب المهمة مثل:

- تأثير الإعلام على الأمن إيجابياً أو سلبياً.
- التأثير السلبي للإعلام على الأمن.
- التأثير الإيجابي للإعلام على الأمن.

وحيـن يـناقش المؤلـف موضوع التأثير السلبي للإعلام على الأمن يبين المؤلـف كـيف انقسـمت آراء الباحثيـن فيما يتعلق بتأثير وسائل الإعلام السلبي (وخاصة التليفزيون والسينما) على الناس (وخاصة الأطفال والشباب)، وذلك بدفعهم لارتكاب الجريمة، أو تأثير العنف المعروض في التليفزيون والسينما على السلوك

العدوانـــي. ثــم يعــرض المؤلف الآراء حول هذه الجزئية مقسما إياها إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجـــاه الأول: يؤيــد – بلا حدود – الدور السلبي والسيئ للإعلام بالنسبة للتأثــيرات الضـــارة التي تلحق بالشباب والاطفال. وهو اتجاه راجح يؤيده الأغلب والأعم من الباحثين والكتاب في هذا المجال.

الاتجـــاه الثاني: يعارض تعظيم، أو المبالغة في اتهام وسائل الإعلام بالتأثير السلبي على الأطفال والشباب.

الاتجاه الثالث: اتجاه وسط يؤكد أنه لا يمكن إنكار التأثير التبادلي بين السينما ومجـــالات الأفكـــار والاتجاهات المعروفة والسلوك، ولكن هذا التأثير يتسم بطابع سيئ، أي يتزايد التأثير ويقل بحسب استعداد الفرد وميوله.

وبالنسبة للتأثير الإيجابي للإعلام على الأمن يورد المؤلف ذلك تحت عناوين مفصـــلة تشـــمل: الطبـــيعة المتميزة لعمل الشرطة وجمهورها، و الإعلام الأمني وتطور دور الشرطة. ثم يستعرض المؤلف كيف أن طبيعة عمل الشرطة تجعلها – شاءت أم لم تشأ – غير مقبولة إلى حد ما، أو لا تتمتع بنسبة كبيرة من القبول والود الـــذي يمكـــن أن يتمتع به جهاز آخر، ذلك أن رجل الشرطة هو التجسيد الواقعي للسلطة، التي تظهر أمام الأفراد في صورة الأوامر والنواهي والقيود المختلفة، التي تحد – بلا شك – من الرغبات الطبيعية لدى الأفراد في ممارسة حرياتهم وأهوائهم ورغباتهم دونما قيود.

ثــم يبيـــن المؤلف – في عرض موجز– الطبيعة العصرية لعمل الشرطة، مبيـــنا صعوبة عمل الشرطة ذاته، من حيث تعدد مجالاته واتساعها، ومن حيث إن جوهـــر العمل الأصلي للشرطة – وهو حفظ الأمن– الذي يتطلب قدراً من تحديد

وتنظيم الحرية، مما يتعارض مع الرغبة الطبيعية لدى الفرد الذي يريد أن يمارس حريته بلا تحديد أو قيود. ويجمل المؤلف نتيجة هذه القيود التي قد تفرضها الطبيعة الأمنية لعمل الشرطة على شكل أنماط لردود فعل الجمهور تجاه الشرطة، على النحو التالي:

- موقف إيجابي: بحيث يتعاون من خلاله الجمهور مع رجال الشرطة، نتيجة لارتفاع مستواه الحضاري، ونتيجة لنجاح الإعلام والعلاقات العامة في تحقيق أهدافها بإشعار ذلك الجمهور برسالة الشرطة وهدفها.
- موقف سلبي: ويتمثل ذلك الموقف السلبي في اتخاذ موقف حيادي من الشرطة لا يرتفع إلى درجة إيجابية، ولا يهبط إلى درجة عدائية. (ويتمثل ذلك في عدم الاهتمام بمساعدة الشرطة بإبلاغها عن المعلومات التي تساعد في الكشف عن جريمة أو ضبط مجرم هارب).
- موقف عدائي: وذلك باتخاذ الجمهور لموقف المعارضة دائماً، وأحياناً لموقف هدام، من جمهور الشرطة، أو وضع العراقيل أمامها (ويتمثل ذلك في المساعدة في التستر على جريمة أو مجرم، أو تضليل الشرطة بمعلومات مضللة أو غير حقيقية .... الخ).

ثم يعرض المؤلف صعوبة عمل الشرطة، وتأثره بالتقدم العلمي والتنولوجي الذي يتصف به هذا العصر والذي يمتد – تلقائياً – إلى عالم الجريمة، مما يضيف مجالات أخرى – في عالم الجريمة – إلى المجالات التي تمارس الشرطة عملها من خلالها. ومن ناحية أخرى يشير المؤلف إلى أن المد الديمقراطي، بما يتضمنه من حصانات للحريات، تتضمنها نصوص الدساتير والتشريعات المختلفة، وبما تحوط هذه الحصانات من شكليات وإجراءات مبالغ فيها – أحياناً – كل ذلك قد يؤدي إلى

صعوبة عمل الشرطة، حيث تقف في وجهها هذه الإجراءات والشكليات – إلى حد ما – عند ممارستها لعملها.

ويشرح المؤلف الإطار العام المحيط بعمل الشرطة والمتمثل في الظروف البيئية المختلفة، بما تتضمنه هذه الظروف من عقبات تختلف من مجتمع لآخر. فإذا كانت إحدى هذه العقبات على سبيل المثال – في مجتمع متخلف أو مجتمع دولة نامية – متمثلة في تقاليد الترابط بين الأفراد "والعصبيات"، وعدم الكشف عن مرتكب جريمة توطئة للأخذ بالثأر، فإنها قد تكون في مجتمع متقدم متمثلة في الانعزالية أو "الفردية" المطلقة التي تؤدي إلى انشغال كل فرد بذاته وعدم اهتمامه بالتعاون مع الشرطة للكشف عن جريمة معينة، أو المساعدة في ضبط مجرم معين.

وبعد ذلك يعرض المؤلف للإعلام الأمني وتطور دور الشرطة وفق مفهوم الشرطة التقليدية والشرطة المجتمعية، مبينا مفهوم الشرطة المجتمعية،ودور الإعلام الأمني في ظل الشرطة المجتمعية. ويوضح المؤلف أن الشرطة المجتمعية أو شرطة المجتمع امتداد للتطور الإنساني، حيث إن الدولة قد تطور دورها من الدولة "الحارسة" إلى الدولة "المتداخلة" –وإن المجتمعات ذاتها في تطور مستمر نتيجة لعوامل مختلفة، منها ارتفاع مستوى الوعي – خاصة الوعي السياسي – لدى أفراد المجتمعات، وتقارب تلك المجتمعات نتيجة لثورة الاتصالات، كذلك التقدم العلمي السريع والمذهل في الحقبة الأخيرة..إلخ، مما قاد إلى تطور أعمال الأمن من الدور التقليدي في المحافظة على النظام العام للدولة والأمن العام، ومكافحة الجريمة وضبط المجرمين (وهذا هو التطور الأول) إلى تطور آخر في طبيعة الدور الشرطي وفي فلسفته، وفي أساليبه، بحيث أصبح لزاماً على الشرطي أن يحرس المجتمع "من داخله"، وأن يتغلغل ويتداخل ويتلاحم مع هذا المجتمع (وهذا هو

الـــتطور الثانـــي) حســـبما يرى المؤلف، ويترتب على ذلك أن يتسع دور الشرطة ليشـــمل دوراً اجتماعياً أوسع وأرحب. ثم يشرح المؤلف ما يسميه التطور الثالث – وهـــو الأخطر في رأيه في سلسلة تطور الشرطة، حيث تبدأ المشاركة في صورة قيام المجتمع نفسه بالمساعدة الإيجابية النشيطة والحيوية في الدور الشرطي ، وكأن المجتمع قد أصبح شرطياً مع الشرطة.

ثـــم بيـــن الكتاب كيف تمثل الدور الجديد للمجتمع – الذي أصبح شرطياً أو رجل شرطة – في عدة جوانب: جانب سلبي متطور، وجانب إيجابي، وجانب أكثر إيجابية.

وفـــي ظل هذا التطور يشرح المؤلف كيف يكرس الإعلام الأمني دوره في ظل الشرطة المجتمعية من حيث التقريب بين رجال الشرطة وبين المجتمع، وتنقية الصـــورة المعـــروفة عن "العزلة" المدعاة التي تحيط برجال الشرطة وتعزلهم عن المجتمع. تلك العزلة التي يرجعها البعض كما يقول المؤلف إلى :

تصور الجمهور أو معظمه على الأقل – أن الشرطة هي رمز السلطة وأداة لهـــا (بـــل إن الـــبعض يتصـــور أن "الشـــرطة" ما هي إلا "السلطة" مرتدية الزي الرســـمي). ولا شك أن هناك أسباباً تاريخية – منذ عهود الاستعمار في دول العالم الثالث ودور الشرطة كأداة للقمع.

ثـــم يوضح المؤلف كيفية التعامل مع مايسميه "معجزة" مواجهة تلك الهجمة الشرسة لوسائل الإعلام على المجتمع ذاته من الناحية الأمنية، ويقصد المؤلف بذلك مواجهـــة حملـــة البرامج والأفلام السينمائية والتليفزيونية والصحفية التي "تحسن" صـــورة "المجرم البطل"، وتحرض على تقليد الجرائم المعروضة تفاصيل تفاصيلها فـــي برامج التليفزيون والسينما وصفحات الصحف، وتتم تلك المواجهة عن طريق

الإعلام – الإعلام الأمني – بالوسائل التي سبق لنا أن أشرنا إليها.

ثم يعرض لأحد تحديات الإعلام الأمني، وهو السعي إلى تحقيق تعاون الرأي العام مع الشرطة في جهودها لحفظ الأمن بكافة مجالاته، الأمن المروري، الأمن الجنائي، الأمن السياسي..إلخ.

ثم يوضح ما يسميه معجزة تحفيز الشرطة للناس للقيام بجهد إيجابي في معاونة الشرطة في جهودها من أجل حفظ الأمن، سواء بالإبلاغ عن الجرائم التي أحياناً ما يتهاون المواطن في الإبلاغ عنها إما خوفاً من الشرطة وتجنباً للاتصال برجالها وحرصا على الابتعاد عن تعريض نفسه لما يتوقعه من سوء المعاملة، وإما يأسا من ضبط مرتكبيها المجهولين. كذلك يوضح المؤلف كيف يمكن أن يساهم المجتمع في المساعدة على ضبط المجرمين الفارين، أو كشف المجرمين المجهولين، أو الإبلاغ عن أي اشتباه في أمر غير عادي يحدث ولا تدري عنه الشرطة. ثم يطرح المؤلف معجزة أخيرة تتمثل في قدرة الشرطة على التعرف بدقة على الإتجاهات الحقيقية للرأي العام تجاهها وتجاه الجهود الأمنية.

وبعد ذلك ينتقل المؤلف إلى مفهوم الرأي العام، وأنواعه، وأهميته، مبينا كيف إختلف الكتاب في تعريف الرأي العام. ويطرح تقسيمات الرأي العام التي حددها في أنواع عدة منها: الرأي الشخصي Personal Opinion وهو الذي يكونه الفرد لنفسه بعد تفكير في موضوع ما، ويجاهر به الناس. (وهذا هو المعتد به في تكوين الرأي العام باعتبار أن الرأي العام يقوم على العلنية). والرأي الخاص private Opinion ويمكن اعتباره جزءاً من الرأي الشخصي الذي يحتفظ به الإنسان لنفسه فقط. مفرقا بين الرأي (والتعبير عنه). وفي مناقشة المؤلف لجهود تعريف الرأي العام يقول بأن اصطلاح الرأي العام من المصطلحات الحديثة التي

عرفت منذ أواخر القرن الثامن عشر، إلا أن هذا لا يعني أن مؤداه أو معناه لم يكن معروفاً في الحضارات القديمة. فمن المعروف أن الحضارتين اليونانية والمصرية القديمة وغيرهما قد عرفت معنى الرأي العام وضرورة متابعته والاهتمام به، وكذلك اهتم الحكام في العصر الإسلامي الأول بمعرفة الرأي العام والاحتفاء به. ويبين المؤلف أنه إذا كان مصطلح الرأي العام Opinion Publique قد عرف في القرن الثامن عشر بهذا الإسم إلا أنه قد سمي بأسماء كثيرة أخرى من قبل، مثل اصطلاح الروح أو العقل العام Esprit General الذي كان يستعمله مونتسكو أو اصطلاح الإرادة العام General Volonte الذي كان يستعمله جان جاك روسو.

ويطرح الدكتور الباز بعد ذلك عناصر الرأي العام أو مقوماته التي يستقيها من جهود تعريف المصطلح ويعرف الجمهور أنه الذي تربطه رابطة معينة. فالمتعاونون مع وزارة الزراعة مثلاً هم الفلاحون (المزارعون والملاك)، وهذا الجمهور الخاص هو الذي يمكن أن تؤتي عملية الاتصال به ثمارها. ذلك أن الجماهير النوعية الصغيرة -كما يقول الخبراء- هي التي يمكن دراستها وإعلامها واجتذابها، ومن جهة أخرى فإن تلك الجماهير النوعية هي التي يمكن أن تحدد الوسائل المناسبة للاتصال بها والتعامل بها. ذلك أن الاتصال بجمهور العمال المثقفين أو جمهور الشباب يستلزم وسائل مختلفة في كل جمهور من تلك الجماهير.

ثم يلفت المؤلف الانتباه إلى أن الرأي عبارة عن اختيار حر بين عدة مواقف. فالرأي، والرأي العام بالتالي لا يفرض وإلا لما عد رأيا، بل أصبح إجباراً على رأي. وعلى ذلك فالرأي الحقيقي عنده لا بد له من حرية الإختيار بين البدائل أو الافتراضات المتباينة. ثم يفصل ذلك بقوله أنه حتى يكون الرأي العام حقيقياً (أي معبراً عن الحقيقة) فلا بد أن تكون الأسس التي يبنى عليها اختيار موقف معين أو

رفض معين حقيقية. ثم يوضح المؤلف أن هناك فارقاً بين الرأي العام وبين الاعتقاد العام؛ ذلك أن الرأي العام إنما يعني إختياراً إرادياً إزاء موضوعات أو قضايا مختلف عليها، ومن الممكن أن يختلف الرأي والرأي العام إزاء تلك القضايا. أما الاعتقاد العام فهو يختلف من أنه يتسم بالتسليم بتلك الموضوعات والقضايا، فهي ليست محلاً للخلاف حولها أو لاختلاف الرأي بشأنها، حتى ينتج اختلاف الآراء حولها والاحتكاك والحوار بين هذه الآراء، رأياً عاماً.

كما أن هناك فارقاً أيضاً – كما يقولون – بين الرأي العام وبين السخط العام، فالرأي العام ثمرة الحوار والنقاش الهادئ وهو يتكون وينضج على نار هادئه.

ويقسم المؤلف أنواع الرأي العام إلى عدة أقسام منها: الرأي العام الخارجي: الرأي العام الدائم الكلي، الرأي العام المؤقت، الرأي العام اليومي، الرأي العام النابه (أو القائد)، الرأي العام المثقف (أو القارئ)، الرأي العام المنسق (أو المنقاد). ثم يعرض للرأي العام الداخلي للعاملين بالمنظمة ذاتها والرأي العام الظاهر. والرأي العام غير الظاهر. والرأي العام المتوقع. وحين يبسط الشرح يوضح مقصوده من رأي الأغلبية: Majority الذي يمثل رأي ما يزيد عن نصف الجماعة. ورأي الأقلية: Minority الذي يمثل رأي ما يقل عن نصف الجماعة. والرأي الإئتلافي: Coalition وهو رأي جملة من الأقليات المختلفة في اتجاهاتها السياسية. ثم يختتم بمايسميه الرأي الساحق أو الرضا العام : Coresnsus وهو الرأي الذي يعتبر أكبر من الأغلبية، فهو قريب من الإجماع أو شبه الإجماع.

ويخصص المؤلف في المبحث الثاني من الباب الثالث مطلبا مستقلا لمناقشة وسائل اتصال الشرطة بالرأي العام وفق المحاور التالية:

أولاً : أن يتم الاتصال من جانب الجمهور.

ثانياً : أن يتم الاتصال من جانب هيئة الشرطة أو إدارتها.

ثالثاً : أن يتم الاتصال من جانب رجل الشرطة.

وبعد ذلك يقدم المؤلف وصفة علمية وإعلامية عن وسائل اتصال الشرطة بالرأي العام (إعلاماً وعلماً) التي تتضمن:

- سلوكيات رجال الشرطة.
- كفاءة أداة جهاز الشرطة.
- إدراك الجماهير لعلم الشرطة.

ولأهمية الرأي العام يفرد المؤلف موضوعا مستقلا لوسائل قياس الرأي العام، مبينا المشكلات التي تعترض قياس الرأي العام، التي تشمل:

- طريقة الاستبيان.
- طريقة الملاحظة.
- طريقة تحليل المضمون.
- طريقة المقابلة.
- طريقة المناقشة الجماعية.
- الطرق الاستعاضية.

وبعد ذلك ينتقل المؤلف إلى مسالة تأثير الإعلام في الشرطة وتأثره بها محددا نطاق تأثير الإعلام في الشرطة في:

- القرار الشرطي الذي ينطلق من المستويات القيادية العليا.
- المجال الشرطي ويعني به المجرم والجريمة.

ويعــرض المؤلف في الفصول الأخيرة من كتابه أهمية إعادة التخطيط في مجال العمل الإعلامي الأمني بما يتواكب وتغير مفهوم الأمن وتعقد الجريمة وتغير الــنظرة التقلــيدية لرجل الأمن. ويورد المؤلف بعض نتائج دراسته الميدانية التي كشــفت عــن اتجاه ايجابي من الجمهور تجاه الشرطة وأن هناك استعدادا للتعاون معها وادراكا معقولا لأسلوب أدائها.

Abstract

Crime Prevention in Islam– General Principles

Dr. Baker Zaki Awadh

Among the enormous objectives of Islam is the establishment of people's security. In order to achieve this goal, many principles have been laid in Islam. The individual and community are both geared with the strong belief in Allah and in the day of judgment. These two pillars of Islam make the Muslim's conscience active all the time and prevent him/ her from committing wrong deeds. In order to immune Muslims against crime, Islam takes precaution measures; taking care of the family, helping the needy and educating the ignorant.

This study tries to highlight these measures, which are part of the general major principles in Islam, in order to help reach a secure society.

Abstract

Imprisonment and the Inmates' Familial Conditions

Dr. Naji Mohammad Hilal

As a social institution, prison has many critical roles and functions. It is a social deterrent against misconducts that breach the social norms of society. It is a social means for fighting crime through fear of the consequences of bad deeds. Contrary to its status in the past as a means for avenging the criminal, today the prison is a place for correction and rehabilitation.

Despite all of the positive roles of the prison, still there are many negative social changes and consequences resulting from imprisonment that mainly affect the family.

The present study focuses on these changes. It focuses more on the prisoner's relationship with his family, and on the interrelationships of the family members themselves. Moreover, it focuses on the economic, social and health aspects affecting the family.

Abstract

The Impact of Time Management Concept on Processing Administrative Works : A Field Study on Al-Ahsa Traffic and Police Departments

Dr. Saleh Abdullah Al-Mulhem

The objective of this study is to identify and investigate the impact of time management on processing the administrative works in government agencies. To achieve this objective, a case study approach has been adopted. The administrative procedure under focus is getting a new private car plate instead of a lost one. The selected procedure requires administrative steps and paper work to be carried out at two government departments, mainly, the Traffic and Police Departments. The required data were collected by using direct recording of the steps needed to get the private car plate in Al-Ahsa Traffic and Police Departments. Moreover, personal interviews were conducted among officials of the two departments. The empirical results of the research proved a weak realization and application of time management in work handling and processing. The study suggested a number of recommendations on how to make use of the concept of time management in government agencies in general and in the study sample departments in particular. Finally, the study emphasized the need for conducting more research in the area of time management in different organizations.

Abstract

The Geographical Distribution of Catastrophic Road Accidents in Jeddah

Dr. Laila Saleh Mohammed Zazoe

This study intends to investigate the geographical distribution of catastrophic road accidents in Jeddah. By adopting a socio-spatial perspective, it is hopefully expected to contribute to road safety in the Kingdom.

The increase of road accidents in Jeddah, that is populated by more than two million people, triggers a need for studying this phenomenon. In this paper, the researcher urges the authorities of concern to utilize and encourage further studies that might be beneficial to road safety.

IN THIS ISSUE

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Interior
King Fahd Security College
Research & Studies Centre



Security Research Journal

Published by:
Research & Studies Centre at King Fahd Security College
Devoted to research & studies in security issues

Vol. 12 Issue 25 Oct, 2003

For correspondence:
Send to the Editor
Security Research Journal
P.O. Box: 46461 Riyadh 11532 Saudi Arabia



دعوة للكتابة

ترحّب مجلة البحوث الأمنية بنشر الأبحاث والدراسات في أحد مجالات الأمن بمفهومه الشامل (الجنائي، الصناعي، الغذائي، المائي، الفكري، الثقافي،الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، أمن المعلومات والوثائق، إدارة الأزمات، إدارة الكوارث ...الخ)، وتدعو الباحثين إلى تقديم إنتاجهم العلمي لإدارة تحرير المجلة ليتم نشره في أحد الأعداد القادمة بإذن الله.

مع مراعاة ما يلي:

١) عدم تعارض العمل العلمي مع العقيدة الإسلامية.
٢) أن يكون العمل العلمي متفقا مع أهداف المجلة.
٣) أن يتسم بالجدّة والأصالة والموضوعية، ويكتب باللغة العربية.
٤) ألا يكون قد سبق نشره أو تقديمه للنشر في دورية أخرى.
٥) مراعاة ما ورد في قواعد النشر الخاصة بالمجلة.
٦) تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر للتحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها.

علما بأن المجلة تمنح مكافآت مالية لكتّاب الأعمال العلمية التي يتم نشرها حسب ما ورد في اللائحة التنظيمية للمجلة.

ترسل الأعمال العلمية إلى العنوان التالي:
مجلة البحوث الأمنية. ص.ب ٤٦٤٦١ الرياض ١١٥٣٢
المملكة العربية السعودية

Security Research Journal



Published By The Research & Studies Center
King Fahd Security College

IN THIS ISSUE

Vol . 12 No 25 Oct. 2003